غدا .. مصر تطرح أذون خزانة لأجل عام بقيمة ٦٠٠ مليون يورو

الحصاد

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

الرؤية الفائبة أمام عينيك

الأحد
١٣ أغسطس ٢٠٢٣

• السنة الخامسة عشر • العدد ٧٠٥ • الثمن ٥ جنيه

تفاصيل عودة معركة «التنصيف الائتماني» إلي المشهد الاقتصادي المصري

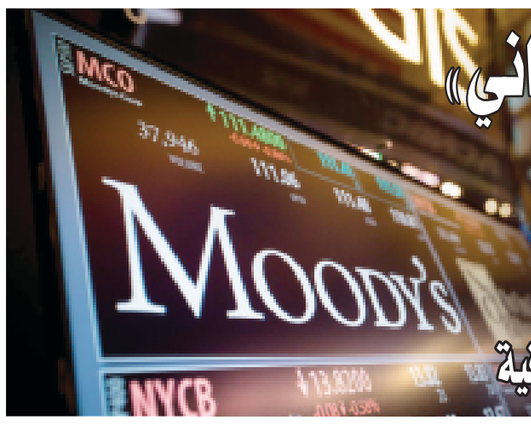

«موديز» تقرر استمرار وضع التصنيف الائتماني السيادي لمصر والنظرة المستقبلية تحت «المراجعة السلبية» لمدة ثلاثة أشهر إضافية

الحكومة تواجه «البناء المخالف» بإقرار «الرقم القومي الموحد للعقارات»

قرار جديد يعطي «قبلة حياة» لشركات الأسمنت العاملة في مصر

البورصة تقر تعديل قواعد الأوراق المالية المسموح بمزاولة الأنشطة المتخصصة عليها

قبيل خطوتها القادمة مع تجمع «بريكس»

مصر «رقم فاعل» وليست «ضيف شرف» في التكتلات الإقليمية والدولية

القاهرة تقود جهود التكامل مع دول عربية كالأردن والعراق وتحرص على رفع مستوى التعاون وزيادة التنسيق مع عديد من الدول العربية بهدف تكوين منطقة تجارة حرة

صناعة الدواء فى مصر

عين علي الاكتفاء الذاتي والأخرى علي التوسع في الأسواق الخارجية وزيادة الصادرات

قطار الرقمنة يصل محطة الاستثمار وتأسيس الشركات

ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي إلى 34.878 مليار دولار بنهاية يوليو ٢٠٢٣

التفاصيل الكاملة لتوقيع ١٢ مذكرة تفاهم وبرنامج تعاون لتعزيز العلاقات الثنائية بين القاهرة وعمان

بنك التعمير والإسكان يكتب تاريخ جديد لنتائج أعماله ويصعد بصافى أرباحه لأكثر من ٣ مليار جنيه

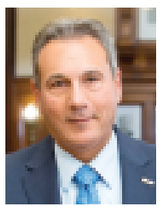

بنك مصر يحصد ٣ جوائز من مجلة «جلوبال براندز» العالمية في مصر لعام ٢٠٢٣

البنك الأهلي المصري يرفع أسعار الفائدة على الودائع و شهادات الاستثمار بأنواعها

"المالية " تمهل الصناديق الخاصة بوزارة الصحة حتي ديسمبر لتقنين أوضاعها

كتبت – رضوى عبدالله

وافقت وزارة المالية، على استمرار منح وزارة الصحة والسكان، مهلة إضافية لاستكمال تقنين أوضاع الحسابات والصناديق الخاصة المنشأة بها حتى ٣١ ديسمبر عام ٢٠٢٣ أو لحين تقنين أوضاع الحسابات والصناديق الخاصة المنشأة بوزارة الصحة والسكان أيهما أقرب، وعلى مراقب مالي وزارة الصحة والسكان، ومديري المديريات المالية ومديري ووكلاء الحسابات متابعة التنفيذ.

جاء ذلك بالكتاب الدوري رقم ٧٨ لسنة ٢٠٢٣، ردًا على طلب وزارة الصحة والسكان مهلة إضافية لاستكمال إجراءات توفيق الأوضاع تجنبًا لحدوث خلل يؤثر على حسين سير العمل بالقطاع الصحي وذلك حتى ٣٠ يونيو عام ٢٠٢٤، أو انتهاء إقرار لوائح القطاع الصحي نطاق إشراف وزارة الصحة والسكان أيهما أقرب.

وألزمت الموازنة العامة للدولة، الجهات الحكومية والهيئات الاقتصادية، بتوزيع جميع الاعتمادات المدرجة للجهة (الهيئة الموازنية) على مستوى الوحدات الحسابية التابعة للموازنة المعتمدة وفق مصادر التمويل (عجز خزانة/صناديق وحسابات خاصة/ قروض/منح/موارد ذاتية)، والالتزام بتوزيع الاعتمادات الخاصة بمصدري التمويل "المنح والقروض" على التقسيم التفصيلي لهما بشجرة حسابات منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، وكذلك توزيع الاعتمادات الإجمالية على بنود وأنواع الأبواب المدرجة بها، وحظر الصرف على تلك الاعتمادات قبل توزيعها.

كما يتم موافاة قطاع التمويل وإدارة الدين بخطة تدفقات نقدية شهرية تتضمن تحديد جميع الإيرادات المتوقع تحصيلها، وجميع أوجه الإنفاق المنتظر صرفها في حدود الاعتمادات المدرجة بكل باب من أبواب الموازنة والأغراض المخصصة لها، وأن يتم إعداد هذه الخطة استرشادًا بحساب متوسطات التدفقات الشهرية عن كل شهر خلال السنوات الخمس الأخيرة أخذًا في الاعتبار المتطلبات الجديدة للتنفيذ الفعلي للموازنة الحالية.

الدكاني يكشف موعد إطلاق بورصة العقود الآجلة وحجم استثمارات صندوق حماية المستثمر المتوقعة

كتبت – آية سعد الدين

أعلن رامي الدكاني رئيس البورصة المصرية، بأن تكلفة المبنى الجديد للبورصة، الذي يجري بناؤه في العاصمة الإدارية، لا تقل عن ١,٥ مليار جنيه بالأسعار القديمة.

وجدد رئيس البورصة – خلال مؤتمر صحفي عقده في العلمين الجديدة على هامش حملة التسويق "البورصة في الساحل". يوم أمس السبت- تأكيده على أن إطلاق بورصة العقود الآجلة قبل نهاية العام الجاري ٢٠٢٣، لتبدأ التداول على عقود «فيوتشر» أو عقود مستقبلية، على أن يبدأ التداول على عقود «الخيارات» خلال العام المقبل.

ويتبنى رئيس البورصة حملة موسعة لتسويق الاستثمار في سوق الأوراق المالية منذ أشهر، ضمن خطة منهجة تستهدف جميع فئات المجتمع، وفي جزئها الراهن حملت عنوان «البورصة في الساحل»، وذلك للترويج لسوق المال والتعريف بأنشطة البورصة ومزايا الاستثمار في سوق الأوراق المالية المصري ومدى قدرته على جذب الاستثمارات الإقليمية والدولية.

وانتهت البورصة منذ مايو الماضي من إجراءات تأسيس شركة تسوية العقود الآجلة، وذلك تحت اسم «شركة تسويات لخدمات التقاص»، بهدف إجراء عمليات المقاصة والتسوية للعقود التي يجري التعامل عليها ببورصات العقود الآجلة. وجاء ذلك استعدادا لتدشين سوق شاملة للعقود الآجلة في مصر، إذ تتضمن في البداية طرح عقود مستقبلية على مؤشري "EGX٣٠" و"EGXv٠"، ثم لاحقًا الأسهم مرتفعة السيولة، ثم السلع والمعادن الثمينة، و الخيارات. وكان الدكاني قد صرح في وقت سابق لقناة العربية، بأن هذا المنتج سيُقدم بصفة أساسية للأفراد.

وأشار رئيس البورصة إلي إن هناك استعدادات لاستثمار ٤٠٠ مليون جنيه من أموال صندوق حماية المستثمر قريبا في البورصة، ويقوم بذلك ٤ شركات أوراق مالية.

وأضاف أن البورصة خاطبت عدد من الجهات الحكومة لاستثمار جزء من فوائضها في البورصة، وهناك استجابة من بعضها.

اليوم.. بدء تسليم وحدات المرحلة الثالثة بمشروع سكن مصر في العبور الجديدة

صرح الدكتور عاصم الجزار وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، بأن جهاز تنمية مدينة العبور الجديدة، سيبدأ اليوم الأحد الموافق ٢٠٢٣/٨/١٣، وحتى الخميس الموافق ٢٠٢٣/١٠/١٩، في تسليم وحدات المرحلة الثالثة بمشروع سكن مصر، بمدينة العبور الجديدة، حيث من المقرر تسليم ١٨ عمارة بمنطقة ٢٦٠٠ فدان، وذلك في أيام محددة وفقا للمعلن من جهاز المدينة.

وأوضح المهندس أحمد علي رئيس جهاز تنمية مدينة العبور الجديدة، أنه سيتم تسليم وحدات العمارة رقم ٨٤، يوم الأحد ٢٠٢٣/٨/١٣، ووحدات العمارة رقم ٧٧، يوم الثلاثاء ٢٠٢٣/٨/١٥، ووحدات العمارة رقم ٧٣، يوم الأحد ٢٠٢٣/٨/٢٠، ووحدات العمارة رقم ٧٢، يوم الثلاثاء ٢٠٢٣/٨/٢٢، ووحدات العمارة رقم ١٠٢، يوم الأحد ٢٠٢٣/٨/٢٧، ووحدات العمارة رقم ١٠١، يوم الثلاثاء ٢٠٢٣/٨/٢٩، ثم باقي الوحدات تباعا.

السكة الحديد : إتاحة الدفع الإلكتروني بالكروت الذكية بمكاتب حجز التذاكر ببعض المحطات

أكدت وزارة النقل، ممثلة في الهيئة القومية لسكك حديد مصر، إتاحة الدفع بالكروت الذكية (كروت الإئتمان – كروت الخصم المباشر الـ Debit Card) من خلال ماكينات الدفع الإلكتروني (الـ POS) لسداد قيمة التذاكر بمكاتب حجز وصرف التذاكر بإجمالي ١٠٠ ماكينة ببعض المحطات المنتشرة على مستوى الجمهورية، بعدد ٥٤ محطة كمرحلة أولى، على أن يتم تشغيلها في بقية المحطات تباعا مما يتيح الدفع نقدا أو عن طريق الكروت الذكية.

وقالت الوزارة، في منشور لها عبر صفحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) يوم أمس السبت، إن هذا الإجراء يأتي استكمالا لعملية التحديث التي تقوم بها هيئة السكة الحديد، وتنفيذا لتوجيهات وزير النقل بمواكبة التطور العلمي واستخدام أحدث النظم العالمية في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتيسيرا على الركاب.

أسامة ربيع: لا توجد أى عمالة أجنبية في قناة السويس منذ قرار التأميم حتي الآن

أكد الفريق أسامة ربيع، رئيس هيئة قناة السويس، أن قناة السويس مؤمنة بنسبة ١٠٠٪ من قبل القوات المسلحة المصرية، التي تؤمن بشكل كامل على سلامة وأمن المنطقة المحيطة بها.

وأشار رئيس هيئة قناة السويس، فى تصريحات لـ" مركز معلومات مجلس الوزراء"، إلى أن العمالة الموجودة في القناة كلها مصرية، ولا يوجد أي عمالة أجنبية فيها منذ قرار تأميمها إلى الآن ، فيما أوضح أن هيئة قناة السويس تمكنت من تحويل أزمة فيروس كورونا إلى منحة، حيث اتخذت حلولا مبتكرة وحوافز للشركات العالمية للاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة.

وتابع فى مقطع مصور نشره مركز معلومات مجلس الوزراء أنه بفضل هذه الجهود الإيجابية، تم دفع خطوط تجارية جديدة إلى القناة من الساحل الشرقي الأمريكي وغرب أوروبا وغيرها.

وأوضح الفريق أسامة ربيع أن الأزمة الروسية الأوكرانية ليس لها تأثير على حركة التجارة، مما يعزز دورها كممر تجاري رئيسي في العالم، وهذه الخطوط التجارية الجديدة تمثل فرصًا كبيرة لتنمية الاقتصاد المصري وزيادة الواردات المالية.

" تنمية الصادرات" يصدر شهادات الشريحة الثانية من المرحلة السادسة من مبادرة السداد الفوري بإجمالي مساندة ٤,٧ مليار جنيه

أعلن المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة أن صندوق تنمية الصادرات أصدر شهادات الشريحة الثانية من المرحلة السادسة من مبادرة السداد الفوري بإجمالي مساندة ٤,٧ مليار جنيه وبصافي مساندة ٣,٨ مليار جنيه وذلك في إطار تنفيذ المبادرة بالتعاون والتنسيق بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية.

وقالت الدكتورة أماني الوصال المدير التنفيذي لصندوق تنمية الصادرات إن عدد الشركات المتقدمة للمبادرة في الشريحة الثانية بلغ ١١٩٣ شركة موزعة على مختلف القطاعات التصديرية.

وأضافت الوصال أن صافي المساندة بعد خصم كافة الاستقطاعات والمديونيات بلغ ٣,٨ مليار جنيه لعدد ٧٧٢ شركة مستفيدة ، مشيرة الى أن عدد الشركات التى زادت مديونياتها عن مستحقاتها قد بلغ ١٠٥ شركة باجمالي مساندة ٤٠٠ مليون جنيه؛ وبلغ عدد الشركات المؤجلة لمراجعة مديونياتها مع الجهات المختلفة ١١٥ شركة باجمالي مساندة ٣١٦ مليون جنيه

قمة مصرية أردنية فلسطينية في العلمين اليوم

كتب – محمد علاء

أعلن سفير فلسطين في مصر دياب اللوح، أن قمة ثلاثية بين ومصر والأردن وفلسطين، ستنعقد اليوم الأحد في مدينة العلمين .

ونقلت وكالة الأنباء الألمانية عن المسئول الفلسطيني قوله في بيان إن الرئيس محمود عباس سيصل إلى القاهرة اليوم "في زيارة رسمية تلبية لدعوة الرئيس عبد الفتاح السيسي، للمشاركة في أعمال القمة الثلاثية المصرية الأردنية الفلسطينية" .

وذكر أن القمة تستهدف "التشاور تجاه القضايا المتعددة على المستويات العربية والإقليمية والدولية ولتوحيد الرؤى بين القادة الثلاثة للتعامل مع التحركات السياسية والإقليمية والدولية" .

وكان عباس بحث يوم الثلاثاء الماضي مع العاهل الأردني عبد الله الثاني خلال اجتماعهما في عمان، مقترحا أمريكيا لعقد اجتماع خماسي جديد مع إسرائيل بحسب ما كشف مسئول فلسطيني.

وقال المسئول، لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ)، إن واشنطن اقترحت عقد اجتماع يضم السلطة الفلسطينية وإسرائيل إلى جانب الأردن ومصر وممثلين عن الإدارة الأمريكية.

ولم يحدد المسئول الموعد والمكان المقترحين للاجتماع المذكور، لكنه قال إن الاقتراح الأمريكي يستهدف إعادة الاتصالات الثنائية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وضمان تدخل أطراف إقليمية لتعزيز التعاون للحد من التوتر الحاصل في الأراضي الفلسطينية.

وبحسب المسئول، فإن القيادة الفلسطينية لم تقدم جوابا نهائيا بشأن المقترح الأمريكي وتريد التشاور بشأن ذلك مع الجانبين الأردني والمصري في ظل إصرارها على ضمانات بشأن التزام إسرائيل بمخرجات مثل هذا الاجتماع.

وسبق أن استضافت مدينة العقبة الأردنية في ٢٦ فبراير الماضي اجتماعا خماسيا ضم ممثلين من الولايات المتحدة ومصر والأردن إلى جانب السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

وفي ١٩ مارس انعقد اجتماع مماثل في مدينة شرم الشيخ، غير أن مسئولين فلسطينيين اتهموا إسرائيل بالتنكر لما جرى التفاهم عليه في الاجتماعين وعدم تنفيذ التزاماتها.

وصرح رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، الأسبوع الماضي، بأن "هناك حراكا سياسيا مهما في المنطقة والرئيس عباس يشارك في هذا الحراك بنشاط عال" من دون الإدلاء بمزيد من التفاصيل.

وأعلنت السلطة الفلسطينية عن وقف الاتصالات مع إسرائيل والتمسك بوقف التنسيق الأمني معها على خلفية شن الهجوم الإسرائيلي مطلع الشهر الماضي هجوما على مخيم جنين للاجئين.

وزير الصناعة والتجارة يصدر قرارا بتعيينات مجالس الغرف التجارية لدورة ٢٠٢٣-٢٠٢٧

كتب – أحمد ابراهيم

أصدر المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة قرار رقم ٢٧٢ لسنة ٢٠٢٣ الخاص بتعيين العدد المقرر من أعضاء مجالس إدارات الغرف التجارية بمحافظات الجمهورية للدورة ٢٠٢٣ – ٢٠٢٧.

وجاء الأسماء المعينة في الغرف التجارية بمحافظات الجمهورية كالتالي:

في الغرفة التجارية في القاهرة تم تعيين ١١ عضوًا هم عماد قناوي، إبراهيم المغربي، شادي الكومي، عبد الفتاح المحجوب، طارق السلاب، أحمد عبدالسلام، هاني الرواس، أمير رياض، أحمد الوسيمي، أحمد النجار، نجلاء نعيم.

وفي الغرفة التجارية في الإسكندرية تم تعيين ٩ أعضاء هم أشرف الجزائرلي، كرم عبد الفتاح، شريف مختار، أشرف داود، البديوي علي، إسماعيل أبو حدة، رانيا مهران، محمود مرعي، أحمد الكاتب.

وفي الغرفة التجارية في الجيزة تم تعيين ٧ أعضاء هم محمد أبو القاسم، محمد هلال، حسان شحاتة، أحمد سعيد، أسامة الشاهد، أسامة العرقوسي، عمرو جلال.

وفي الغرفة التجارية في القليوبية تم تعيين ٧ أعضاء هم جمال السعودي، أحمد السقا، محمد سويلم، عفيفي إبراهيم، إبراهيم عبد الصمد، تامر أبو شنب، هاني نصار.

وفي الغرفة التجارية في البحيرة تم تعيين ٨ أعضاء هم محمد جميل، رأفت علي، سند جاد الله، طه عثمان، أحمد أبو الفضل، أحمد الفيشاوي، محمد قاسم، محمد الجمسي.

وفي محافظة المنوفية تم تعيين ٧ أعضاء هم محمد عبد الهادي، محمد أبو عامر، ناجي مسيحة، محمد التلاوي، بشير حمد، طاهر حسن، عصام الصباحي.

وفي محافظة الدقهلية تم تعيين ٨ أعضاء هم أحمد بنه، أنيس عبد اللطيف، باهر السعفان، أحمد أبوالفتوح، محمد الديب، هاني عزام، أحمد السلاب، هشام عبدالعزيز.

وفي محافظة الشرقية تم تعيين ٨ أعضاء هم كامل الرشيدي، أحمد محمود، عمر الشنواني، ابراهيم عمار، همام عبد الخالق، بهجت نحلة، محمد عبد المقصود، أشرف عبد الهادي.

وفي محافظة الغربية تم تعيين ٨ أعضاء محمود ميتو، ابراهيم أبو سمك، علي شعبان، أسامة صليب، داليا مكرم، محمد أبو الفتوح، محمود عياد، مجدي حسين.

وفي محافظة الإسماعيلية تم تعيين ٧ أعضاء هم أكرم الشافعي، أسامة محمد، محمد عبد المحسن، أمال ابراهيم، كمال كامل، أحمد عبد الهادي، محمد الشحات.

وفي محافظة السويس تم تعيين ٧ أعضاء هم أيمن عبد المسيح، ناريمان حسنين، امين همام، أحمد حسين، محمد بربري، سعد اسماعيل، أسماء بكر.

وفي محافظة بورسعيد تم تعيين ٨ أعضاء هم إبراهيم ابو عميرة، علي سالم، محمد خضير، حسن أبو طالب، عمرو السيد، محمد مصلح، أحمد عوف، عبده رضوان.

وفي محافظة كفر الشيخ تم تعيين ٨ أعضاء هم علاء الدين جعفر، أحمد يونس، عبد الله شمس الدين، أحمد حجازي، عبد السميع الأتربي، علاء عبد الوهاب، حسام مبروك، علاء حمد.

وفي محافظة دمياط تم تعيين ٨ أعضاء هم محمد الزيني، محمد دعدور، نادر الداجن، علي كيوان، محمد الحبشي، حسن شنشن، عمرو نجيد، محمد موسي.

وفي محافظة مطروح تم تعيين ٧ أعضاء هم صلاح يادم، مجدي عطية، عبد الله فرج، محمد مرسي، حمد الله مبهوب، ممدوح اسماعيل، عزمي كيلاني.

وفي محافظة الفيوم تم تعيين ٧ أعضاء هم حمدي حمزة، محمد علي، احمد علي، عزت فرج، خالد محمد، مينا الغنام، إبراهيم راغب.

وفي محافظة بني سويف تم تعيين ٧ أعضاء هم الحسين براني، علي زايد، مريان وهبة، نهي الحميلي، طلعت محمود، وائل محمد، محمد حسن.

وفي الغرفة التجارية في المنيا تم تعيين ٧ أعضاء هم ايمن عبد الفتاح، عشور المرسي، محمد فرغلي، عبد المحسن عبد العظيم، عبد العليم أحمد، علاء عبد الموجود، محمد علي.

وفي الغرفة التجارية في اسيوط تم تعيين ٨ أعضاء هم صلاح محمد، صابر مسعد، أحمد عثمان، محمد سيف، ناصر عبد البديع، صلاح سلامة، بهاء نصيف، اسلام أحمد.

وفي الغرفة التجارية في سوهاج تم تعيين ٨ أعضاء هم عمرو عبد الفضيل، وائل أبو رحاب، معتز أحمد، أيمن يوسف، حشمت الجندي، مظهر محمود، جيهان حنفي، سلطان محمد.

وفي الغرفة التجارية في قنا تم تعيين ٧ أعضاء هم عاطف ابراهيم، عبده علي، ناهد عبد العال، أحمد محمود، مختار محمدين، حسن كحلاوي، حمادة علي.

وفي الغرفة التجارية في الاقصر تم تعيين ٦ أعضاء هم سلامة سليمان، احمد صالح، عبد الستار محمود، ايمن العبيدي، زين العابدين لبيب، جمال محمود.

وفي الغرفة التجارية في اسوان تم تعيين ٧ أعضاء هم أدهم محمد، محمد خالد، احمد عبد الرسول، محمد سليمان، محمد حسنين، حسين عبد العال، سمير عبد المسيح.

وفي الغرفة التجارية في الوادي الجديد تم تعيين ٥ أعضاء هم أحمد جبالي، إسامة ابراهيم، محمد عباس، إميمة محمد، محمد إبراهيم.

وفي الغرفة التجارية في البحر الأحمر تم تعيين ٧ أعضاء هم أحمد حسن، خالد محمد، إيريني عبد الملاك، أحمد حسن، صباح السيد، محمد توفيق، ياسر عبد الإمام.

الحصاد

الرؤية الفائية أمام عينيك

وزير الزراعة يوافق على تمويل جديد لمشروع البتلو بـ٢٣٥ مليون جنيه

صرح المهندس مصطفى الصياد نائب وزير الزراعة للثروة الحيوانية والسمكية والداجنة، بأن مجلس إدارة المشروع القومي للبتلو برئاسة السيد القصير، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، وافق على اعتماد مبلغ ٢٣٥ مليونًا و٩٥٥ ألف جنيه لـ٣٥٢ مستفيدا من صغار المربيين وشباب الخريجين، بإجمالي عدد رؤوس ماشية ٥,٠٤٣ رأس.

يأتي ذلك في إطار المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي، لتطوير الريف المصري ورفع مستوى صغار المزارعين والمربيين.

وأضاف الصياد أن إجمالي ما تم تمويله للمشروع حتى الآن أكثر من ٨ مليارات و٤٠ مليون جنيه لحوالى ٤٢ الفًا و٧٦٠ مستفيدًا، لتربية وتسمين ما يزيد عن ٤٩٣ ألف رأس ماشية سواء كانت عجول لإنتاج اللحوم أو عجلات عالية الإنتاجيه، لتوفير المزيد من اللحوم والألبان.

الحكومة تواجه «البناء المخالف» بإقرار «الرقم القومي الموحد للعقارات»

إنشاء قاعدة بيانات قومية إلكترونية للعقارات تتكون من رقم موحد لكل عقار غير قابل للتكرار ويميزه عن غيره وترتبط بالأكواد الخاصة بخريطة الأساس الموحدة لجمهورية مصر العربية

إحصاءات رسمية ترصد : أكثر من 3 ملايين مبنى تحتاج للترميم بنسبة 24 % من مباني مصر و نحو 98 ألف مبنى مأهولا لم يعد يجدي معها الترميم بل تحتاج إلى إخلاء وهدم

في إطار إعداد حصر دقيق وشامل للعقارات في مصر، وفي ضوء تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ التي تستهدف تحقيق نمو اقتصادي قائم على المعرفة وتحقيق التحول الرقمي، وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي الأخير بمدينة العلمين ، على مشروع قانون الرقم القومي الموحد للعقارات، الذي ينص على أن " تنشأ قاعدة بيانات قومية إلكترونية للعقارات، تتكون من رقم موحد لكل عقار، غير قابل للتكرار، ويميزه عن غيره، وترتبط بالأكواد الخاصة بخريطة الأساس الموحدة لجمهورية مصر العربية من داخل البيئة المؤمنة لمنظومة البنية المعلوماتية المكانية، على أن يكون الاطلاع على الصورة التقنية غير التقاعدية لخريطة الأساس، من خلال البيئة المؤمنة للمنظومة المشار إليها التابعة للجهة المختصة» ، ويصدر بتحديد الجهة التي تنشأ بها قاعدة البيانات، وبنظام عملها، قرار من رئيس مجلس الوزراء.

كما نص مشروع القانون على أن "يتولى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بالتنسيق مع الوزارة المختصة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وسائر الوزارات والأجهزة والجهات المعنية، تحديد مكونات الرقم القومي الموحد للعقار، والوسائل التي يتم من خلالها التعريف بهوية العقار طبقا للرقم القومي الموحد، بما في ذلك إصدار بطاقات أو لوحات تعريفية، ووسائل وآليات تحديث قاعدة بيانات الرقم القومي الموحد للعقار، في ضوء ما يطرأ على العقار من أوضاع تتعلق بالبناء، أو الهدم أو التقسيم أو الدمج وغيرها من الأوضاع التي تتطلب مثل هذا التحديث، وذلك على النحو الذي تنظمه اللائحة التنفيذية» .

ووفقا لمشروع القانون، تتولى لجنة يصدر بتشكيلها ونظام عملها قرار من مجلس الوزراء، وتضم في عضويتها ممثلين عن الوزارات المختصة، دراسة واقتراح آليات تحقيق الربط والتكامل فيما بين مكونات الرقم القومي الموحد للعقار والحدود الإدارية والشرطية للمحافظات، وذلك خلال مدة لا تجاوز ستة أشهر من تاريخ صدور اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

كما نص المشروع على أن يتولى مُجمع الإصدارات المؤمنة والذكية إصدار بطاقات أو لوحات التعريف بهوية العقار، طبقا لرقمه القومي الموحد، على النحو الذي تنظمه اللائحة التنفيذية.

وتتولى وحدات الإدارة المحلية أو أجهزة المدن بالمجتمعات العمرانية الجديدة، أو الجهة صاحبة الولاية، بحسب الأحوال، وضع بطاقات أو لوحات التعريف بهوية العقار، من خلال رقمه القومي الموحد، وتكون هذه البطاقات أو اللوحات مملوكة للدولة، ويحظر إتلافها، كما لا يجوز إزالتها أو تغيير مكانها، أو تعديل بياناتها إلا بمعرفة الموظف المختص في الجهاز المرخص بها بذلك.

وتضمن مشروع القانون مادة حددت عقوبات إتلاف بطاقات أو لوحات التعريف بهوية العقار طبقا لرقمه القومي الموحد، أو إزالتها، أو تغيير مكانها، أو تعديل بياناتها، كما نص المشروع على ضرورة قيام المخاطبين بهذا القانون بتوفيق أوضاعهم طبقا لأحكامه خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بلائحته التنفيذية، ووفقا لمشروع القانون، يجوز لرئيس مجلس الوزراء، بناء على عرض رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مد المهلة المشار إليها لمدد أخرى لا تزيد في مجموعها على ثلاث سنوات.

بناء عشوائي

وعلي مدي عقود عانت مصر من ظاهرة البناء المخالف، وازداد الأمر سوءًا بعد عام ٢٠١١، فانتشرت العقارات المخالفة في كافة محافظات مصر وظهرت العديد من العمارات المخالفة والتي يفتقر أغلبها للمرافق والتخطيط وبعضها لا يطبق شروط السلامة مما يعرض حياة السكان للخطر، ما أثار التساؤلات عن الجهة المسئولة عن تلك المخالفات ، وإجراءات مواجهتها .

وبحسب الخبراء والقانونيين ، تبدأ المخالفة من المقاول الذي قرر البناء على قطعة أرض غير مطابقة للشروط وبارتفاعات غير مسموح بها، ومن المهندس الذي أشرف على بنائها واستخدم أدوات غير صالحة للبناء، ثم يأتي دور المحليات في إصدار أوراق بالمخالفات وإرسالها للشرطة المتأخرة في إجراء الدراسات الأمنية حول هذا العقار، ثم تصدر محاضر بمخالفات غير رادعة للمحكمة وتظل لسنوات في المحاكم نظرًا لضعف التشريعات وعدم تحديد مسؤولية كل جهة مختصة في هذه الحلقة.

على الجانب الآخر، يستمر المقاول في بناء عقارات مخالفة واحدة تلو الأخرى حتى إن شركات المرافق تتعاون مع المقاولين في إدخال خدمات المياه والكهرباء دون أي قانون رادع يجرمهم؛ مما يُضعف موقف المحليات التي تصدر قرارات المخالفة ويتحمس بعض المشترين لشراء هذه العقارات لرخص سعرها وظنًا منهم أنها مرخصة لتوافر كافة المرافق فيها.

ويشير الخبراء إلي أن أهم الأسباب وراء تحرك الدولة لوقف مشكلة مخالفات البناء و وضع الرقم القومي للعقارات ، تتمثل في ارتفاع الكثافة السكانية بشكل يفوق تحمل شبكات الطرق والمياه والصرف الصحي؛ مما يترتب عليه نشأة أزمات المرور وانقطاع المياه والكهرباء وتدهور البنية التحتية ، إلي جانب استغلال المباني المخالفة مساحات مخصصة لبناء جراجات العمائر الملتزمة؛ ما يؤدي إلى ضيق المساحات بين كل عمارة والأخرى، وتكدس الشوارع لسيارات عدد أكبر من السكان، وحجب الشمس والهواء على سكان العمارات المرخصة خاصة.

كما تتمثل أهم الأسباب في تهديد سلامة لسكان العقارات المخالفة، فلا توجد رقابة من المحليات على صلاحية وأمان مواد البناء ولا على رخصة ارتفاع العقارات، فقد ينهار العقار ولا أحد يتحمل مسؤولية هذه الكارثة لتعدد أطراف القضية ما بين المقاول والمهندس والمحليات وشركات المرافق ومراكز الشرطة.

وهناك عقارات لا ينطبق عليها شروط التصالح مع الدولة ويُطبق عليها قرار الإزالة الفورية وهي المباني غير الآمنة من ناحية التصميم ومواد البناء، والعقارات المبنية على أراضي الدولة، وبناء مرتفعات تتعارض مع خطوط الطيران المدني، والبناء على أراضي زراعية.

أما باقي العقارات ينطبق عليها قانون التصالح الذي أحدث جدلًا واسعًا في السوق العقاري المصري نظرًا لارتفاع سعر قيمة التصالح على أصحاب الشقق، وشكوى السكان بأنهم ليسوا المسؤولين عن مخالفة البناء، بل صاحب العقار هو من يتحمل الأمر.

ومؤخرا قررت الحكومة تطبيق منظومة التحول الرقمي للعقارات من خلال إصدار شهادة ورقم قومي لكل عقار، وبدون هذا الرقم لن يسمح ببيع أو تداول العقار ولن يتمكن المقاول من الاستفادة من الخدمات الحكومية أو إدخال مرافق.

وأوضح رئيس الوزراء الدكتور مصطفي مدبولي أن الهدف من هذا الإتجاه الحكومي هو حصر دقيق لعدد العقارات في كافة محافظات مصر، ومنع بناء أي عقار مخالف مستقبلا و بالرقم القومي للعقارات سيتم وقف نزيف مخالفات البناء المستمر منذ ٤٠ عامًا.

ويشير الخبراء إلي أن من أهم فوائد تطبيق منظومة الرقم القومي للعقارات ، تحديد عدد العقارات في مصر، ومن ثم بناء طرق وبنية تحتية للصرف الصحي والمياه والكهرباء تتناسب مع التعداد السكاني ، كذلك فإن تنفيذ قرار إسناد رقم قومي لكل شقة يحتاج إلى سرعة الانتهاء من تحديد مناطق الامتداد العمراني وتعاون شركات المرافق في عدم التعامل مع العقارات التي لا تمتلك رقم قومي لعقارها وذلك من خلال وضع قانون يجرم الشركات المتعاونة مع المخالفين، وتنقية المحليات من الفساد الداخلي.

إحصاءات

بحسب الإحصاء السكاني الأخير فإن ٢٤٪ من مباني مصر يحتاج إلى ترميم (أكثر من ٣ ملايين مبنى)، و نحو ٩٨ ألف مبنى مأهولا لم يعد يجدي معها الترميم بل تحتاج إلى إخلاء وهدم، ومنذ عام ٢٠٠٧ ، حاولت وزارة التنمية الإدارية إنشاء قاعدة بيانات عن حالة المباني المصرية، واقتضى ذلك أن تقوم بحصر ومعاينة دقيقة لكل مبنى في مصر، ولكن المشروع الطموح تعثر بعد خروج الوزير الذي تبناه.

المحاولة الثانية لإنشاء قاعدة البيانات كانت في ٢٠١٧، إذ أضاف الجهاز المركزي للإحصاء إلى بيانات تعداد السكان الذي ينفذه كل ١٠ سنوات، حصرا بعدد وعمر وحالة المنشآت في مصر، وهكذا أصبحت هناك لأول مرة صورة شاملة بدأت برصد عدد وحالة المباني المقامة قبل عام ١٩٤٤ ثم المقامة في كل ١٠ سنوات تالية، ورصدت ما يحتاج لذلك من ترميم، وهذه خطوة كبرى في الطريق الصحيح.

أبرز النتائج كانت أن في مصر مع انتهاء إحصاء السكان لعام ٢٠١٧ نحو ١٣ مليونا و٤٤٥ ألف مبنى، منها ٣ ملايين و٢٣٣ ألفا تحتاج إلى الترميم بدرجاته (بنسبة ٢٤٪ من إجمالي المباني)، وبين هذا العدد هناك نحو ٤٢٨ ألف مبنى يحتاج إلى ترميم كبير، أبرزها في محافظة الشرقية تليها محافظات سوهاج والمنيا وأسيوط والبحيرة، ويبدو واضحا كيف يحتل صعيد مصر مكانه على رأس قائمة العقارات المتهالكة والخطرة، ليضيف بذلك إلى معدلات الفقر المرتفعة التي تنتشر بين سكانه.

أحمد ابراهيم

السيسي يصدر قراراً بإنشاء جامعة السويدي للتكنولوجيا

أصدر الرئيس عبدالفتاح السيسي القرار رقم ٣٠٩ لسنة ٢٠٢٣، بإنشاء جامعة تكنولوجية خاصة باسم "جامعة السويدي للتكنولوجيا".

وتكون للجامعة شخصية اعتبارية خاصة ويكون مقرها طريق الإسماعيلية الصحراوي جنوب منطقة المعرفة بمدينة العاشر من رمضان محافظة الشرقية، ولا يكون غرضها الأساسي تحقيق الربح، بحسب وكالة أنباء الشرق الأوسط.

وتتكون الجامعة من كليات التكنولوجيا الهندسية، وتكنولوجيا الفنون والتصميم، وتكنولوجيا الخدمات السياحية والضيافة، وللجامعة إنشاء كليات ومعاهد عليا متخصصة ووحدات بحثية أخرى بعد اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في هذا الشأن.

رضوى عبدالله

رئيس الوزراء يستعرض المخطط التفصيلي المقترح لتطوير منطقة جنوب القاهرة التاريخية

استعرض مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، المخطط التفصيلي المقترح لتطوير منطقة جنوب القاهرة التاريخية، في اجتماع، بحضور أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وأعضاء الفريق المختص بإعداد الرؤية.

وأكد رئيس الوزراء في بيان، أن هذا الاجتماع يأتي استكمالا لاجتماع سابق شهد عرض رؤية الخبراء حول مقترح تطوير القاهرة الإسلامية، ويهدف إلى استعراض المخطط التفصيلي للمنظور المقترح للتطوير.

ولفت مدبولي، إلى أن هذه المنطقة تحظى بأهمية بالغة، ضمن خطة الدولة لتطوير المناطق التاريخية والأثرية، ومن ثم فهناك حرص شديد على أن تتم عملية التطوير وفق منظور مُتكامل يراعي كافة الأبعاد التاريخية والتراثية والديموغرافية والسياحية.

وعرض أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، أبرز محددات المخطط التفصيلي المقترح لتطوير منطقة جنوب القاهرة التاريخية، والذي يسعى لتحقيق الاستفادة القصوى من مقومات التفرد التراثي والتاريخي الذي تتميز به هذه المنطقة.

كما استعرض الوزير السياسات المقترحة لتطوير منطقة جنوب القاهرة التاريخية والحفاظ عليها، والتي تتضمن وضع مخطط تطويري لدعم حركة السياحة، إلى جانب إيجاد شبكة محاور خضراء تعمل على إحياء المناطق التراثية وربط المزارات والمسارات السياحية والمقابر التاريخية، بالإضافة إلى الارتقاء العمراني بالمناطق السكنية المتداخلة مع تحسين اتصالها بمحاور الحركة الخارجية مثل الأوتوستراد.

الحصاد

جريدة اسبوعية متنوعة

تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة

عبدالناصر قطب

العضو المنتدب

احمد ابراهيم هاشم

المدير التنفيذي

شيماء محمد

نواب رئيس مجلس الإدارة

محمد يوسف القوطي

علي حمدان

إبراهيم محمد شاهين

رئيس التحرير

حسن عبدالستار

المدير العام التنفيذى

أحمد خالد

الاخراج الفني

هيثم السيد

الديسك المركزى

محيي الدين السعيد

أسامة السيد

وائل خطاب

العلاقات العامة

محمد الشافعي - مها حسين

المستشار القانوني

احمد العبادي

أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة

تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠

www.alhassad.com.eg

السيسي يصدر قرارًا بتجديد تكليف الدكتور محمد فريد قائمًا بأعمال رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية لمدة عام

أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي، القرار رقم ٣٢٦ لسنة ٢٠٢٣ بتجديد تكليف الدكتور محمد فريد صالح، بالقيام بأعمال رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية لمدة عام، وذلك اعتبارًا من ٧ أغسطس ٢٠٢٣

وكان قد تم تكليف الدكتور محمد فريد، بالقيام بأعمال رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية لمدة عام، اعتبارًا من ٧ -٨-٢٠٢٢ وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٣ لسنة ٢٠٢٢

يشغل الدكتور محمد فريد عضوية المجلس الأعلى للاستثمار برئاسة رئيس الجمهورية، وعضوية مجلس إدارة البنك المركزي المصري.

كما يشغل الدكتور فريد منصب رئيس لجنة معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء.. يشغل الدكتور محمد فريد منصب نائب رئيس المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال IOSCO، ورئيس لجنة الأسواق النامية والناشئة GEMC (أكبر لجان المنظمة من حيث العدد والتوزيع الجغرافي للأعضاء)، رئيس مجموعة عمل تعزيز الممارسات الجيدة Promoting Good Practices Working Group المنبثقة من لجنة التمويل المستدام Sustainable Finance Taskforce وعضوية لجنة التمويل والمراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة.

وكان قد شغل الدكتور محمد فريد صالح، منصب رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية منذ أغسطس ٢٠١٧ وفقاً لقرار رئيس الوزراء رقم ٢٠١٧/١٧٥٩.

كما قد شغل منصب رئيس الاتحاد اليوروآسيوي للبورصات وذلك بالانتخاب، وعضو مجلس إدارة اتحاد البورصات الأفريقية، وعضو مجلس إدارة اتحاد أسواق المال العربية، ثم رئيس اتحاد أسواق المال العربية خلال الفترة من إبريل عام ٢٠١٩، حتى إبريل عام ٢٠٢١.

شغل الدكتور فريد في الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦ منصب مستشاراً لشئون التأجير التمويلي ورأس المال المخاطر بالبنك الدولي-مصر، كما كان عضوا في اللجنة الاستشارية لسوق رأس المال التي أنشأتها هيئة الرقابة المالية المصرية، كما شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية في ٢٠١٠-٢٠١١.

التضامن تبحث سبل السيطرة على ظاهرة التشرد وجهود جمع ورعاية المشردين بالتنسيق مع الجهات المعنية

عقدت اللجنة المختصة بتطوير منظومة ورعاية "المشردين" اجتماعها، برئاسة نيفين القباج وزيرة التضامن الاجتماعي، وبحضور ممثلي وزارات الصحة والسكان والداخلية والمالية، بالإضافة إلى عدد من الجهات المعنية والمؤسسات الأهلية العاملة في القطاع، وقد هدف الاجتماع إلى تعزيز التعاون من أجل السيطرة على ظاهرة التشرد.

وأكدت وزيرة التضامن أن التشرد ظاهرة اجتماعية تتسم بالتغير والتنقل، لها العديد من التبعات الاجتماعية والأمنية والإنسانية، بالإضافة إلى الاختلاف بشأن تعريف التشرد فمن هؤلاء المواطنين الذين يقطنون الشارع من لهم مأوى، ومنهم من يعمل خارج نطاق محافظته واتخذ الشارع مأوى له، وهناك من لديه خلاف مع أسرته ويقطن الشارع بشكل مؤقت، أو من لديه إعاقة ذهنية أو عقلية، أو من يتخذ التسول وسيلة لكسب العيش.

وأضافت القباج أن الوزارة لديها مؤسسات رعاية عديدة على مستوى الجمهورية ولكافة الأعمار، تشمل ١٦٨ دار مسنين، و٢١ دار كبار بلا مأوى، و٥١ دارًا للدفاع الاجتماعي للأطفال، بالإضافة إلى ٤٣٥ مؤسسة رعاية للأيتام، و٤٣ حضانة ايوائية.

وقد أسفرت أن الوزارة قامت بغلق ما يقرب من ٦٢٪ من إجمالي السعة، ولذلك قامت الوزارة منذ العام الماضي بغلق حوالي ٦٠ دارًا، ودمج بعض المؤسسات، وبالتالي فإن هناك أماكن للمشردين في دور الرعاية المتنوعة، وذلك يتم وفق ضوابط ومحددات يتم استيفاؤها قبل إلحاق المشردين بهذه الدور، والتي تتلخص في التأكد من عدم وجود أمراض خطرة أو معدية، أو إثبات عدم تعاطي المخدرات، بالإضافة إلى ضرورة التأكد من خلو الوافد من الشارع من الجريمة أو المخالفات القانونية.

وثبت وجود بعض الاختلالات النفسية والسيكولوجية التي تستدعي وجود رعاية طبية متخصصة وليس فقط رعاية اجتماعية، ولذلك كان هناك تنسيق بين كل من وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة الصحة والسكان في هذا الشأن.

وقد تطرق النقاش إلى أن آلية "التدخل السريع" لدى وزارة التضامن الاجتماعي قد ثبت فعاليتها في التدخل الفوري وسرعة الاستجابة لأي بلاغ أو شكوى بنسبة ١٠٠٪ من البلاغات.

وزير التنمية المحلية يصدر حركة محليات تتضمن ١٣ قيادة في المحافظات

أصدر وزير التنمية المحلية هشام آمنة، حركة محليات محدودة في عدد من المحافظات، تضمنت تنقلات وتعيينات لحوالي ١٣ قيادة محلية في وظيفة سكرتير عام وسكرتير عام مساعد ورؤساء المدن والمراكز.

وأشار الوزير في بيان إلى أن الحركة تضمنت تعيين كل من إيهاب حسن محمد سكرتير عام مساعد محافظة السويس في وظيفة سكرتير عام محافظة القليوبية، وتعيين أحمد عبداللاه توفيق وزيري رئيس مركز ومدينة طوخ بالقليوبية إلى سكرتير عام مساعد محافظة السويس، وتصعيد وجدي البهى الجرواني رئيس مركز ومدينة ميت غمر بالدقهلية إلى سكرتير عام مساعد الدقهلية، وتعيين ماهر كامل هاشم رئيس مركز ومدينة شربين بالدقهلية إلى سكرتير عام مساعد الإسماعيلية ومحمود ضياء الدين عيسى عفيفي من ديوان عام محافظة القاهرة إلى رئيس مركز ومدينة ميت غمر بالدقهلية.

وأضاف أنه تم تعيين عادل توفيق برغش رئيس مركز ومدينة بسيون بالغربية إلى رئيس مركز ومدينة شربين بالدقهلية، كما تضمنت الحركة المحلية كذلك تعيين محمد عبدالحميد سيد من رئيس مركز ومدينة أبوالنمرس بالجيزة إلى رئيس مركز ومدينة الزرقا بمحافظة دمياط، وأحمد جميل عبدالله مهنا من رئيس مدينة دهب بجنوب سيناء إلى رئيس مركز ومدينة طوخ بالقليوبية، ونقل كل من أشرف محمد البيه رئيس مدينة الغردقة بالبحر الأحمر.

وزير السياحة يؤكد على الانتهاء من جميع أعمال المتحف المصري الكبير خلال سبتمبر القادم

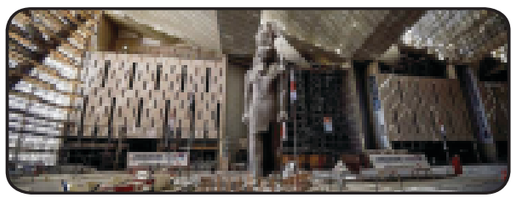

أكد وزير السياحة أحمد عيسى على ضرورة الالتزام بالانتهاء من الأعمال المتبقية في المتحف المصري الكبير خلال التوقيتات المحددة مسبقا، ووفقا للخطة الموضوعة في إبريل الماضي للانتهاء من جميع الأعمال المتبقية في سبتمبر القادم.

جاء ذلك خلال اجتماع عبر تقنية الفيديو كونفرانس، وذلك لمتابعة آخر مستجدات الأعمال والموقف التنفيذي لما تبقى من أعمال داخل المتحف المصري الكبير، بحضور عدد من المسؤولين المعنيين، وفقا لبيان الوزارة.

وخلال الاجتماع تم استعراض آخر ما آلت إليه تطورات الأعمال بالمتحف من حيث الموقف التنفيذي للأعمال الإنشائية وما تم تنفيذه من أعمال داخل قاعات العرض الرئيسية من تثبيت القطع الأثرية الثقيلة والمتوسطة وصغيرة الحجم على قواعد تثبيتها سواء داخل الفترين أو خارجها، حيث تم الانتهاء من وضع وتثبيت ٧٠٪ من الآثار الثقيلة داخل قاعات العرض الرئيسية بالمتحف.

كما تم استعراض خطة المتحف لتحقيق البرنامج المضغوط للانتهاء من وضع جميع القطع الأثرية داخل الفترين، بمعدل تنفيذ أسبوعي يصل إلى وضع وتثبيت ما يقرب من ١٦٠ قطعة أثرية يوميا داخل الفترين المخصصة لها بالقاعات الرئيسية والتي يبلغ عددها ١٥٩ فاترينه.

وتابع الوزير الموقف التنفيذي لملف تقديم وتشغيل خدمات الزائرين بالمتحف المصري الكبير، وآخر ما آلت إليه أعمال مرحلة التشغيل التجريبي للخدمات بالمتحف، واستعدادات المتحف ومراجعة جاهزية كافة الخدمات المقدمة لزائرية.

شيماء مرسي

وزير الطيران يستعرض الخطط والتدابير الأمنية بالمطارات المصرية

عقد الفريق محمد عباس حلمي، وزير الطيران المدني، اجتماعا أمنيا موسعا بمقر وزارة الطيران بالعاصمة الإدارية الجديدة مع أعضاء اللجنة الأمنية العليا وممثلي الأجهزة الأمنية العاملة بمطار القاهرة الدولي وقيادات وزارة الطيران المدني وبعض رؤساء الشركات التابعة ومسئولي قطاعات الأمن بالوزارة، لاستعراض التدابير الأمنية بمطار القاهرة الدولي والمطارات السياحية، وتقييم الوضع الأمني واستعراض خطط التأمين خلال الفترة المقبلة.

في بداية الاجتماع، رحب الفريق محمد عباس حلمي بجميع الحضور مشيرًا إلى أهمية عقد مثل هذه الاجتماعات التي تأتي ضمن سلسلة الاجتماعات الدورية التي تعقدها الوزارة لمتابعة وتطبيق الخطط الأمنية وتقييم الإجراءات المتبعة في كافة مراحل السفر، موضحًا أهمية تطبيق القواعد والإجراءات بمنهجية واضحة ومحددة وفقا لأعلى المعايير والمواصفات الدولية الموصي بها من قبل المنظمة الدولية للطيران المدني إيكاو، مؤكدًا ضرورة مواصلة تدريب وتوعية جميع المتعاملين مع المنظومة الأمنية داخل المطارات المصرية، مؤكدًا على أن الجميع يعمل تحت منظومة واحدة ومتكاملة تهدف إلى تحقيق المصلحة العليا للوطن.

وشدد وزير الطيران على ضرورة تطبيق كافة المعايير الأمنية بشكل دقيق وفعّال ووفقا لأسس منهجية وعملية محددة ومخطط لها مسبقا من خلال التنسيق الدائم مع مختلف الجهات المعنية داخل المطارات المصرية، مشيدًا بالتعاون الفعال مع جميع الجهات الأمنية، ما يساهم في تفادي أي معوقات تتعلق بالتشغيل والسلامة الجوية.

توجيهات بالتوسع في الشراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ مشروعات البنية التحتية بمصر

وجه عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، بدراسة التوسع في تنفيذ مشروعات البنية التحتية بالشراكة بين الدولة والقطاع الخاص .

وقال الجزار خلال جولة تفقدية بمشروع إنشاء وإدارة وتشغيل محطة معالجة الصرف الصحي "أوراسكواليا"، بمدينة القاهرة الجديدة، إنه يُعد نموذجاً رائدا للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، موجهاً بدراسة تحليلية لهذا النموذج الناجح للشراكة، لاستخلاص الدروس المستفادة.

كما وجه وزير الإسكان بتشغيل منظومة هواضم الحمأة الناتجة من المحطة، وسرعة البدء في الإجراءات التنفيذية لتشغيل المنظومة، على أن يتم الانتهاء منها خلال عام، في إطار استراتيجية الدولة لمواجهة تغير المناخ، والحفاظ على البيئة والصحة العامة، والاعتماد على مصادر الطاقة غير التقليدية، وتعظيم الاستفادة من الحمأة الناتجة، حيث سيتم استخدام غاز الميثان الناتج من هضم الحمأة، فى توليد طاقة كهربائية، تغطى أكثر من ٥٠ بالمائة من استهلاك المحطة للطاقة، بجانب إنتاج السماد العضوي.

وطالب الوزير، بالتكامل بين منظومة معالجة الصرف الصحي بمحطة "أوراسكواليا"، ومحطة معالجة الصرف الصحي القديمة المجاورة لها، بطاقة ١٠٠ ألف م٣/يوم، على أن يتم رفع كفاءتها، ويتم تشغيل المحطتين، بأعلى معايير الإدارة والتشغيل.

الإحصاء: ٥٢,٣٪ تراجع في قيمة صادرات الغاز الطبيعي والمسال خلال الـ٥ أشهر الأولى من ٢٠٢٣

تراجعت قيمة الصادرات المصرية من الغاز الطبيعي والمسال بنسبة ٥٢,٣٪ خلال الـ٥ شهور الأولى من ٢٠٢٣، لتبلغ ٢,٢٧ مليار دولار، مقابل ٤,٧٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، بقيمة انخفاض بلغت ٢,٤٩ مليار دولار، وفقا لنشرة التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وانخفضت قيمة صادرات الغاز الطبيعي والمسال بنسبة ٦٩,٧٪ خلال شهر مايو ٢٠٢٣، حيث بلغت ٢٠٧,٢ مليون دولار، مقابل ٦٨٣,٨ مليون دولار لنفس الشهر من العام السابق، بقيمة انخفاض بلغت ٤٧٦,٦ مليون دولار.

بينما ارتفعت قيمة واردات مصر من الغاز الطبيعي والمسال بنسبة ٢١,٣٪ لتسجل ٢٣٠,٦ مليون دولار خلال مايو الماضي، مقابل ١٩٠,١ مليون دولار خلال شهر مايو من العام الماضي، بقيمة ارتفاع بلغت ٤٠,٥ مليون دولار.

كما ارتفعت قيمة الواردات المصرية من الغاز الطبيعي والمسال بنسبة ٣٩,٥٪ خلال الـ٥ شهور الأولى من ٢٠٢٣، لتبلغ ١,٠٨ مليار دولار، مقابل ٧٧٥,٩ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

مستشار الرئيس للصحة: ليس هناك أي انتشار وبائي لمرض الدرن في مصر

أكد محمد عوض تاج الدين مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الصحية والوقائية أنه ليس هناك أي انتشار وبائي لمرض الدرن في مصر، لافتا إلى أن مرض الدرن موجود منذ القدم في العالم كله.

وأشار تاج الدين إلى أن عدد الحالات المصابة بالدرن في مصر هو ٩ أو ١٠ حالات لكل ١٠٠ ألف مواطن، وهذا رقم عالمي وليس مصريا فقط.

وقال تاج الدين إن هذا المرض لا يدعو أبدا لأي قلق، لافتا إلى أن النسب طبيعية جدا ويتم تشخيص الحالات في الطب الوقائي الذي يمارس مهمته في متابعة هذه الحالات والكشف عليها من جميع الأمراض سواء الوبائية أو غير الوبائية ويتم تقديم التشخيص والعلاج مجاني في جميع مراكز الصدر بمصر.

وأوضح أن البرنامج القومي لمكافحة الدرن في مصر من أنجح البرامج على مستوى العالم من حيث التشخيص والعلاج وهو برنامج قوي وناجح وتشارك في دعمه كل مؤسسات الدولة.

ودلل الدكتور تاج الدين على نجاح هذا البرنامج بما تسجله منظمة الصحة العالمية من بيانات دقيقة تصدر عن وزارة الصحة المصرية، مشيرا إلى أن البرنامج يحقق نجاحات متزايدة.

وأضاف أن جميع أدوية الدرن وجميع وسائل التشخيص تصرف بالمجان لأي مواطن مصاب سواء الدرن الرئوي أو الدرن خارج الرئة، موضحا أن المريض يحتاج فترة علاج تصل إلى ٦ شهور طبقا لتعليمات اللجنة العلمية المشكلة لوضع هذا العلاج والتي يرأسها "الدكتور عوض تاج الدين"، وأن العلاج يحقق نجاحا كبيرا جدا عالي المستوى.

ولفت إلى أن هناك بعض الحالات التي تصاب بما يسمى ميكروبات الدرن المقاومة للأدوية، ومصر توفر تماما أدوية لهذه الحالات حتى تحقق أفضل النتائج الممكنة.

وأضاف أن جميع المحافظات في مصر بها مستشفيات أمراض صدرية ومراكز علاج الصدر وتقدم الخدمات كاملة وبها كوادر طبية رفيعه المستوى مدربة ومؤهلة وقادر ة على تقديم التشخيص والعلاج.

توصيات بإنشاء مجلس عربى لدعم صناعة بناء وإصلاح السفن

شارك محمد المهندس رئيس غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات المصرية، واللواء إبراهيم الدسوقي رئيس شعبة بناء وإصلاح السفن بالغرفة في ورشة العمل التي قامت بتنظيمها جامعة الدول العربية، وعرضت غرفة الصناعات الهندسية رؤيتها في وضع آلية لدعم صناعة بناء وإصلاح السفن بالعالم العربي.

حضر الورشة التي أقيمت على مدار يومين بالإسماعيلية كل من الفريق أسامة ربيع رئيس هيئة قناة السويس، والدكتور بهجت أبو النصر مدير ادارة النقل والسياحة بجامعة الدول العربية، وشارك أيضا بالورشة مندوبو ١٥ دولة عربية لعرض رؤيتهم في دعم بناء وإصلاح السفن بالعالم العربي، وجاءت هذه الورشة استكمالا للورشة التي عقدت في شهر يوليو الماضي بالإسكندرية لعرض ودراسة الرؤية المصرية في صناعة وبناء وإصلاح السفن.

أسفرت ورشة العمل، النتائج والتوصيات منها إنشاء مجالس عليا بالدول العربية موحدة للإشراف على هذه الصناعة وكذلك إنشاء اتحاد عربي موحد لهذه المجالس للتنسيق فيما بينها وبحث التكامل بين الدول العربية في هذه الصناعة الهامة.

تم الاتفاق أيضا على بحث إنشاء جهة تمويل عربية وإسلامية لتمويل هذه الصناعة في الدول العربية ودعم إنتاج الصناعات المغذية بمواصفات بحرية معتمدة وكذلك التوصية بإنشاء هيئة تصنيف عربية تكون مختصة بوضع المواصفات الخاصة بهذه الصناعة طبقا لمتطلبات المنظمة البحرية الدولية.

عبدالناصر قطب- يكتب:
email: nasserkotb2006@yahoo.com

قبيل خطوتها القادمة مع تجمع «بريكس»

مصر «رقم فاعل» وليست «ضيف شرف» في التكتلات الإقليمية والدولية

القاهرة تقود جهود التكامل مع دول عربية كالأردن والعراق وتحرص على رفع مستوى التعاون وزيادة التنسيق مع عديد من الدول العربية بهدف تكوين منطقة تجارة حرة

لم تتوقف جهود القيادة المصرية على مدار سنوات في مد جسور التعاون وتوسيع دوائر الشراكة مع محيطها العربي والقاري والإقليمي ، فضلا عن التعاون مع التكتلات والتجمعات المختلفة في المحيط الدولي ، وزادت القيادة السياسية ممثلة في الرئيس السيسي في السعي بكل جهد لأن تكون مصر رقما فاعلا وصعبا في مختلف التكتلات ، وليست مجرد ضيف شرف ، لذا لا تضيع القاهرة فرصة لدعم كل فرصة للشراكة والتعاون مع الخارج ، وخاصة مع الأشقاء في المحيطين العربي والإفريقي .

وشهدنا قبل أيام انعقاد فعاليات الدورة الحادية والثلاثين للجنة العليا المصرية الأردنية المشتركة ، والتي شهدت توقيع عدد من الوثائق في مجالات التعاون الثنائي بين مصر والأردن بالعاصمة الأردنية عمان، حيث جاء انعقاد اللجنة المشتركة بين البلدين في ضوء استكمال مصر توطيد علاقاتها التجارية مع الأشقاء داخل القطر العربي.

وبحسب الخبراء ترتبط مصر والأردن والعراق بعدد من المشروعات المشتركة؛ أبرزها مشروع ربط الكهرباء والغاز إلى جانب التعاون التجاري، فضلا عن توصل رئيسي وزراء مصر والأردن إلى توقيع ١٢ وثيقة في مجالات تعزيز التعاون؛ استهدفت زيادة حجم التبادل التجاري وتحقيق مزيد من الانفتاح بين البلدين، فضلا عن إزالة المعوقات الاقتصادية والاستجابة السريعة للمتطلبات الفئوية للعمالة المصرية بالأردن ، و توصل البلدين إلى زيادة التعاون التجاري من خلال دعم ربط السكك الحديدية والترانزيت عبر المنطقة اللوجستية لقناة السويس، إلى جانب التعاون في مجال الدواء.

القاهرة إذن تحرص على رفع مستوى التعاون وزيادة التنسيق مع عديد الدول العربية؛ بهدف تكوين منطقة تجارة حرة على غرار مشروع الربط الكهربائي بين مصر والأردن والعراق مؤخرا، إلى جانب زياد حجم التبادل النفطي بين الدول الثلاثة من خلال مد خطوط الغاز والبترول وزيادة الطاقة الكهربائية المصدرة إلى الأردن من أجل زيادة الاستثمارات المصرية.

ومن المنتظر أن تشهد الفترة المقبلة مزيدا من الاجتماعات التي تهدف لبحث زيادة الاستثمارات بين الدول الثلاثة في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة وضرورة عقد التكتلات العربية ، خاصة في ظل حرص القيادة السياسية بالبلدين على تعزيز الشراكة وإحداث تكامل اقتصادي في ظل علاقات الصداقة والأخوة التي تربط الرئيس السيسي والملك عبد الله الثاني، لافتا إلى سعي مصر نحو التوسع الأفقي في التعاون ليشمل كل من لبنان وفلسطين وسوريا؛ بهدف زيادة حجم التجارة والاستثمار.

القاهرة والكوميسا

عدد التجمعات الإفريقية الاقتصادية حتى الآن يبلغ ٨ تجمعات موزعة بين الشرق والغرب والجنوب والوسط ، وهذه التجمعات هي : «المجموعة الاقتصادية لدول شرق إفريقيا»، «المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا» (الإيكواس)، «المجموعة الإنمائية لإفريقيا الجنوبية»، «تكتل السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا» (الكوميسا)، «المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا»، و "الاتحاد الاقتصادى والنقدى لغرب إفريقيا" .

ومعلوم، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية «ZLECAf» دخلت حيز التنفيذ وتضم ٥٥ دولة، بسوق تضم ١,٣ مليار مستهلك، بحجم مبادلات يقدر بـ ٣٤٠٠ مليار دولار سنويا، إلى جانب توفير حوالى ٣٠٠ ألف فرصة عمل مباشرة، ومليونى فرصة عمل غير مباشر.

تجمع الكوميسا يعد واحدا من أبرز النماذج للتعاون المصري الإفريقي ، وكما سبق وقلنا فإن جهود الدولة المصرية لم تتوقف على مدار سنوات في مد جسور التعاون وتوسيع دوائر الشراكة مع القارة الإفريقية، ودعم كل فرصة للشراكة والتعاون مع الأشقاء، و خلال قمة «الكوميسا» الأخيرة الـ٢٢ فى زامبيا، التي تسلمت رئاسة القمة من مصر، كان التكامل الاقتصادي والاستثمار الأخضر عنوانا للقمة التي شارك فيها الرئيس عبدالفتاح السيسي، مع ٢١ رئيسا أفريقيا، وخلال رئاستها للكوميسا قدمت مصر مبادرة التكامل الصناعي الإقليمي، فى إطار استراتيجية التصنيع بالكوميسا ٢٠١٧ – ٢٠٢٦، والتي تهدف إلى تعميق الإنتاج الصناعي، وتفعيل دور وكالة الاستثمار الإقليمية بالكوميسا، التي تستضيفها مصر، لجذب الاستثمارات إلى دول التجمع.

الكوميسا تكتل افريقي مهم وهو داخل القارة ، مكون من ٢١ دولة ومساحة الدول الأعضاء تمثل ثلثين القارة الأفريقية، و عدد سكان الدول الأعضاء فيها ٦٠٠ مليون نسمة والتكتل عبارة عن تكتل شرق افريقيا وتكتل جنوب افريقيا وتم جمعهم في تكتل واحد ، فيما انضمت مصر عام ١٩٩٨ بعد أربع سنوات من تأسيس الكوميسا، وفي عهد الرئيس السيسي أصبحت مصر لأول مرة رئيس لتكتل الكوميسا، وتولي الرئيس السيسي رئاسة التجمع لمدة عامين من ٢٠٢١ الى ٢٠٢٣ .

ناتج إجمالي هذه الدول في الكوميسا يبلغ حوالي ٨٠٠ مليار دولار ما يقارب تريليون دولار وممكن نسميه تكتل التريليون دولار وتعامله التجاري مع العالم الخارجي كبير جدا حوالي ثلث تريليون دولار"، و حينما مصر تولت رئاسة الكوميسا رأت ضرورة العمل على عدة محاور، والرئيس السيسي عرض اكثر من مرة وجهة نظر مصر في تحقيق التكامل الصناعي ويجب تكون القارة منتجة للصناعة، والعمل على التحول الرقمي"، موضحا أن التحول الرقمي مهم على الصعيد القاري، والبنية التحتية العابرة للحدود، والتركيز على سلاسل الامداد الاقليمية لمواجهة أي أزمة مشابهة لجائحة كورونا وحرب روسيا اوكرانيا.

قاريا، تتوسع مصر في التعاون مع الدول الأفريقية، سياسيا واقتصاديا، وتسعى لتبادل الخبرات وتوطين الصناعة، وهو أمر يتطلب تأمين الطاقة، لأنها الأساس للصناعة والتنمية، حيث يحرم أكثر من نصف سكان أفريقيا من الكهرباء، بينما يفترض أن تفي الدول الصناعية الكبرى بتعهداتها في مساندة الدول الأفريقية، للدخول إلى عصر الطاقة المتجددة والكهرباء، وهو أمر يتطلب تمويلا كبيرا، يمكن أن يتوفر من الدول التي تحصل على مصالحها الغذائية والزراعية من أفريقيا، وكان أحد أهم محاور توصيات القمة ٢٧ للمناخ بشرم الشيخ.

ويحرص الرئيس على حضور كل فعالية أفريقية، أو لها علاقة بالتنمية فى أفريقيا، وكان آخر ذلك الاجتماع التنسيقي نصف السنوي الخامس للاتحاد الأفريقي والتجمعات الاقتصادية والآليات الإقليمية، والذى انعقد بالعاصمة الكينية نيروبي خلال الفترة من ١٣ - ١٦ يوليو الماضي ، و ركز القادة المشاركون فيه على بحث سبل تسريع تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإزالة العوائق التجارية، وقد دخلت اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ فى ٣٠ مايو ٢٠١٩ عقب تصديق برلمانات ٢٤ دولة أفريقية عليها.

وتولى مصر اهتماما لتفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية، وتحقيق التناغم بينها وبين اتفاقية التجارة الحرة الثلاثية، بين تجمعات «الكوميسا» و«السادك» و«شرق أفريقيا» عبر إجراءات محددة، لحث الدول الأعضاء على تنفيذ الإعفاءات الجمركية، وتيسير حركة التبادل التجارى فيما بينها.

وحسب ما قاله الخبير الاقتصادي الزامبي تونكو فوفانا لوكالة أنباء الشرق الأوسط فإن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، يبلغ عدد مستهلكيها حوالى ١,٢ مليار شخص، وناتجها المحلى الإجمالي حوالى ٣ تريليونات دولار، تمثل ٣٪ من الناتج الإجمالي العالمي - وتشكل فرصة مواتية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التكامل التجاري بين دول القارة، لافتا إلى جهود مصر فى تدعيم التنمية الشاملة بالقارة الأفريقية، باعتبار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أحد المشروعات الطموحة الواردة فى أجندة ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقى.

وتحرص مصر على تعزيز التنسيق والتكامل بين الكيانات التجارية الثلاث الكبرى بالقارة الأفريقية: الكوميسا، وجماعة شرق أفريقيا، ومجموعة التنمية للجنوب الأفريقى «سادك» حيث استضافت شرم الشيخ فى منتصف يونيو ٢٠١٥ مراسم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة للتكتلات الاقتصادية الثلاثة، وأسفرت تلك الجهود، عن زيادة الصادرات البينية لدول «الكوميسا»، لتصل إلى «١٣» مليار دولار عام ٢٠٢٢، وهى القيمة الأعلى، منذ إنشاء منطقة التجارة الحرة، عام ٢٠٠٠ بجانب ارتفاع حجم التبادل التجارى بين مصر ودول «الكوميسا» لأعلى قيمة لها منذ انضمام مصر للكوميسا، ليصل إلى «٤,٣» مليار دولار.

كما يحرص الرئيس السيسى فى كل مناسبة على تأكيد أهمية قطاع البنية التحتية، من طاقة وطرق وربط كهرباء أو ربط طرق، وهى الأسس التى تقوم عليها التجارة والتبادل الاقتصادى، ولم تتوقف مصر عن السعى لتطبيق الشراكة والتعاون وكان مشروع سد «جوليوس نيريرى» العملاق فى تنزانيا أحد أكبر مشروعات التعاون بين مصر والأشقاء فى القارة، حيث تم تنفيذه بأيد مصرية وتنزانية، لتوليد طاقة كهربائية تقدر بـ«٢,٥» جيجاوات دليل على حرص مصر على مشاركة الخبرات مع الدول الأفريقية الشقيقة.

وشهدنا ونشاهد كيف أن الرئيس عبدالفتاح السيسى، يؤكد دائما حق أفريقيا فى التنمية والتقدم، وحق دولها وشعوبها فى أن تعيش بشكل يتناسب مع طموحاتها، وأن تستطيع الدول الأفريقية استغلال ثرواتها، واللحاق بالاقتصاد الحديث، وأن تستغل إمكانياتها الزراعية والصناعية، خاصة أن الدول الأفريقية تمتلك إمكانيات هائلة، لكنها تحتاج إلى موازنات ضخمة لإقامة بنية أساسية، تمكنها من أن تمهد لتنمية حقيقية، وأن هذا يمكن أن يأتى فى حال التعاون والتكامل، والشراكة.

لذا كان هناك إجماع بين الاقتصاديين الأفارقة على أن قيادة مصر لتجمع السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا "الكوميسا" التي بدأت منذ نوفمبر ٢٠٢١ واستمرت لمدة عامين، أسهمت في تعزيز خطط التكامل والاندماج التجاري بالقارة الإفريقية، مشددين على أن أولويات رئاسة مصر للكوميسا تضمنت تعظيم التكامل الصناعي، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية وتعزيز سلاسل التوريد الإقليمية فيما بين دول الكوميسا، وذلك بالتناغم مع اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية التي تعد الأكبر على المستوى العالمي منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥، إذ يبلغ عدد مستهلكيها ١ر٢ مليار شخص، وناتجها المحلى الإجمالي نحو ٣ر٤ تريليون دولار، أي ٣ في المئة من الناتج الإجمالي العالمي.

وأكد الاقتصاديون الأفارقة في تصريحات إعلامية على الثقل السياسي والاقتصادي لمصر بالقارة الإفريقية وموقعها الجغرافي الفريد، مشيرين إلى أن مصر أولت خلال رئاستها للكوميسا اهتماما كبيرا بتعزيز التكامل القاري في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية والاستفادة من التقدم المحرز في إطار التكامل الإقليمي للكوميسا في دعم التكامل بين التجمعات الإقليمية الثلاثة الكبرى بإفريقيا: الكوميسا، وجماعة شرق إفريقيا، ومجموعة التنمية للجنوب الإفريقى / سادك/ رغم التحديات الدولية وفي مقدمتها تداعيات جائحة كورونا والحرب الأوكرانية الروسية.

وأشاروا إلي أن رؤية مصر تجاه التكامل الصناعي الإقليمي تتسق مع استراتيجية الصناعة للكوميسا ٢٠١٧-٢٠٢٦، وأجندة التنمية الإفريقية ٢٠٦٣، كما أن مصر تشكل نقطة اتصال لتعزيز التجارة بين دول الكوميسا من ناحية والدول العربية والأوروبية والآسيوية من ناحية أخرى.

مصر وبريكس

وتنطلق خلال أيام وبالتحديد خلال الفترة ما بين ٢٢ وحتى ٢٤ أغسطس ، قمة بريكس والتي تستضيفها جنوب أفريقيا بمشاركة قادة المجموعة الخمس ، وما يثار حول هذه القمة من قرارات حاسمة قد تتخذها ، ، جعلها محط أنظار العالم قبل أسابيع من اجراءها، وما يضفى عليها أهمية هو توقيت انعقادها، حيث تواجه القارة الأفريقية تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وما تلاه من تنافس بين الغرب على الكعكة الأفريقية.

كما أنه وبعد الحرب الأوكرانية وما رافقها من إعادة تشكيل نظام عالمي جديد، ازداد الاهتمام بتكتل بريكس من طرف العديد من الدول، خاصة في ظل الاتجاه نحو تكتلات جيوسياسية واقتصادية جديدة، وأيضا بحث روسيا عن شركاء داعمين لها في وجه العقوبات الاقتصادية الغربية.

وكلمة "بريكس" هي اختصار لأربع دول الأعضاء هى (البرازيل وروسيا والهند والصين) "بريك"، وانضمت جنوب إفريقيا إلى المجموعة لاحقًا فى عام ٢٠١٠، لتصبح " بريكس " ، ويشارك قادة البلدان الخمسة جميعا في أعمال القمة، بحسب السفير نيدالي باندو وزير خارجية جنوب إفريقيا، وبالنسبة للتمثيل الروسي، كشف أنه سيتم من خلال وزير الخارجية سيرجي لافروف، كما استبعد وزير خارجية جنوب إفريقيا حضور الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون للقمة.

وقبيل القمة قال رئيس جنوب إفريقيا سيريل رامفوزا إن قمة تجمع "البريكس"، تأتي في خضم موقف دولي متوتر، بسبب الحرب الروسية الأوكرانية؛ وهو ما انعكس على بلدان القارة الإفريقية ومصالحها وجعل من إفريقيا، ساحة لحروب دبلوماسية لا تتوقف بين الغرب وروسيا والصين؛ تتعالى فيها سخونة المنافسة على المصالح و تعزيز النفوذ في إفريقيا الغنية بمواردها الطبيعية.

ودعا رئيس جنوب إفريقيا - في مقابلة أجراها مع "القناة الإفريقية المستقلة (إيه.أى.تى)" التي تبث في العاصمة النيجيرية (أبوجا) ، إلى استثمار مناخ التنافس الدولي؛ لتعظيم مكاسب إفريقيا، وذلك من خلال بناء شراكة استثمارية بين دول القارة وتجمع البريكس ، وقال إن القمة ستركز على دعم اهتمام دول البريكس بإفريقيا وقضاياها التنموية وكذلك تلك المتعلقة بالاستثمارات؛ وهو ما يحتاج إلى مناخ مستقر على المستوى الوطنى فى بلدان القارة.

وتنعقد القمة وسط أنباء عن استعداد بلدان المجموعة الاقتصادية الصاعدة لبحث إنشاء عملة مشتركة كأحد الموضوعات الرئيسة التي سيتم طرحها على جدول الأعمال، وتعود الدعوة لطرح عملة مشتركة بين أعضاء مجموعة "بريكس" فى أوائل عام ٢٠٢٣، حين طرحت روسيا لأول مرة المبادرة، على لسان وزير الخارجية سيرجي لافروف، تزامنا أيضا مع مرور عام على الحرب الروسية – الأوكرانية والعقوبات الغربية التي طالت موسكو، حيث قال المسئول الروسي" إن بلاده ستتخلص من النظام المالي الغربي، إلا أن ذلك يحتاج إلى وقت".

وقال لافروف، "القمة المقبلة لمجموعة دول بريكس، ستناقش إنشاء عملة موحدة لدول المجموعة.. الاتجاه الذى تسير فيه المبادرات الحاجة إلى التفكير في إنشاء عملات خاصة داخل مجموعة دول بريكس، وداخل مجتمع دول أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" .

وأكد وزراء خارجية بريكس، طموح كتلتهم في التنافس مع القوى الغربية، إذ عبروا في تصريحات خلال الجلسة الافتتاحية قبل محادثاتهم الخاصة، عن تطلع الكتلة لعالم متعدد الأقطاب.

ودعا وزراء الخارجية إلى "إعادة توازن" النظام العالمي، إذ قال وزير الخارجية الهندي سوبراهمانيام جايشانكار في مستهل الاجتماع، إن "العالم المتعدد الأقطاب يعيد توازنه والأساليب القديمة لا يمكنها معالجة الأوضاع الجديدة".

هذا عن تجمع "بريكس" ، وقد يسأل سائل وما علاقة مصر ببريكس ، وفي السطور التالية نجيب عن هذا التساؤل ، وننطلق في ذلك مما أعلنه لسفير الروسي في القاهرة جيورجي بوريسينكو قبل أيام من انطلاق القمة ، من أن مصر تقدمت بطلب للانضمام إلى مجموعة "بريكس" .

وأكد بوريسينكو -في تصريحات صحفية- أن إحدى المبادرات التي تشارك فيها "بريكس" حاليا هي تحويل التجارة إلى عملات بديلة قدر الإمكان، سواء كانت وطنية أو إنشاء عملة مشتركة، وقال إن مصر "مهتمة جدا بهذا الأمر" .

كما أعلن سفير جنوب إفريقيا لدى مجموعة "بريكس"، أنيل سوكلال، أن المنظمة في عملية التوسع يمكن أن توحد أكثر من ٥٠ دولة ، وأكد أن العديد من الدول تريد الانضمام إلى "البريكس"، بما في ذلك مصر والإمارات وإندونيسيا والأرجنتين.

وشدد على أن "بريكس تمثل عالم المستقبل، وتأثير الجنوب العالمي آخذ في الازدياد، يجب أن يُنظر إلى "بريكس" على أنها حافز للتغيير نحو الأفضل في العالم" .

نستدعي هنا آراء الخبراء في هذا الشأن ، حيث يرى أستاذ الاقتصاد بجامعة الفيوم أشرف حبيب أن التحرك نحو "بريكس" سيكون خطوة مهمة لكسر هيمنة الدولار وتعزيز الاقتصاد وإنقاذ بلد مثل مصر يستورد معظم احتياجاته من الغذاء، وأوضح في تصريحات صحفية أن العنصر الأهم يتمثل في تبادل التجارة بالعملات المحلية وربما إنشاء عملة موحدة فيما بعد.

وأشار حبيب إلى أن انضمام مصر يسمح لها بالحصول على قروض ميسرة من بنك التنمية التابع للتكتل، بما يساعد في الهروب من حصار صندوق النقد الدولي واشتراطاته القاسية، ، حيث تمتلك مجموعة "بريكس" بنك التنمية الخاص بها، ويهدف إلى دعم مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة للدول المشتركة في المجموعة.

كذلك نقلت تقارير إعلامية عن مصدر مسؤول بوزارة التعاون الدولي المصرية توقعاته بأن يعود الانضمام إلى "بريكس" بمزايا كثيرة من الناحية الاقتصادية، أبرزها تحسين شروط التجارة الخارجية، توسيع حجم تصدير المنتجات المحلية، تعزيز تنافسيتها مع العديد من الدول، جذب الاستثمارات إلى قطاعات تستهدف الدولة تنميتها.

وأكد أن مصر تأمل في تخفيف العبء عن عملتها المحلية "الجنيه" في أقرب وقت، موضحا أن الحكومة تتحرك في أكثر من اتجاه لكنه أشار إلى أن نجاح هذه التحركات مرهون بمواقف سياسية ، منوها إلى أن مصر تعتمد على المعونة الأمريكية، ولديها علاقات راسخة مع واشنطن التي لن ترضى بكسر هيمنة الدولار في المعاملات التجارية الدولية ، لكنه لفت في الوقت نفسه إلى أن مصر نجحت في فتح الباب نحو معاملات تجارية بدون الدولار من خلال اتفاقيات ثنائية مع دول كبرى مثل روسيا والصين والهند، وأن هذه الخطوة قد تكون بمثابة انفراجة للأزمة على المدى البعيد، والتمهيد لإدراج الجنيه في التعاملات الدولية، خاصة وأن دول "بريكس" لديها نفس الهدف وهو التحرر من هيمنة الدولار والتعامل بالعملات المحلية الخاصة بها.

كما أكد أن مصر من الممكن أن تستفيد من جذب الاستثمارات وتفعيل اتفاقية "ميركسور" مع البرازيل من أجل إقامة منطقة حرة، وإنعاش حركة السياحة.

والمعروف أن "ميركسور" تكتل اقتصادي في أميركا اللاتينية، يهدف إلى تحقيق التكامل بين الدول الأعضاء، ونجح منذ تأسيسه عام ١٩٩١ في أن يصبح ضمن أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم.

وتستورد مصر ما يقرب من ٨٠٪ من إجمالي وارداتها من القمح من روسيا وأوكرانيا بواقع (٥٠٪ و٣٠٪) على الترتيب، وبلغت فاتورة واردات القمح ٤,٢ مليارات دولار، وفق بيانات حديثة صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، كذلك تستورد البلاد ٨٠٪ من احتياجاتها من الفول الذي يمثل وجبة رئيسية للكثير من المصريين ، وتأمل مصر عقد صفقات تجارية دولية باستخدام العملة المحلية مع دول مثل الصين والبرازيل والصين والهند .

وانضمت مصر لبنك التنمية الجديد ، و الذى أُنشئ عام ٢٠١٥ من قبل «بريكس» لإقراض مشاريع التنمية فى الاقتصادات الناشئة، وبالفعل أقرض البنك ٣٣ مليار دولار لأكثر من ٩٦ مشروعًا فى الدول الأعضاء الخمس المؤسسة، ووسع عضويته لتشمل الإمارات ومصر وبنجلاديش.

ويشير خبراء إلي أن تدشين المنطقة الروسية الصناعية فى المنطقة الاقتصادية بقناة السويس سوف يساعد على دعم موقف مصر للانضمام إلى «بريكس»، كما أن مصر ضمن دول مبادرة «الحزام والطريق» الصينية، وترتبط مصر بعلاقات جيدة ومتميزة واتفاقيات تجارية مع كل دول مجموعة «بريكس»، بالإضافة إلى شراكة استراتيجية مع الصين.

كذلك فإن مصر بوابة إفريقيا ولديها اتفاقيات عديدة مع إفريقيا، مثل الكوميسا وأغادير والتجارة الحرة، ما يمكنها من التصدير للدول الإفريقية دون جمارك أو ضرائب، وأيضًا مصر سوق كبيرة لأكثر من ١٠٥ ملايين مواطن، ولديها العديد من الإمكانات والموارد، وكل هذه العوامل تؤهلها للانضمام إلى تجمع «بريكس»، الذى يوفر فرصًا للشركات فى الدول الأعضاء لتوسيع نطاق عملياتها التجارية بحرية تامة، وتبادل السلع والخدمات والتقنيات.

ويجع الخبراء علي أن انضمام مصر لتجمع «بريكس» سيكون فرصة لزيادة حجم استثمارات الأعضاء بمصر وزيادة حركة السياحة، إذ إن التعامل بالعملات المحلية سوف يزيد من سياحة مواطني الدول أعضاء التجمع لمصر، فضلًا عن زيادة النمو الاقتصادي السريع، من خلال توفير بيئة تجارية أكثر استقرارًا وشفافية، وتقليل الحواجز المتعلقة بالتبادل التجاري والاستثمار، مما يؤدى إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل.

مصر والاتحاد الأوراسي

علي هامش القمة الإفريقية الروسية الثانية التي استضافتها روسيا مؤخرا ، أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي، أليكسي أوفرتشوك، أن الجولة السادسة من المفاوضات بين الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومصر حول إنشاء منطقة تجارة حرة مقررة في أغسطس - سبتمبر.

وقال أوفرتشوك على هامش القمة : "نجري مفاوضات بشأن توقيع اتفاقية تجارة حرة مع مصر، عقدت خمس جولات من المفاوضات بالفعل، ومن المتوقع إجراء الجولة السادسة في أغسطس وسبتمبر" .

وفي مايو الماضي، أكد وزير التنمية الاقتصادية الروسي، مكسيم ريشيتنيكوف، أن الاتحاد الاقتصادي الأوراسي يجري مفاوضات لإنشاء مناطق تجارة حرة مع الإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا ومصر.

وكانت مصر استقبلت قبل أيام أكبر وأول بعثة مشتريين في قطاع الصناعات الكهربائية بمشاركة ٣٥ مشترٍ دولي من دول ليبيا ونيجيريا وكينيا وتنزانيا ورواندا والكونغو.

وقال المهندس أحمد سمير وزير التجارة، أن البعثة تركز بشكل كبير على السوق الأفريقي وذلك بالتعاون بين المجلس التصديري للصناعات الهندسية وجهاز التمثيل التجاري والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID لإنجاح النسخة الأولى من البعثة.

وأوضح سمير أن قطاع الصناعات الهندسية يعد أحد أهم القطاعات الإنتاجية بالاقتصاد القومي التي تفي باحتياجات السوق المحلى والتصدير للأسواق الخارجية، مشيرا إلى أن السوق المصري يزخر بالفرص والمقومات الاستثمارية المتميزة في قطاع الصناعات الهندسية والتي تشمل توافر المواد الخام والأيدي العاملة المؤهلة وكذا حزم الحوافز الكبيرة التي توفرها الدولة للمستثمرين خلال المرحلة الحالية، بالإضافة إلى السوق الاستهلاكي الكبير واتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية الموقعة مع عدد كبير من الدول والتكتلات الاقتصادية الرئيسية حول العالم والتي تتيح النفاذ الحر للمنتجات المصرية لعدد كبير من الأسواق الخارجية.

يشار إلى أن صادرات قطاع الكابلات شهدت نموا خلال الـ ٥ أشهر الأولى من عام ٢٠٢٣ بنسبة نمو بلغت ٤٩٪ بالمقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠٢٢ إذ سجلت ٤٣٩ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٣ حتى مايو .

كما كان الدكتور محمود ممتاز رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ورئيس شبكة المنافسة العربية شارك في الجلسة التي عُقدت حول "مكافحة الممارسات الضارة بالمنافسة العابرة للحدود من خلال التعاون الدولي بين أجهزة المنافسة النظيرة"، ضمن فعاليات القمة الأفريقية-الروسية الثانية بمدينة سان بطرسبرج الروسية.

وخلال كلمته أكد الدكتور محمود ممتاز أن مصر حريصة ومهتمة بشكل مستمر بالعمل على زيادة التكامل وتعميق التعاون فيما بينها وبين مختلف الدول سواء على المستويين الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الممارسات الاحتكارية وسواء من خلال التعاون الثنائي أو من خلال التكتلات والمنظمات الدولية لكي يكون لدينا سبل واحدة لحماية المنافسة، وفهم متقارب لتطبيق سياسات المنافسة ومكافحة الممارسات الاحتكارية خاصة في الأسواق الرقمية وحجم التجارة الإلكترونية والتي تؤثر بشكل سريع على الاقتصاد العالمي وأصبحت المنصات الرقمية قوة رئيسة في الأسواق وفي الوقت ذاته تمثل تحديًا كبيرًا لأجهزة حماية المنافسة عند إنفاذ القانون ويتطلب ذلك أدوات وآليات أكثر تطورًا وتتواكب مع تطور تلك الممارسات الاحتكارية.

وعلى المستوى العربي أشار ممتاز إلى أن إنشاء شبكة المنافسة العربية -والتي انطلقت في شهر مارس من العام الماضي- جاء نتيجة لتضافر الجهود وتبادل الرؤى والأفكار والخبرات في مجال تطبيق سياسات المنافسة، لتحقيق المنفعة المشتركة ومكافحة الممارسات الاحتكارية العابرة للحدود بشكل أكثر قوة وصرامة وهو ما انعكس بشكل إيجابي على التعاون العربي المشترك في هذا المجال.

وأشار ممتاز إلى العمل على تعزيز التعاون مع دول القارة الأفريقية سواء من خلال التعاون الثنائي أو من خلال التجمعات الأفريقية المختلفة، وذلك بهدف تعزيز سياسات المنافسة بالدول الأفريقية وهو ما يعود بالنفع على اقتصاداتنا، وأضاف أن مصر استضافت اجتماع رؤساء أجهزة المنافسة بالقارة الأفريقية فبراير الماضي، والذي أسفر على إنشاء مجموعة عمل مشتركة للنظر في سياسات المنافسة في الأسواق الرقمية.

بشهادة الاقتصاديين الأفارقة .. كيف قادت مصر "الكوميسا " برؤية مختلفة أسهمت في تعزيز خطط التكامل والاندماج التجاري بالقارة السمراء

تجمع " بريكس " يغير موازين القوي في العالم .. ومسؤولون روس وأفارقة يتحدثون عن أهمية انضمام مصر وذلك قبل أيام من اجتماع قمة بريكس بجنوب أفريقيا

الحصاد

الرؤية الفاتنة أمام عينيك

البنك المركزي يكشف عن قفزة في الودائع بالعملات الأجنبية خلال الربع الأول من ٢٠٢٢/٢٠٢٣

كشف البنك المركزي المصري، في بيان له عبر موقعة الإلكتروني، عن ارتفاع الودائع لدى البنوك خلال الفترة من يوليو وحتى سبتمبر من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بنحو ٤٦٥,٦ مليار جنيه، بمعدل زيادة ٦,٣٪ لتسجل ٧,٨١٩ تريليون جنيه.

وأشار تقرير صادر عن البنك المركزي، إلى أن قطاع الأعمال الخاص له دور كبير في المساهمة بنحو ٣٤,٦٪ من الزيادة الإجمالية في الودائع لدى البنوك، وجاءت الزيادة في الودائع نتيجة لنمو الودائع بالعملة المحلية، والتي ارتفعت بمقدار ٤٠١,٩ مليار جنيه بمعدل ٦,٤٪.

وقفزت الودائع بالعملات الأجنبية أيضا بقيمة وصلت إلى ٦٣,٧ مليار جنيه، بمعدل ٦٪ أو بما يعادل ١٩,٤ مليار جنيه بمعدل ١,٨٪ باستبعاد أثر التغير في سعر الصرف خلال فترة العرض.

بنسبة نمو ١٥٠,٤% خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣..

بنك التعمير والإسكان يكتب تاريخ جديد لنتائج أعماله ويصعد بصافى أرباحه لأكثر من ٣ مليار جنيه

حسن غانم رئيس بنك التعمير والإسكان

تمكن بنك التعمير والإسكان من استكمال سلسلة نجاحاته وتحقيق مؤشرات قوية ونمو استثنائي في نتائج أعماله خلال الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو٢٠٢٣، حيث أظهرت نتائج الأعمال المستقلة نمو صافي الأرباح لتسجل ٣,٠١٥ مليار جنيه بعد ضرائب الدخل مقابل ١,٢٠٤ مليار جنيه خلال فترة المقارنة بزيادة قدرها ١,٨١١ مليار جنيه وبنسبة نمو تصل إلى ١٥٠,٤٪ بنهاية النصف الأول من عام٢٠٢٣.

وتعليقًا على نتائج الأعمال، أعرب حسن غانم الرئيس التنفيذي العضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، عن اعتزازه بالأداء القوي الذي حققه البنك خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣، مشيرًا إلى تحقيق نتائج مالية قوية تمثلت في النمو الاستثنائي لكل من الإيرادات وصافي الأرباح، وتأتي هذه النتائج بفضل حرص البنك على وضع العملاء على رأس أولوياته والتزامه باستراتيجية النمو التي يتبناها في إطار سعيه للتوسع بقاعدة عملاءه وتقديم خدمات مصرفية على أعلى مستوى، مما أدى إلى ارتفاع صافي إيرادات التشغيل بنسبة ١٠٣٪ لتصل إلى ٥,٦ مليار جنيه خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣، كما ارتفع صافي الأرباح بنسبة ١٥٠,٤٪ لتسجل ٣,٠١٥ مليار جنيه خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣.

وأضاف غانم أن هذا النجاح جاء على خلفية مواصلة البنك في تطبيقه لاستراتيجيته الطموحة التي ترتكز على محورين أساسين وهما وضع العملاء على رأس أولوياته وتطبيق استراتيجيته نحو التوسع والنمو، وهو ما أثمر بدوره على مواصلة تعزيز البنك للأصول، حيث بلغ إجمالي الأصول ١١٠,٧ مليار جنيه خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣ بنسبة نمو قدرها ٧٪ وذلك على خلفية نمو محفظة قروض البنك من خلال قطاعيّ التجزئة والشركات، حيث ارتفع هامش صافي الدخل من العائد إلى ١٠,٥٪ مقابل ٦٪ خلال نفس الفترة من العام السابق. كما بلغ صافي الدخل من العائد ٤,٥٣٠ مليار جنيه خلال الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو٢٠٢٣، مقابل ٢,٠٩٦ مليار جنيه خلال فترة المقارنة وبنسبة نمو تصل إلى ١١٦٪، مدفوعة بزيادة عائد القروض والإيرادات المشابهة بنسبة ٧٢,٨٪، والزيادة في تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة بنسبة ٣٣,٢٪.

وفي هذا السياق، أشار غانم إلى مواصلة البنك في جني ثمار مكانته الراسخة التي يتمتع بها في القطاع المصرفي، حيث سجل زيادة في الودائع بنسبة ٢٪ لتصل إلى ٩٠,٩ مليار جنيه بنهاية النصف الأول من عام٢٠٢٣، مدفوعة بارتفاع ودائع التجزئة بنسبة تصل إلى ٤٠٪، وهو ما يعكس ثقة العملاء من الأفراد والشركات في المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك، بالإضافة إلى نمو إجمالي القروض إلى الودائع بنسبة ٤٤,٦٪ خلال الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو٢٠٢٣ مقابل ٤٢,٦٪ عن عام٢٠٢٢.

مشيراً إلى تمكن البنك من تحقيق عوائد مميزة بفضل الاستراتيجيات الفعالة التي يتبناها في مختلف قطاعاته، فضلا عن كفاءة الإدارة وحكمتها في التعامل بحرفية في إدارة موارد البنك على الوجه الأمثل لتعظيم الربحية فقد أثمر نمو صافي الأرباح خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣ عن نمو العائد على متوسط حقوق الملكية ٥٣,٥٪ مقابل٢٥,٧٪ خلال نفس الفترة من العام السابق، فيما بلغ العائد على متوسط الأصول ٥,٦٪ مقابل ٢,٩٪ خلال نفس الفترة من العام السابق، وهو ما يؤكد على التزام البنك بتعظيم القيمة المقدمة للمساهمين وجميع الأطراف ذات الصلة.

كما أشار غانم إلى نمو صافي ربح القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة والشقيقة لتسجل ٣,٢٨٥ مليار جنية بعد ضرائب الدخل مقابل ١,٣٠٤ مليار جنية خلال فترة المقارنة بنسبة زيادة قدرها ١٥١,٩٪.

وأشاد غانم بكفاءة وحرفية الإدارة التنفيذية للبنك وعامليه ومجلس إدارته وبالمتابعة المستمرة التي أدت إلى تحقيق هذا الأداء الاستثنائي في ظل التحديات الاقتصادية الحالية، فقد أظهر البنك مرونة وحرفية في التعامل مع الأزمات وإصراره على مواصلة تحقيق النمو خلال الستة أشهر الماضية، بناءً على خبراته المكتسبة في التعامل مع أزمات مشابهة خلال الفترات السابقة.

وأعرب غانم عن تطلعاته مستقبلاً إلى توسيع وتعزيز أنشطة وخدمات البنك المصرفية ومواصلة تنفيذ البنك لخطته الطموحة التي ترتكز على وضع العملاء على رأس أولوياته والتوسع بأنشطة البنك التجارية، مع الاستمرار في تطوير بنيته الأساسية التكنولوجية والرقمية، وإدارة المخاطر بحكمة والمضي قدمًا وفق استراتيجية التوسع المنشودة لتحقيق النمو المستدام، بما يدعم مكانته كأحد أكبر الكيانات المصرفية في السوق المصري، من خلال قدرته على اقتناص الفرص والتعامل مع التحديات الاقتصادية المحلية والعالمية بكفاءة وحرفية ومرونة عالية لمواصلة تحقيق معدلات نمو متميزة لتحقيق رضاء العملاء وطموحات المستثمرين.

بينها العلامة التجارية الأكثر ثقة، أفضل استراتيجية في مجال التنمية البشرية و أفضل بنك في مجال التجزئة المصرفية

بنك مصر يحصد ٣ جوائز من مجلة «جلوبال براندز» العالمية في مصر لعام ٢٠٢٣

توجت أعمال بنك مصر مؤخرا، بثلاث جوائز مميزة من مجلة جلوبال براندز العالمية، حيث فاز بنك مصر بجوائز "العلامة التجارية الأكثر ثقة" و "أفضل استراتيجية في مجال التنمية البشرية" و "أفضل بنكا في مجال التجزئة المصرفية" من مجلة "جلوبال براندز" العالمية في مصر لعام ٢٠٢٣.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه الجوائز تمنح لأفضل علامة تجارية بموجب أدائها في كافة القطاعات، وتعتمد التقييمات الخاصة بالفوز لجميع المؤسسات الفائزة بتلك الجوائز على مجموعة من المعايير المتخصصة والمرتبطة بالأداء والاستراتيجية التي تتبناها المؤسسات، وتعد تلك الجائزة شهادة ثقة لأحسن أداء ونموذج عمل.

وتقوم المجلة بانتقاء أفضل العلامات التجارية بموجب تقييم نخبة من الخبراء في هذا المجال، ويعد حصول البنك على تلك الجائزة تأكيدا وتعزيزا لنجاحات البنك السابقة، حيث قامت مجلة جلوبال براندز بتكريم البنك من خلال العديد من الجوائز على مدار السنوات السابقة.

ويولي بنك مصر أهمية كبرى لتوفير الخدمات المصرفية للعملاء بمختلف فئاتهم، ويسعى بنك مصر دائما إلى تطوير وتعزيز قيمة الخدمات التي يقدمها لعملائه بما يتلاءم مع شتى المتطلبات والاحتياجات مستخدما أحدث الوسائل التكنولوجية العالمية بهدف تقديم خدماته بصورة أكثر كفاءة.

وتعد الجائزة تتويجا لجهود بنك مصر في مجال التجزئة المصرفية وتأكيد لدوره الرائد وقدرته المتواصلة على تحقيق مستويات أداء قوية من خلال ما لديه من مقومات لاستمرار النمو.

كما يولي بنك مصر أهمية كبرى لتطوير وتنمية الموارد البشرية إيمانا منه بأن تهيئة العوامل المساعدة لهم ليمكنهم ويوفر لهم فرص التطور واكتساب مهارات المستقبل ويبني أفضل المواهب التي يمكنها الحفاظ على قوة القطاع المصرفي المصري من خلال قيادات مستنيرة، وأن رسم وبناء المستقبل يشكل المهمة الأساسية للأجيال الشابة، حيث تم تطوير سياسات وبرامج التدريب إيمانا من البنك أن موظفيه هم أهم أصول المؤسسة.

وجدير بالذكر، أن بنك مصر حصل في عام ٢٠٢٣ على العديد من الجوائز والمراكز، وذلك من العديد المؤسسات الدولية بمختلف قطاعات الأعمال مثل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر، وإدارة صناديق أسواق النقد والاستثمارات قصيرة الأجل، وائتمان الشركات والقروض المشتركة، قطاع المنتجات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية، قطاع الأموال والمراسلين والمؤسسات المالية، ومجال الصيرفة الإسلامية، مجال المسئولية المجتمعية، والتحول الرقمي، وقطاع الموارد البشرية؛ ويعد ذلك تقديرا وتتويجا لإنجازاته المحققة وجهوده المبذولة بمختلف قطاعات الأعمال.

ويعد حصول بنك مصر، على تلك الجوائز شهادة استحقاق لثقة عملائه التي تعد محور اهتمامه دائما، حيث إنهم شركاء النجاح في كافة الأعمال، ويسعى بنك مصر إلى تقديم كل ما هو جديد من خدمات ومنتجات بما يلبي احتياجات العملاء، ويعمل البنك لتعزيز تميز خدماته والحفاظ على نجاحه طويل المدى والمشاركة بفاعلية في الخدمات التي تلبي احتياجات عملائه، حيث أن قيما واستراتيجيات عمل بنك مصر تعكس دائما التزام البنك بالتنمية المستدامة والرخاء لمصر.

البنك المركزي يكشف تراجع المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى ٤٠,٧٪ بنهاية يوليو ٢٠٢٣ .. والرئيس السيسي يوجه باستيعاب الضغوط التضخمية

سجل الرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلكين، المعد من قبل البنك المركزي، معدلاً شهريا بلغ ١,٣٪ في يوليو ٢٠٢٣ مقابل معدلاً شهريا بلغ ١,٥٪ في ذات الشهر من العام السابق ومعدلاً شهريا بلغ ١,٧٪ في يونيو ٢٠٢٣.

وكشف البنك المركزي المصري أن المعدل السنوي للتضخم الأساسي ٤٠,٧٪ في يوليو ٢٠٢٣ مقابل ٤١,٠٪ في يونيو ٢٠٢٣.

فيما سجل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين للحضر، الذي أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في ١٠ أغسطس ٢٠٢٣، معدلاً شهريا بلغ ١,٩٪ في يوليو ٢٠٢٣ مقابل معدلاً بلغ ١,٣٪ في ذات الشهر من العام السابق ومعدلاً شهريا بلغ ٢,١٪ في يونيو ٢٠٢٣. كما سجل المعدل السنوي للتضخم العام ٣٦,٥٪ في يوليو ٢٠٢٣ مقابل ٣٥,٧٪ في يونيو ٢٠٢٣.

وكان الرئيس عبد الفتاح السيسي اقد عقد اجتماعا الأسبوع الماضي مع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، و حسن عبد الله محافظ البنك المركزي، واللواء عباس كامل رئيس المخابرات العامة، والدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والدكتورة رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي، والدكتور محمد معيط وزير المالية، واللواء محمد أمين مستشار رئيس الجمهورية للشئون المالية.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية المستشار أحمد فهمي أن الاجتماع تناول استعراض مؤشرات الاقتصاد المصري، وآخر مستجدات الأوضاع الاقتصادية العالمية، في ضوء التحديات السائدة على الصعيد الدولي، التي تفرض تبعات اقتصادية على مختلف اقتصادات العالم ومن بينها مصر.

كما اطلع الرئيس في ذات السياق على أبرز المستهدفات الاقتصادية خلال المرحلة القادمة، وجهود التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية لمواصلة تنفيذ عملية الإصلاح الاقتصادي.

وأضاف المتحدث الرسمي أن الرئيس شدد خلال الاجتماع على مواصلة بذل أقصى الجهد للحد من آثار الأزمة على المواطنين، واستيعاب الضغوط التضخمية، مع الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وتعظيم دور القطاع الخاص، خاصةً من خلال القضاء على المعوقات البيروقراطية، وتحقيق مبدأ الحياد التنافسي، بما يساعد على تهيئة المناخ الجاذب للمزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعزيز المكتسبات التنموية التي تحققت في مختلف المجالات، وبما يدعم الاقتصاد القومي ويرفع مستويات الدخل للمواطنين.

ناصر..

بنك مصر يوقع بروتوكول تعاون مع نقابة المهن التمثيلية لدعم خدمات التحصيل الإلكتروني

قام بنك مصر بتوقيع بروتوكول تعاون مع نقابة المهن التمثيلية يوم الأربعاء الموافق ٩ أغسطس ٢٠٢٣، وقام بتوقيع البروتوكول محمد الأتربي، رئيس مجلس إدارة بنك مصر، مع الدكتور أشرف زكي، نقيب نقابة المهن التمثيلية، وقد حضر مراسم التوقيع إيهاب درة، رئيس قطاع الفروع والتجزئة المصرفية ببنك مصر، مواجد عبد الله – رئيس قطاع الفروع ببنك مصر، معتز مطاوع، رئيس قطاع التجزئة المصرفية ببنك مصر، أحمد بدير، وكيل نقابة المهن التمثيلية، إيهاب فهمي، وكيل نقابة المهن التمثيلية، أيمن عزب، أمين صندوق نقابة المهن التمثيلية، أشرف طلبة، سكرتير عام نقابة المهن التمثيلية، علي كمالو، عضو مجلس إدارة نقابة المهن التمثيلية ولفيف متميز من قيادات البنك والنقابة.

ويأتي ذلك استكمالا لدور بنك مصر الرائد في دعم الاقتصاد المصري، وفي إطار قيام بنك مصر بالمساهمة في تفعيل نظم التحصيل الإلكترونية واتساقًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠ واستراتيجية بنك مصر لتحقيق التحول الرقمي

ويتيح البروتوكول التحصيل الإلكتروني من خلال نقاط البيع الإلكترونية (P.O.S) من خلال بطاقات أعضاء النقابة، الربط بالمنصة الإلكترونية الخاصة بنقابة المهن التمثيلية بحيث يقوم العضو بالدخول على المنصة الخاصة بالنقابة لسداد الاشتراك سواء من داخل مصر أو الخارج، تقديم خدمة Payment Link عن طريق ارسال أوامر دفع عن طريق رسالة نصية على الهاتف المحمول إلى أعضاء نقابة المهن التمثيلية، وتركيب ماكينة صراف آلي ATM بمقر نادى نقابة المهن التمثيلية تقدم الخدمات المتكاملة.

ومن الجدير بالذكر أن توقيع هذا البروتوكول يأتي في إطار تعزيز دور بنك مصر الرائد في مجال المدفوعات الإلكترونية، حيث يسعى بنك مصر في إطار استراتيجيته للتحول الرقمي إلى توطين الخدمات التكنولوجية المتطورة في مختلف تعاملاته بهدف تيسير عملية الدفع على الموطن المصري تماشيا مع سياسات المجلس القومي للمدفوعات الإلكترونية؛ من خلال العمل على تحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع بدلا من استخدام النقد، حيث ينتهج بنك مصر استراتيجية للتحول من بنك تقليدي إلى بنك يقود التحول الرقمي في القطاع المصرفي في مصر؛ وذلك إيمانا بأن إدخال عناصر التحول الرقمي في منظومة العمل المصرفي، سيساهم بصورة أكبر في تحسين تقديم الخدمات المصرفية والمالية، ويسعى البنك جاهدا لدعم الاتفاقيات والشراكات التي تعمل على تشجيع حلول الدفع الإلكترونية لتعزيز الشمول المالي والوصول إلى كافة فئات المجتمع.

ويعد توقيع البروتوكول استكمالاً لنجاحات بنك مصر في مجال المدفوعات الالكترونية، حيث كان لبنك مصر السبق في توفير خدمات التحصيل الإلكتروني عن طريق رمز الاستجابة السريع QR Code ودعم التحول الرقمي من خلال توفير الحلول الإلكترونية للتسهيل على العملاء، بما يسهم بصورة أكبر في تقديم الخدمات المصرفية والمالية بصورة ميسرة ومتطورة حيث توسع البنك في تقديم عدد ضخم من الخدمات الرقمية لعملائه.

ويسعى بنك مصر دائماعلى تطوير خدمات البنك والتوجه نحو التوسع في تقديم الخدمات من خلال القنوات الإلكترونية والتي توفر لعملاء البنك الاستفادة القصوى من الخدمات باستخدام التكنولوجيا والأنظمة المؤمنة في التعاملات البنكية كما يعمل بنك مصر على تعزيز نجاحه والمشاركة بفاعلية في الخدمات والدخول في المبادرات والبروتوكولات التي تهدف لتقديم خدمات تتناسب مع احتياجات كافة شرائح العملاء حيث أن قيم واستراتيجيات عمل البنك تعكس دائما التزامه بالتنمية المستدامة و الرخاء لمصر.

المركزي ينتهي من استبدال ٦ مليون بطاقة معاشات ببطاقات الدفع الوطنية ميزة

أعلن البنك المركزي المصري عن الإنتهاء من استبدال نحو ٦ مليون بطاقة معاشات ببطاقات الدفع الوطنية ميزة، وجاري استكمال استبدال باقي البطاقات.

وقال المركزي إن ذلك جاء تنفيذا للقرارات الصادرة عن المجلس القومي للمدفوعات برئاسة رئيس الجمهورية بشأن الاعتماد على منظومة دفع ذات علامة تجارية وطنية في المدفوعات الحكومية.

ويتم تنفيذ مشروع إحلال وتجديد بطاقات المعاشات ببطاقة الدفع الوطنية ميزة ويهدف المشروع إلى دمج المستفيدين من أصحاب المعاشات فى القطاع المصرفي وتمكينهم من الحصول على خدماته بما يحقق أهدف الشمول المالي وحصولهم على مستحقاتهم بشكل سهل وسريع.

ويهدف المشروع إلى إحلال وتجديد بطاقات العاشات الحكومية البالغة ٦,٥ مليون بطاقة ببطاقات منظومة الدفع الوطنية "ميزة".

«أبو ظبي الإسلامي كابيتال» تشارك ٦ بنوك لترتيب تمويل لشركة "الخرافي ناشيونال" بقيمة ١,٦٥ مليار جنيه

أعلنت شركة "أبو ظبي الإسلامي كابيتال ADI Capital"، الذراع المصرفية الاستثمارية لمصرف "أبوظبي الإسلامي- مصر" ADIB Egypt، عن نجاحها في إتمام ترتيب تمويل إسلامي مشترك بإجمالي مبلغ ١,٦٥ مليار جنيه لصالح شركة "الخرافي ناشيونال" وذلك بصفتها المستشار المالي ومسوق التمويل الأوحد.

ويهدف هذا التمويل إلى دعم متطلبات رأس المال العامل للشركة، لتتمكن من إنجاز المشروعات المسندة لها بفعالية في مختلف القطاعات الحيوية داخل جمهورية مصر العربية، وذلك دعماً للنمو المستمر في حجم أعمال الشركة.

ويشترك في التمويل مصرف "أبوظبي الإسلامي- مصر"، كمرتب رئيسي، بالإضافة لقيامه بدور وكيل التمويل ووكيل الضمان.

كما يشارك كل من "بنك البركة- مصر"، و"البنك العقاري المصري العربي"، و"ميد بنك" بصفتهم مرتبين رئيسيين، بالإضافة إلى بنكي "التعمير والاسكان"، و"التجاري وفا- مصر" كمرتبين.

في هذا السياق؛ أعرب محمد علي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لمصرف "أبوظبي الإسلامي- مصر"، عن سعادته بإتمام هذا التمويل الإسلامي المشترك، الذي يدوره سيساهم في دفع عجلة النمو للاقتصاد المصري، من خلال تمويل إحدى الشركات الرائدة في إنشاء وتطوير وإدارة وتشغيل وصيانة مشروعات البنية التحتية في الشرق الأوسط وإفريقيا؛ كما أنه سيعزز دور شركة "أبوظبي الإسلامي كابيتال- ADI Capital"، باعتبارها الذراع المصرفية الاستثمارية لمصرف "أبوظبي الإسلامي- مصر" ADIB Egypt، بصفتها أحد أهم مسوقي ومرتبي التمويلات الإسلامية المشتركة في مصر وإفريقيا.

ومن جانبه؛ قال الدكتور أحمد زكي بدر، رئيس مجلس إدارة شركة "الخرافي ناشيونال": "نحن نقدر التعاون مع جميع الشركاء في هذه العملية، التي تأتي في وقت نحرص فيه على تحقيق المزيد من النمو عبر أسواقنا في مصر والشرق الأوسط، حيث يعد قطاع المقاولات والإنشاءات أحد القطاعات الرئيسية التي تمثل مصدراً كبيراً للاستثمارات الأجنبية، ويسهم بقدر كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي".

وأضاف أن هذا التمويل يأتي في إطار دعم خطط الشركة للتوسع والنمو خلال الفترة المقبلة، بالإضافة إلى ترسيخ مكانتنا في الأسواق المختلفة وخاصة التوسع بالسوق المحلية، بما يدعم توجه البلاد في تعزيز المحتوى المحلي مما يرفع الناتج الإجمالي القومي.

بدوره أعرب حاتم الدمرداش، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة "أبوظبي الإسلامي كابيتال ADI Capital"، عن اعتزازه بأن تكون "أبوظبي الإسلامي كابيتال- ADI Capital" المستشار المالي ومسوق التمويل الأوحد لصفقة التمويل لصالح شركة "الخرافي ناشيونال"، وهو ما يؤكد ريادة الشركة في مجال ترتيب التمويلات الإسلامية المشتركة في مصر وإفريقيا والشرق الأوسط، وهو ما ينعكس على ترسيخ تواجدها.

وتولى مكتب "سرى الدين وشركاه" العمل كمستشار قانوني حصري للبنوك الممولة في هذه الصفقة.

في إطار جهود تدعيم التعاون مع الدول الإفريقية الشقيقة..

البنك المركزي المصري ينقل تجربته الرائدة في مجال الأمن السيبراني لنظيره الغاني

في إطار جهود تدعيم التعاون مع دول القارة الإفريقية الشقيقة، اختتم وفد بنك غانا المركزي زيارته إلى البنك المركزي المصري، والتي استمرت خلال الفترة من ٣١ يوليو إلى ٣ أغسطس ٢٠٢٣ بهدف تبادل الخبرات في مجال الأمن السيبراني، والاستفادة من التجربة المصرية المتميزة في هذا المجال.

تأتي زيارة الوفد الغاني تأكيدا على ريادة البنك المركزي المصري في مجال الأمن السيبراني على مستوى القارة الأفريقية، بعد نجاحه في إنشاء وتشغيل أول مركز قطاعي للاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي للقطاع المالي (EG-FinCIRT).

وقد حرص الجانب الغاني على الاستفادة من الخبرات الفنية والتشغيلية لدى المختصين في قطاع الأمن السيبراني، والوقوف على الهيكل التنظيمي ومهام الإدارات المركزية خاصة مركز الاستجابة بالقطاع، بما يعزز جهود تطوير مركز عمليات الأمن السيبراني في البنك المركزي الغاني (FICSOC).

وتضمنت الزيارة مناقشة المشاريع واليات التعاون المستقبلية بين البنك المركزي المصري ونظيره الغاني، ومدى أهمية تطبيق الإطار الأساسي للأمن السيبراني في مؤسسات القطاع المالي الإفريقية لتعزيز القدرات السيبرانية في المنطقة، بجانب حوكمة الإجراءات والنظم الإدارية المتبعة للإبلاغ عن الحوادث السيبرانية وكيفية الاستجابة لها.

جاءت الزيارة بناءً على طلب البنك المركزي الغاني لنظيره المصري، بهدف الوقوف على هيكل وأهداف واستراتيجية قطاع الأمن السيبراني وإطاره العام، وحوكمة مركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي للقطاع المالي ودوره في الاستجابة للحوادث الأمنية والوقاية منها ومنع حدوثها، بجانب التعرف على آليات اعطاء تراخيص الحلول التقنية وتطبيقات التكنولوجيا المالية والتعرف على العديد من الخدمات الأخرى المقدمة من قطاع الامن السيبراني بالبنك المركزي المصري للقطاع المالي، وكذلك الاطلاع على آليات تقييم جاهزية الأمن السيبراني بالبنوك والمؤسسات المالية، وتنسيق التعاون بين البنك المركزي المصري ومركز عمليات الأمن السيبراني في البنك المركزي الغاني (FICSOC).

..وحسن عبدالله يستقبل وفدا من البنك المركزي لجنوب السودان

قام وفد رفيع المستوي برئاسة نائب محافظ البنك المركزي لجنوب السودان، بزيارة البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٣٠ يوليو إلى ٣ أغسطس ٢٠٢٣، وذلك في إطار مذكرة التفاهم السابق توقيعها بين البنكين عام ٢٠٢١.

ورحب حسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري بالوفد -الذي رافقه مجموعة من خبراء البنك الدولي- وأكد الاستعداد التام لتعزيز القدرات الرقابية والمصرفية لدولة جنوب السودان، ونقل التجارب والخبرات المصرية في مجالات الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر المختلفة، ونظم الدفع، والشمول المالي، والتشريعات المصرفية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وخلال الزيارة قام الوفد بجولة شملت العديد من المؤسسات والجهات ذات الصلة بالقطاع المصرفي، منها المعهد المصرفي المصري حيث تم بحث سبل التعاون في مجالات التدريب وتنمية القدرات وتأهيل الكوادر المصرفية بدولة جنوب السودان.

كما زار الوفد وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث استقبله السيد رئيس مجلس الأمناء ورحب به، وأكد الاستعداد لتقديم الخبرات اللازمة في إطار التعاون والتنسيق مع دول الجوار، وشملت جولة الوفد أيضا زيارة كل من شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي والشركة المصرية للاستعلام الائتماني I-SCORE، للتعرف على أنظمة العمل في كلا الشركتين.

وفي إطار التنسيق والتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية قام الوفد بزيارة مقر الهيئة بالقرية الذكية حيث استقبله السيد رئيس الهيئة، وشرح الدور الهام التي تقوم به في الرقابة على القطاع المالي غير المصرفي، مؤكدا ترحيبه بتعزيز آليات التعاون ونقل الخبرات والمعرفة اللازمة للزملاء بجنوب السودان.

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي إلى ٣٤,٨٧٨ مليار دولار بنهاية يوليو ٢٠٢٣

ارتفع احتياطي النقد الأجنبى لمصر بقيمة ٧١,٧ مليون دولار خلال شهر يوليو الماضى ليصل إلى ٣٤,٨٧٨ مليار دولار، مقابل ٣٤,٨٠٦ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٣.
وكان صافى الاحتياطيات الأجنبية لمصر قد ارتفع بنحو ١٤٧ مليون دولار خلال شهر يونيو الماضي.
ومنذ سبتمبر الماضى، بدأ احتياطى النقد الأجنبى فى الزيادة التدريجية لترتفع الاحتياطيات الرسمية بنحو ١,٧٢ مليار دولار.

وكشف البنك المركزي المصري عن ارتفاع قيمة الذهب المدرج باحتياطي النقد الأجنبي بنهاية شهر يوليو الماضي إلى ٧,٩٧٤ مليار دولار مقابل ٧,٧٣٨ مليار دولار بنهاية يونيو السابق عليه، بارتفاع بقيمة ٢٣٦ مليون دولار.
وقال البنك المركزي، إن قيمة العملات الأجنبية المدرجة في الاحتياطي النقدي تراجعت إلى ٢٦,٥٣٠ مليار دولار بنهاية يوليو مقابل ٢٧,٠٤٤ مليار دولار بنهاية يونيو، بتراجع بقيمة ٥١٤ مليون دولار.

تفاصيل عودة معركة «التصنيف الائتماني» إلي المشهد الاقتصادي المصري

«موديز» تقرر استمرار وضع التصنيف الائتماني السيادي لمصر والنظرة المستقبلية تحت «المراجعة السلبية» لمدة ثلاثة أشهر إضافية

عاد حديث "التصنيف الائتماني " ليفرض نفسه علي الأوساط الاقتصادية لمصر ، مع إعلان مؤسسة "موديز" للتصنيف الائتماني أنها قررت استمرار وضع التصنيف الائتماني السيادي لمصر بالعملتين المحلية والأجنبية والنظرة المستقبلية تحت "المراجعة السلبية" لمدة ثلاثة أشهر إضافية، وإصدار وزارة المالية المصرية ردا مفصلا عليها .
وفي مايو الماضي ، وضعت وكالة التصنيف العالمية التصنيف الائتماني الذي يقيس قدرة مصر على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل بالعملة الأجنبية والمحلية، قيد المراجعة لغرض خفضه بعد عدة أشهر من تخفيضها للتصنيف الائتماني لمصر إلى B٣ في فبراير ٢٠٢٣
وقالت وكالة موديز في بيان إنها مستمرة في مراجعة التصنيف الائتماني لمصر بغرض التخفيض مشيدة بإعلان الحكومة الأخير بشأن الاتفاق على بيع أصول ومطالبة بالمزيد من الخطوات الإصلاحية.
و عانت مصر من تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية العام الماضي ، والتي هوت بسعر العملة المحلية بنحو ٥٠٪ - بعد ٣ تعويمات - لتقارب حاليا الـ ٣١ جنيه للدولار، في حين يتداول الدولار في السوق الموازي مقابل ٣٨ جنيها وأحيانا فوق ٤٠ جنيه.
وأعلنت مصر في يوليو الماضي أنها أبرمت عقودا مع مستثمرين بقيمة ١,٩ مليار دولار ضمن برنامج الطروحات الحكومية الذي أعلنت عنه الدولة في وقت سابق من هذا العام.
وقالت موديز إنه من المرجح أن يتم تخفيض جديد للعملة المصرية - بنحو ٢٠٪ - والذي قد يرفع مستويات التضخم، تكلفة الاقتراض والدين الحكومي لمستويات تقتضي خفض التصنيف ولكنها وفي نفس الفقرة أشادت بقدرة الحكومة على زيادة الإيرادات وتحسين مستويات الفائض الأولي.
وتعتمد مصر بشكل كبير على الاستيراد ، لذا تعاني من ارتفاع في أسعار السلع والخدمات نتيجة زيادة سعر الدولار وخفض الجنيه، وصعوبات في توفير تدفقات دولارية، مع تأخر المراجعة الأولى والثانية لبرنامج صندوق النقد الدولي بشأن قرض بقيمة ٣ مليار دولار تم توقيعه في ديسمبر ٢٠٢٢ وحصلت منه مصر على شريحة واحدة حتى الآن.
وقالت موديز إن المراجعة سوف تركز على نتائج صفقات الخصخصة الأخيرة ومدى انعكاسها على السيولة الدولارية، وسعر الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
وأضافت الوكالة أنها تتوقع المزيد من التطورات الاقتصادية لتمكين صندوق النقد الدولي من إجراء المراجعة الأولى والثانية المتأخرين لتمكين مصر من الحصول على باقي التمويل والذي يعتبر بمثابة شهادة ثقة للمستثمرين.

رد المالية المصرية

في المقابل ، أكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، أن قرار مؤسسة «موديز» باستمرار وضع التصنيف الائتماني السيادي لمصر بالعملتين المحلية والأجنبية والنظرة المستقبلية تحت «المراجعة السلبية» لمدة ثلاثة أشهر إضافية، يعكس نظرتها المتوازنة للخطوات والإجراءات الإصلاحية الأخيرة المتخذة خلال الأشهر الماضية، ويُبدى تفهمها لما يواجه الاقتصاد المصري من صعوبات وتحديات خارجية وداخلية، تؤثر سلبًا على المؤشرات الاقتصادية الكلية، موضحًا أن مصر تعمل على تحقيق المزيد من الإصلاحات والإجراءات الهيكلية خلال الأشهر المقبلة للتعامل مع التحديات الراهنة، التي تواجه الاقتصاد المصري بصفة عامة وتلك التي أشار إليها تقرير «موديز» .
أضاف الوزير، أن مؤسسة «موديز»، التي وضعت التصنيف الائتماني السيادي لمصر «قيد المراجعة السلبية» خلال شهر مايو ٢٠٢٣، استندت في قرارها الأخير باستمرار المراجعة لثلاثة أشهر إضافية، على ما استطاعت أن تتخذه الحكومة المصرية مؤخرًا من إصلاحات هيكلية مهمة ومحفزة للاستثمار وداعمة لتحسين بيئة الأعمال وتمكين القطاع الخاص، لتعزيز دوره وزيادة مساهماته في النمو الاقتصادي؛ إذ تم إقرار تعديلات قانونية تسمح بإلغاء الإعفاءات الضريبية والجمركية على الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية للجهات والشركات المملوكة للدولة، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز المنافسة العادلة بالسوق المصرية، إضافة إلى تنفيذ صفقات لتخارج الدولة بقيمة ١,٩ مليار دولار ضمن برنامج «الطروحات» بما يساعد على زيادة تدفقات النقد الأجنبي، ويوفر جزءًا من التمويل الأجنبي المطلوب لتغطية احتياجات الاقتصاد المصري، فضلًا على استمرار تحقيق فائض أولي ونمو الإيرادات الضريبية، لافتًا إلى أن مؤسسة «موديز» توقعت أن تستمر الحكومة في تنفيذ المزيد من الإجراءات الإصلاحية خلال الفترة المقبلة.
أشار الوزير، إلى أن مؤسسة «موديز» استندت أيضًا وأشارت بإيجابية إلى الأداء المالي القوى المحقق خلال العام المالي ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، حيث استطاعت وزارة المالية التعامل بشكل متوازن مع كل المتغيرات والتحديات الراهنة على الساحتين العالمية والداخلية من ارتفاع في معدلات التضخم وأسعار الفائدة وانخفاض لقيمة العملة المحلية بأكثر من ٥٠٪ أمام الدولار، وتحقيق فائض أولي ١,٦٣٪ من الناتج المحلي مقارنة بفائض أولي ١,٣٪ من الناتج المحلي في العام المالي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢، وبلغ العجز الكلي للموازنة ٦٪ من الناتج المحلي مقارنة بـ ٦,١٪ خلال العام المالي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢
أكد الوزير، أننا حققنا هذه النتائج المالية رغم زيادة المخصصات المالية الموجهة للحماية الاجتماعية من خلال التوسع في برنامج «تكافل وكرامة» بإضافة مليون أسرة ليصل إجمالي الأسر المستفيدة ٥,٢ مليون أسرة «٢٠٪ من إجمالي السكان»، وزيادة الحد الأدنى للأجور والمعاشات من أجل حماية الفئات الأكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية للتعامل مع ارتفاع معدلات التضخم وتداعيات تراجع قيمة الجنيه أمام الدولار، موضحًا أن وزارة المالية استطاعت تحقيق نمو قوي في حصيلة الإيرادات الضريبية بنسبة ٢٧,٥٪ نتيجة لجهود الميكنة وتحسين الإدارة الضريبية ومكافحة التهرب والتجنب الضريبي، وقد توقعت «موديز» استمرار تحقيق الانضباط المالي بمواصلة تنفيذ إجراءات ميكنة المنظومة الضريبية، إضافة إلى جهود الحكومة لترشيد النفقات خلال العام المالي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤، بما يضمن تحقيق فائض

المالية ترد : قرار «موديز» يعكس نظرة متوازنة للخطوات والإجراءات الإصلاحية المتخذة خلال الأشهر الماضية

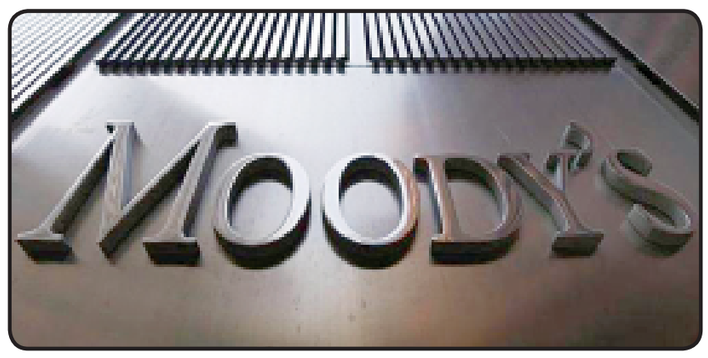

معيط : حققنا أداءً ماليًا قويًا رغم التحديات الراهنة ونفذنا صفقات استثمارية لتخارج الدولة بقيمة 1,9 مليار دولار .. و"موديز" استندت على الإصلاحات الهيكلية الأخيرة المحفزة للاستثمار وتمكين القطاع الخاص واستمرار تحقيق فائض أولي ونمو الإيرادات الضريبية

أولى ٢,٥٪ من الناتج المحلي، بما يعتبر من العوامل الإيجابية التي قد تسهم فى تحسن التصنيف الائتماني السيادي لمصر وتحسين النظرة المستقبلية للاقتصاد المصري خلال الأعوام التالية، ويساعد الدولة على خفض نسبة الدين للناتج المحلي لأقل من ٨٠٪ بحلول العام المالي ٢٠٢٦/ ٢٠٢٧
أشار الوزير، إلى أن الحكومة حريصة على زيادة الإنفاق الاجتماعي بالموازنة العامة؛ للتخفيف الجزئي من تأثير الأزمة الاقتصادية على الفئات الأولى بالرعاية من خلال زيادة الأجور والمعاشات بشكل كبير، وزيادة التحويلات والمخصصات لصالح برنامج «تكافل وكرامة»، لافتًا إلى أن مخصصات الدعم والحماية الاجتماعية بموازنة العام الحالي تصل إلى ٥٣٠ مليار جنيه بمعدل نمو سنوي ٢٠٪ من أجل تخفيف الأعباء على المواطنين، والفئات الأولى بالرعاية قدر المستطاع.
من جانبه ، أكد أحمد كجوك نائب الوزير للسياسات المالية والتطوير المؤسسي، أهمية مواصلة دفع جهود تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة مساهماته في النشاط الاقتصادي من خلال تنفيذ الإجراءات والإصلاحات المطلوبة لتحسين بيئة الأعمال وزيادة المنافسة وتعزيز الحياد التنافسي بالسوق المصرية؛ بما يحقق معدلات نمو قوية ومستدامة خلال الفترة المقبلة مدفوعة بالأساس من القطاع الخاص، لافتًا إلى ضرورة تكاتف جهود كل جهات الدولة لتشجيع وجذب استثمارات القطاع الخاص بما فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودفع قطاع التصدير والأنشطة الإنتاجية.
أضاف أن مؤسسة «موديز» أوضحت فى سياق تقريرها أنها قد تُبقي على التصنيف الحالي لمصر دون أي تعديل سلبي إذا تم زيادة القدرة على جذب المزيد من التدفقات بالعملات الأجنبية للاقتصاد المصري باعتبار ذلك موارد إضافية، يمكن تحقيقها من خلال الإسراع ببرنامج «الطروحات» والتخارج خلال الفترة المقبلة؛ بما يعزز قدرة الدولة المصرية على تغطية احتياجاتها التمويلية والخارجية خلال العامين المقبلين، ويساهم أيضا فى تعزيز احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي، والحد من الاحتياج إلى الاقتراض الخارجي، ومن ثم خفض فاتورة خدمة الدين، على نحو يساعد في زيادة ثقة المستثمرين والمؤسسات في قدرة الاقتصاد المصري على التعامل مع المديونية الخارجية، موضحًا أن استمرار الانضباط المالي والقدرة على دفع معدلات نمو الإيرادات الضريبية كان محل إشادة من خبراء مؤسسة "موديز" .
وأوضح أن مؤسسة «موديز» أشارت إلى أهمية استهداف حدوث استقرار فى صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي وزيادة موارد البلاد من النقد الأجنبي خاصة الأكثر استدامة التي لا ترتبط بالاستدانة مثل زيادة حصيلة الصادرات السلعية والخدمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة

عوامل مالية واقتصادية

ويعتمد التصنيف الائتماني على تحليل شامل لعديد من العوامل المالية والاقتصادية والمؤسسية المرتبطة بالمقترض أو المدين؛ وأهمها (القدرة على السداد، والتاريخ الائتماني، والهيكل المالي والسيولة، إضافة إلى الاقتصاد العام والصناعة، وغيرها من العوامل ذات الصلة التي تحدد قدرة الملاءة المالية للمقترض).
ويقول الخبير المصرفي، محمد عبد العال، في تصريحات له إن التصنيف الائتماني للدول محدد مهم جدا؛ لأنه يحدد الملاءة المالية للدولة وقدرتها على الاقتراض من مصادر خارجية ، ويضيف : حينما تحتاج أية دولة الاقتراض، فإنها إما تقترض من دولة أخرى، بعد الدخول في مفاوضات مباشرة مع هذه الدولة، التي تعتمد لها حدود ائتمانية في شكل ودائع مباشرة أو توجيه لصناديقها السيادية من أجل أن تستثمر في هذا البلد في شكل استثمار مباشر أو غير مباشر ، وإما أن تقترض بطرح سندات فيما يسمى باليورودولار .
وتابع : "إصدار هذه السندات يتعين أن يكون له تصنيف يعكس القوة والملاءة المالية والقوة الاقتصادية لهذه الدولة المصدرة للسندات سواء تشتريها حكومات ومؤسسات كبرى أو أفراد من البورصات؛ لأن هذه السندات تكون متداولة في السوق الأولية والثانوية» ، وبالتالي فإن العميل (سواء دولة سوف تقرض بشكل مباشر دولة أخرى أو عملاء مستثمرين سوف يشترون تلك السندات من أسواق عالمية) يتعين عليه أن يعرف من جهة محايدة الملاءة المالية لهذه الدولة صاحبة القرض أو الورقة المالية، والتأكد من مدى قدرتها على رد هذه الأموال وسداد فوائدها بشكل دوري.
ولفت عبدالعال إلى أن "كل دولة تطرح نشرة اكتتاب ودعايات كما تريد، لكن المستثمر يريد جهة محايد تقول إن ذلك صحيحا بالفعل ، و هذه الجهات هي مؤسسات التصنيف الائتماني العالمية المعروفة، والتي تلعب دورا مهما في تقديم المشورة الفنية والمالية والاقتصادية للدولة التي تحتاج للاقتراض.. تشرح هذه الوكالات اقتصادات الدولة وتضع تصنيفا محددا وفق تصنيف معترف به عالميا مع وضع نظرة مستقبلية إما مستقرة أو سلبية» .
ويتم تصنيف المقترض عادة برموز وحروف تعبر عن درجات الائتمان المختلفة. على سبيل المثال، يمكن أن يكون التصنيف AAA هو أعلى تصنيف ممكن، يليه AA و A، وهكذا.
وكلما كان التصنيف أفضل، كلما كانت المخاطر المرتبطة بالاقتراض أقل، وبالتالي قد يتم تقديم شروط أفضل للقروض أو السندات المرتبطة بهذا التصنيف. على العكس من ذلك، قد يتم تقديم شروط أكثر صرامة للتصنيفات ذات المخاطر الأعلى مثل CCC أو D.
ويوضح الخبير المصرفي أنه "بين الحين والآخر، تضع مؤسسات التصنيف الائتماني الثلاث الأشهر (Standard & Poor›s، Moody›s، وFitch Ratings) كل دولة تحت تقييم دوري، وليس من الضروري أن يكون ذلك التقييم بطلب من جهة معينة، مشيرا في الوقت نفسه إلى أنه أيضا "يُمكن على سبيل المثال بطلب من بنك ما لتلك الوكالات أن يتم إجراء تصنيف لإحدى الدول لأنه بصدد إصدار قرض ما".
ويستطرد: "التصنيفات الائتمانية الدورية التي تجريها مؤسسات التصنيف للدول بشكل عام لا تهدف للربح وتتم بحياد تام، وهو أمر مهم للغاية"، مشيرا إلى أحدث تلك التقييمات الصادرة أخيرا عن وكالة فيتش، بخصوص خفض تصنيف الولايات المتحدة درجة واحدة من AAA إلى AA+.
ويلفت عبد العال إلى أن "مؤسسات التصنيف منذ نشأتها تلعب دورا حيويا في سد الفجوة المعلوماتية عند المستثمرين (داخل وخارج الدولة محل التقييم) وتقديم المشورة حول قدرة هذه الدولة ومدى ملائمة ملاءتها المالية».
ويوضح الخبير المصرفي أنه عندما يتم خفض التصنيف الائتماني الدوري لدولة ما مع نظرة مستقبلية سلبية، تبدأ قرون الاستشعار لدى المستثمرين تتردد، وأول رد فعل في ذلك هو أن القروض أو السندات التي تطرحها هذه الدولة (التي انخفض تصنيفها إلى مستويات عدم الملاءة الاستثمارية أو الخطورة الاستثمارية) ترتفع تكاليف إقراضها مباشرة.
وتابع : "عندما ينخفض التصنيف، يقل الطلب على قروض تلك الدولة، وترتفع تكاليف الإقراض سواء الحاضرة أو الآجلة».

مؤشرات مالية

كان الدكتور محمد معيط وزير المالية، أكد في تصريحات قبل أيام أن مؤشرات الأداء المالي المحققة فعليًا خلال عام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ جاءت جيدة، على ضوء الأجواء العالمية غير المواتية التي انعكست في ارتفاع أسعار معظم السلع الاستراتيجية الأكثر احتياجًا حول العالم نتيجة لزيادة حدة اضطرابات سلاسل الإمداد والتوريد وما ترتب عليها من نقص شديد في مستلزمات الإنتاج، وزيادة أسعار الوقود والسلع الغذائية بمعدلات كبيرة جدًا غير مسبوقة، فضلًا على تأثرها بتراجع قيمة الجنيه أمام الدولار، وتزايد حالة عدم اليقين والتذبذبات بأسواق المال العالمية ومن ثم ارتفاع تكلفة التمويل، وصعوبة الوصول للأسواق الدولية لسد الفجوات التمويلية، موضحًا أننا نجحنا في خفض العجز إلى ٦٪ من الناتج المحلي بدلًا من ٦,١٪ العام المالي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ ولولا ارتفاع أسعار الفائدة وتغير سعر الصرف والآثار التضخمية لكانت المعدلات أفضل بكثير.
قال الوزير، إن الحفاظ على معدل العجز عند ٦٪ من الناتج المحلي، في ظل المتغيرات الدولية وما ترتب عليها من تدخلات ملحة ومستمرة لاحتواء التداعيات السلبية ومد شبكات الحماية الاجتماعية، يشير إلى قدرة الدولة المصرية على الإدارة الرشيدة للمالية العامة؛ من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة في تعزيز حوكمة منظومة الإيرادات والمصروفات.
أضاف الوزير، أن معدل الفائض الأولي للناتج المحلي المحقق فعليًا في العام المالي الماضي المنتهي بنهاية يونيه ٢٠٢٣، ارتفع إلى ١,٦٣٪ ليصل إلى ١٦٤,٣ مليار جنيه بدلًا من ١,٣٪ خلال العام المالي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢، رغم زيادة المصروفات بنسبة نمو ١٨,٩٪، حيث استطاعت وزارة المالية توفير كل احتياجات أجهزة الموارنة والقطاعات المختلفة خاصة الأكثر تأثرًا بتداعيات الحرب في أوروبا بما في ذلك استمرار حالة عدم اليقين وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، إضافة إلى الوفاء باحتياجات قطاعي الصحة والتعليم وتحمل الخزانة العامة لأعباء زيادة تكلفة توفير المنتجات الأساسية في السوق المحلية خاصة رغيف الخبز والمنتجات البترولية على ضوء الارتفاع الكبير في أسعار القمح والبترول الخام بالأسواق العالمية، موضحًا أنه تم سداد ١٩١ مليار جنيه للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، قيمة القسط السنوي للمعاشات، ليبلغ دعم المعاشات ٧٠١ مليار جنيه في ٤ سنوات.
أشار الوزير، إلى ارتفاع الاستثمارات الممولة من الخزانة العامة إلى ٢٣٠,٣ مليار جنيه مقابل ١٩٨,٥ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ بنسبة نمو ١٦٪، على النحو الذي يعكس حرص الدولة على المضي في مسيرتها الهادفة لإرساء دعائم حياة كريمة للمواطنين، وزيادة دعم السلع التموينية إلى ١٢١,٨ مليار جنيه، لافتًا إلى زيادة باب الأجور وتعويضات العاملين ليصل إلى ٤١٣,٧ مليار جنيه حيث تم تدبير التمويل المطلوب للوفاء بأعباء مبادرات تحسين دخول العاملين بالجهاز الإداري للدولة وأثر رفع الحد الأدنى للمرتبات، وصرف العلاوة المستحقة للعاملين المخاطبين وغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية والحافز الإضافي.
أوضح الوزير، ارتفاع مخصصات باب الدعم والمزايا الاجتماعية إلى ٤٤٢,٨ مليار جنيه بنسبة ٢٩٪، وزيادة مخصصات العلاج على نفقة الدولة بنسبة ٢٢,٩٪، ودعم المواد البترولية ليصل إلى ١١٦ مليار جنيه بنسبة نمو ٩٣,٥٪، لافتًا إلى أن الإيرادات العامة ارتفعت بنسبة ١٥,٥٪ مدفوعة بنمو سنوي وقوي للإيرادات الضريبية بنحو ٢٧,٢٪ لتطوير وميكنة المنظومة الضريبية، ورفع كفاءة الإدارة الضريبية وخضوع التجارة الإلكترونية، وتطبيق الأنظمة المميكنة، بما يُسهم في تعظيم جهود دمج الاقتصاد غير الرسمي، وتحقيق العدالة الضريبية، حيث شهدت حصيلة ضرائب الدخل نموًا بنسبة ٣٦٪، والضريبة على السلع والخدمات متضمنة ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٢٢,٢٪، بينما حققت حصيلة الضرائب الجمركية «الضرائب على التجارة الدولية» ٥٤,٦ مليار جنيه بمعدل نمو سنوي ٢٧,٢٪، وارتفعت حصيلة الضرائب العقارية بنحو ٣٤٪ لتحقق ٦,٢ مليار جنيه، كما بلغت إيرادات قناة السويس التي آلت إلى الخزانة العامة للدولة ١٢٤ مليار جنيه خلال العام المالي المنتهي بنهاية يونيه ٢٠٢٣ مقارنة بـ ٧٢,٥ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢
أضاف الوزير، أننا نتوقع أن يصل معدل الدين إلى ٩٥,٦٪ من الناتج المحلي بنهاية العام المالي الماضي متأثرًا بزيادة ١٣,١٪ من الناتج المحلي نتيجة تغير سعر الصرف، ولولا ذلك لكان ٨٢,٦٪ مقارنة بـ ٨٧,٤٪ في العام المالي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢، حيث إن تراجع قيمة الجنيه أمام الدولار أدى إلى زيادة قيمة المديونية الحكومية ١,٣ تريليون جنيه بنسبة ١٣,١٪ من الناتج المحلي، ونستهدف عودة المسار النزولي لمعدل الدين ليصل إلى ٨٠٪ على المدى المتوسط القريب، بحيث يبدأ في الانخفاض من العام المالي الحالي على مدار الأربع سنوات المقبلة ليتراوح بين ٧٥٪ إلى ٧٩٪ من الناتج المحلي.

خبراء : التصنيف الائتماني للدول محدد مهم جداً لأنه يحدد الملاءة المالية للدولة وقدرتها على الاقتراض من مصادر خارجية

ناصر ..

البنك الأهلي المصري يرفع أسعار الفائدة على الودائع و شهادات الاستثمار بأنواعها

أعلن البنك الأهلي المصري رفع العائد على شهادات الاستثمار بكافة أنواعها من المجموعة (أ - ب) لمدة سنة وسنتين و٣ سنوات و١٠ سنوات.
ورفع البنك سعر الفائدة ٠,٥٪ على شهادات الاستثمار "ب" أجل (سنة وسنتين وثلاث سنوات)، للعائد الثابت، بحسب وكالة أنباء الشرق الأوسط.
وبالنسبة لشهادة الاستثمار (ب) ذات أجل سنة (العائد الثابت): زاد سعر الفائدة إلى ١١,٥٪ بدلاً من ١١٪ سنوياً ويصرف عائدها شهرياً، ويبدأ الحد الأدنى للشراء من ٥٠٠ جنيه ومضاعفاتها.
وشهادة الاستثمار (ب) ذات أجل سنتين (العائد الثابت): زاد سعر الفائدة إلى ١٢٪ بدلاً من ١١,٥٪ سنوياً يصرف عائدها كل ربع سنة، ويبدأ الحد الأدنى للشراء من ٥٠٠ جنيه ومضاعفاتها.
وشهادة الاستثمار (ب) ذات أجل ٣ سنوات (العائد الثابت): زاد سعر الفائدة إلى ١٤,٥٪ بدلاً من ١٤٪ سنوياً ويصرف كل ربع سنة ويبدأ الحد الأدنى لشرائها من أول ٥٠٠ جنيه ومضاعفاتها.
ورفع البنك الأهلي العائد على الشهادة (أ) لمدة ١٠ سنوات ليصبح ١٠٪ بدلاً من ٩,٥٠٪ تراكمي، كما قرر البنك رفع العائد على الشهادة (ب) ليصبح ١١,٥٠٪ بدلاً من ١١٪ يصرف شهرياً.
كما قرر البنك الأهلي - رفع العائد على الودائع بمعدل ١٪ وذلك بعد قرار البنك المركزي الأخير بزيادة معدلات الفائدة ١٠٠ نقطة أساس، ويكون الحد الأدنى للوديعة ١٠٠٠ جنيه و١٠٠ ألف جنيه للوديعة أقل من شهر، وتكون مدة الوديعة من أسبوع وحتى ٧ سنوات.

غدا .. مصر تطرح أذون خزانة لأجل عام بقيمة ٦٠٠ مليون يورو

(رويترز)
قال البنك المركزي المصري يوم الخميس الماضي إنه سيطرح أذون خزانة مقومة باليورو لأجل عام بقيمة ٦٠٠ مليون يورو في مزاد يوم الاثنين الموافق ١٤ أغسطس.
وأضاف البنك أن تسوية المزاد ستجري يوم الثلاثاء ١٥ أغسطس

بنك مصر يشارك بفاعلية في «اليوم العالمي للشباب» بداية من ١ حتي ١٥ أغسطس ٢٠٢٣

انطلاقا من حرص بنك مصر على دعم جهود الدولة في تحقيق الشمول المالي، واتساقا مع رؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية المستدامة، يقوم البنك بتقديم العديد من المزايا والعروض المجانية لعملائه وبخاصة المرأة والشباب، كونهم الفئة الأكبر في المجتمع، بمناسبة "اليوم العالمي للشباب" تحت رعاية البنك المركزي المصري خلال الفترة من ١ أغسطس وحتى ١٥ أغسطس ٢٠٢٣.
ويأتي ذلك إيمانا منه بأهمية تحقيق الشمول المالي والذي يهدف إلى تمكين كافة شرائح المجتمع من الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية التي تلبي احتياجاتهم المختلفة، ومنها على سبيل المثال؛ حسابات التوفير، والحسابات الجارية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان.
ويتيح بنك مصر العديد من المنتجات والخدمات المالية المختلفة بمزايا وعروض مجانية بمناسبة "اليوم العالمي للشباب ومنها؛ فتح حسابات للعملاء الجدد دون مصاريف ودون حد أدنى لفتح الحسابات، وإمكانية الحصول على بطاقة ميزة للخصم الفوري مجانا، بالإضافة إلى استرداد ٢٠٪ من الحركة المالية الأولى عند الاشتراك في محفظة بنك مصر الإلكترونية BM Wallet وتفعيلها خلال فترة الفاعلية، وفقا للشروط والأحكام المنظمة لذلك.
كما يقدم البنك، العديد من المزايا والعروض الترويجية الأخرى ومنها الإعفاء من مصاريف إصدار البطاقة المدفوعة مقدماً" ميزة "، وإصدار البطاقة المدفوعة مقدما» TEENS «مجانا لمن هم أقل من ١٦ عاما، وفتح حسابات الشباب مجانا وذلك للعملاء من سن ١٦ عاما إلى ٢١ عاما دون اشتراط موافقة ولى الأمر مع إصدار بطاقة الخصم الفوري BM card مجانا.
ويتيح البنك، فتح حسابات الشباب للعملاء من سن ٢١ عاما إلى ٣٥ عاما مع إصدار بطاقة الخصم الفوري GO card مجانا، وتعد تلك الحسابات والبطاقات ضمن برنامج الشباب المتاح بكافة فروع البنك، والذي يقدم العديد من المزايا لعملائه، فضلا عن الإعفاء من مصاريف إصدار البطاقات الائتمانية في حالة الحصول على قرض شخصي/ مرابحة بالوكالة من البنك.
ويتواجد موظفو البنك خارج الفروع بالعديد من أماكن التجمعات على مستوى جمهورية مصر العربية منها؛ الجامعات – المدارس – النوادي الرياضية – مراكز الشباب – المولات التجارية وغيرها خلال فترة الفعالية للترويج لمنتجات وخدمات البنك.
ومن الجدير بالذكر، أن بنك مصر يحرص دائما على المشاركة في كافة المبادرات والحملات التي يطلقها البنك المركزي المصري وعلي رأسها حملات دعم الشمول المالي، وكذلك دعم المرأة من خلال تقديم الخدمات المالية المتنوعة وتدعيم رواد الأعمال من أصحاب المشروعات المتناهية الصغر ضمن مبادرة" رواد النيل "تحت رعاية البنك المركزي المصري، مما يساهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد المصري ورفع مستوى معيشة الأفراد.
ويسعى بنك مصر لتطوير واستحداث منتجاته المصرفية بما يتناسب مع كافة الفئات العمرية، لمواكبة تطلعات العملاء وكذلك مراعاة الفئات المهمشة" غير المتعاملين مع البنوك "سعيا لتضمينهما وتحقيق الشمول المالي، حيث إن قيما واستراتيجيات عمل البنك تعكس دائما التزامه بالتنمية المستدامة والرخاء لمصر.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

جهاز التعبئة و الإحصاء يصدر كتيب "مصر في أرقام" لعام ٢٠٢٣

أصدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء النسخة السنوية من كتيب "مصر في أرقام"، ويشمل الإصدار الجديد أحدث البيانات والمعلومات عن الإحصاءات الديموجرافية التي تغطي إحصاءات السكان والمشتغلين والمتعطلين والمواليد والوفيات والزواج والطلاق والإحصاءات الإجتماعية التي تغطي إحصاءات التعليم قبل الجامعي أعداد (المدارس، الفصول، تلاميذ) / التعليم الجامعي (مقيدون، خريجون) / المراكز البحثية، الإنفاق على البحث العلمي وبراءات الاختراع / الأسرة والمستشفيات، العلاج على نفقة الدولة والإحصاءات الثقافية والنشاط الفنى والإحصاءات الإقتصادية التي تغطي إحصاءات التجارة الخارجية.

خلال انعقاد اللجنة العليا المصرية الأردنية ..

التفاصيل الكاملة لتوقيع ١٢ مذكرة تفاهم وبرنامج تعاون لتعزيز العلاقات الثنائية بين القاهرة وعمان

تأكيدات علي أهمية آلية التعاون الثلاثي بين مصر والأردن والعراق .. ومجالات التعاون تشمل السياسات الاقتصادية والتنموية وحماية البيئة والشئون الاجتماعية والإعلام والتعاون الثقافي والتدريب المهني والعمالة والشئون الاجتماعية والصحة والأوقاف والخدمات البريدية

اللجنة المشتركة تتفق على تفعيل عدد من مذكرات التفاهم وتحفيز التعاون المشترك بين القطاع الخاص لاستكشاف الفرص الاستثمارية ودفع جهود تبادل الخبرات

استضافت العاصمة الأردنية عمان خلال الأسبوع الماضي فعاليات الدورة الحادية والثلاثين من اللجنة العليا المصرية الأردنية المشتركة برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، والدكتور بشر الخصاونة، رئيس مجلس الوزراء الأردني، لتضع لبنة جديدة في تطور العلاقات الثنائية المشتركة بين جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، تأكيدًا على الروابط الوثيقة والتاريخية بين البلدين الشقيقين، حيث مثلت اللجنة حلقة جديدة في تطور...

الجاري انطلقت الاجتماعات التحضيرية على مستوى الخبراء بالعاصمة الأردنية عملنا، تلاها الاجتماع التحضيري الوزاري برئاسة ترأست الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، ويوسف الشمالي، وزير الصناعة والتجارة والتموين والعمل الأردني، للاتفاق على مجالات التعاون واستعراض نتائج اجتماعات الخبراء والفنيين لرفعها للجنة العليا برئاسة رئيسي وزراء البلدين.

وإلى جانب الوثائق التي تم توقيعها خلال اجتماعات اللجنة العليا، فقد اتفقت اللجنة على تفعيل عدد من مذكرات التفاهم التي تم توقيعها في وقت...

متانة العلاقة عبر توجيهات القيادة السياسية بتعزيز التعاون الثنائي.

وأشاد رئيس الوزراء بحرص البلدين على انتظام الإنعقاد الدوري للجنة العليا المصرية-الأردنية المشتركة منذ انطلاقها، الذي اعتبره نموذجًا يُحتذى...

لافتاً إلى أن آلية التعاون الثلاثي التي تجمع البلدين مع جمهورية العراق الشقيقة، تعد نموذجاً يحمل في طياته فرصًا واعدة، ليس فقط على الصعيد الاقتصادي، وإنما أيضًا في شقه الاستراتيجي، مؤكداً أن ذلك يفرض تعزيز العمل في الفترة القادمة...

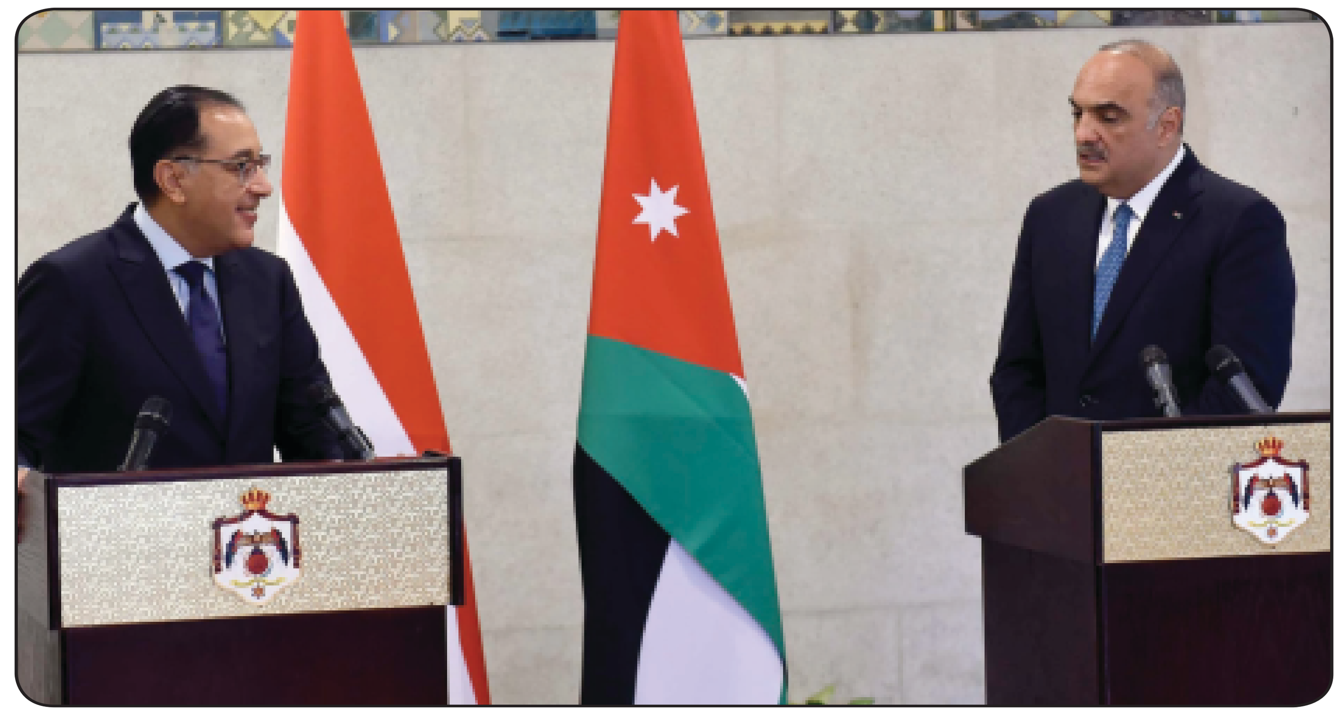

الأشقاء في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة ومملكة البحرين الشقيقة، ضمن الآلية التي كان أطلقها الشيخ محمد بن زايد، رئيس دولة الإمارات المتحدة للتكامل الصناعي العربي قبل عامين والتي تشرفت المملكة الأردنية الهاشمية باستضافة آخر...

وتابع: كما تحدثنا أيضًا عن تطلعنا إلى أن نرتقي بالتعاون في مجال الصناعات الدوائية لنصل لمرحلة التكامل الدوائي، وليس التنافس في المجال الدوائي بين البلدين، وأيضًا في إطار ما يجمعنا مع...

العاصمة الأردنية تستضيف الدورة الـ٣١ للجنة العليا المصرية الأردنية والمسئولون: أكثر اللجان العربية انتظاما منذ عام ١٩٨٥

وكان الملك عبد الله الثاني بن الحسين، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، استقبل بقصر الحسينية، الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، على هامش رئاسة الأخير وفد مصر في اجتماعات اللجنة العليا المشتركة.

وأشاد الملك عبد الله الثاني بعلاقات الأخوة التاريخية التي تربط مصر والأردن، مُعربا عن تقديره...

محمد محيي الدين

مجلس الوزراء يقر مد مدة وقف العمل بأحكام قانون ضريبة الأطيان لمدة عام

وافق مجلس الوزراء، خلال اجتماعه برئاسة مصطفى مدبولي، بمدينة العلمين الجديدة، على مد مدة وقف العمل بأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطيان لمدة سنة أخرى، تبدأ من ٢٠٢٣/٨/١، وهو اليوم التالي لانتهاء مدة الوقف الحالية المنصوص عليها في القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٢.

ونص قرار مجلس الوزراء على ألا تدخل مدة مد الوقف التي تم الموافقة عليها في حساب مدة تقادم الضريبة المستحقة.

صناعة الدواء في مصر .. عين علي الاكتفاء الذاتي والأخرى علي التوسع في الأسواق الخارجية وزيادة الصادرات

هيئة الدواء تشهد تصدير أولى شحنات المستحضرات الدوائية للشركات المصرية إلى زيمبابوي .. ومستشار الرئيس : توجيهات رئاسية بنفاذ المستحضرات الطبية المصرية للقارة الأفريقية

تولي الدولة المصرية اهتماما كبيرا بتوطين صناعة الأدوية، وتنتج نحو ٦٥٪ من الأدوية محليا، وفي إطار السياسة العامة للدولة السياسة والتوجه نحو التصنيع واستهداف توطين صناعة الدواء والسعي لامتلاك أحدث التكنولوجيات المستخدمة في هذا القطاع...

تطوير متكاملة لمختلف مصانع الشركات التابعة، وذلك بما يضمن التوافق مع متطلبات ممارسة التصنيع الجيد واشتراطات هيئة الدواء، وتعزيز فرص المنافسة بقوة في الأسواق الخارجية.

ولفت إلى جهود التعاون والتنسيق مع مختلف شركات الدواء المحلية والأجنبية في إطار توطين...

بهاء زيدان: نسعى لتحقيق رؤية مصر لعام 2030 ووصول الدواء المصري لمختلف دول العالم

رئيس هيئة الدواء: سوق الدواء المصري من أكبر الأسواق في المنطقة و يتجاوز حجمه 170 مليار جنيه .. و شعبة الأدوية: 18 مليار دولار حجم استيراد إفريقيا للدواء

سوق الدواء

وفي تصريحات سابقة، أكد تامر عصام، رئيس هيئة الدواء المصرية، تعاون كافة الوزارات لتطبيق استراتيجية الدواء في مصر ٢٠٣٠ التي بدأت...

كما أشاد المهندس إبراهيم الرمل، رئيس مجلس إدارة شركة إنترافارما زيمبابوي، بمجهود هيئة الدواء المصرية التي نتج عنها نجاح تلك الشراكة.

وقال، إنه لا يوجد دواء يحتاجه المريض إلا ووفرته الدولة، ومنذ عام ٢٠١٥ وضعنا خطة لتوطين صناعة الدواء والمستحضرات الحديثة والمستحضرات الحيوية من مشتقات البلازما للانسولين كل الأدوية الحديثة قمنا بتوفيرها.

وأوضح، أنه بحلول عام ٢٠٢٥ ستكون مصر في مكان آخر في صناعة الدواء، وستحدث طفرة في صناعة الدواء في مصر. مضيفا، انه تم تدشين أحدث مصنع لصناعة أدوية الأورام في مصر، وكل يوم ننتج أدوية جديدة.

إعادة صياغة صناعة الدواء المحلية

...الدولة بصناعة الدواء، والسعي لامتلاك أحدث التكنولوجيات المستخدمة في هذه الصناعة المهمة، وذلك بما يسهم في توطينها، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الدواء عالي الجودة بأسعار مناسبة لمختلف المواطنين، تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي. في هذا الصدد، لافتا إلى الجهود المبذولة لإتاحة المزيد من التيسيرات والمحفزات التى من شأنها زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص فى هذا القطاع الحيوى.

وأشار الدكتور محمود عصمت وزير قطاع الأعمال العام إلى ما يتم تنفيذه من خطوات...

...أصول متنوعة يمكن استغلالها وزيادة عوائدها الاقتصادية بالتعاون المشترك لخدمة الاقتصاد القومي وخفض الواردات وتأمين احتياجات السوق المحلية، مشيرا الى الدور الحيوي والفعال الذي تقوم به هيئة الشراء الموحد في هذا الإطار، وأن المشروع يشمل تصنيع قرب الدم ومستلزماتها ووسائل منع التجلط ونقل وتوطين هذه التكنولوجيا، وتدريب العاملين، وذلك بالتعاون مع الشريك الياباني والشركاء المحليين.

سليمان علام

الضرائب: بدء تطبيق المرحلة الثالثة لتوحيد أسس ومعايير احتساب ضريبة الأجور والمرتبات 15 أغسطس

أكد الدكتور فايز الضباعني، رئيس مصلحة الضرائب، على بدء تطبيق المرحلة الثالثة من منظومة توحيد أسس ومعايير احتساب ضريبة الأجور والمرتبات اعتبارا من ١٥ أغسطس ٢٠٢٣، مطالبًا الممولين الصادر لهم قرار وزير المالية رقم (٢٥١) لسنة ٢٠٢٣ بتطبيق المرحلة الثالثة للمنظومة، سرعة الالتزام بإدراج شركاتهم على البيئة الفعلية للمنظومة.

وأوضح الدكتور فايز الضباعني أنه في حالة عدم التزام الممول بإدراج شركته على البيئة الفعلية للمنظومة في الموعد المحدد وفقا لقرار الإلزام، لن يستطيع سداد المبالغ المستقطعة تحت حساب ضريبة المرتبات وما في حكمها، وكذلك تقديم النموذج الربع سنوي (نموذج ٤ مرتبات).

ومن ثم التسوية السنوية، مشددًا على أن عدم التزام الممول بتقديم إقرارات ضريبة المرتبات وما في حكمها في الميعاد القانوني يُعرضه للعقوبات المقررة بموجب أحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠، ورفع درجة المخاطر الخاصة بالشركة إلى الدرجة العالية، مشيرًا إلى أن ذلك يترتب عليه آثار سلبية بشأن الدعم الفني والتيسيرات الإجرائية التي تقدمها المصلحة للشركات الملتزمة.

وأوضح رئيس مصلحة الضرائب، أن منظومة توحيد أسس ومعايير احتساب ضريبة الأجور والمرتبات تساعد على تحقيق الشفافية بين الأطراف المختلفة (الموظفين، أصحاب الأعمال، مصلحة الضرائب).

جهاز تنمية المشروعات يضخ 38 مليون جنيه لتطوير منطقتين بالجيزة

وقع باسل رحمي، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات، واللواء أحمد راشد، محافظ الجيزة عقدين جديدين ضمن اتفاقية برنامج الارتقاء الحضري بالمناطق غير المخططة بالقاهرة والجيزة والممول من الاتحاد الأوروبي (EU) بمنحة مفوضة إلى الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD).

يأتي ذلك حسب بيان للجهاز عقب النجاح الذي حققته المراحل السابقة من البرنامج ومساهمتها الفعالة في عدد من المناطق غير المخططة (العشوائية) الأكثر احتياجا بمحافظتي القاهرة والجيزة من خلال تحسين خدمات البنية الأساسية بتلك المناطق.

وأكد رحمي استمرار الشراكة الاستراتيجية بين مختلف الجهات المانحة والدولية وجهاز تنمية المشروعات والتي تم ترجمتها في الكثير من أوجه التعاون لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي تتفق مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وذلك تنفيذا لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية بتحقيق مستويات معيشة أفضل للمواطنين.

أشاد بالتعاون المثمر بين الجهاز والوكالة الفرنسية للتنمية في تنفيذ برنامج الارتقاء الحضري بمحافظتي القاهرة والجيزة، من خلال قطاع التنمية المجتمعية والبشرية بالجهاز، وذلك بهدف تحسين البنية الأساسية وتهيئة البيئة الملائمة لتطوير المشروعات الصغيرة وإقامة مشروعات إنتاجية جديدة.

1.8 مليون قرار علاج على نفقة الدولة بـ9 مليارات جنيه خلال النصف الأول من العام الجاري

أعلنت وزارة الصحة والسكان، إصدار مليون و٨١٤ ألفا و٩٥٩ قرار علاج على نفقة الدولة، خلال النصف الأول من العام الجاري، وذلك في إطار حرص الدولة المصرية على تخفيف العبء عن المرضى، خاصة غير القادرين.

وأوضح حسام عبدالغفار المتحدث الرسمي لوزارة الصحة والسكان، أن عدد المستفيدين من قرارات العلاج على نفقة الدولة في هذه الفترة، بلغ مليون و٥١١ ألفا و٩٧٩ مواطنا، بتكلفة إجمالية ٩ مليارات و٤٦٢ مليونا و٤ آلاف و١٨٣ جنيها.

وقال «عبدالغفار» إن هناك توجيهات مستمرة من الدكتور خالد عبدالغفار وزير الصحة والسكان، بتيسير إجراءات حصول المواطنين غير القادرين على حقهم في خدمات طبية على أعلى مستوى، منوها إلى أن قرارات العلاج الصادرة شملت تخصصات أمراض الدم، والأورام، والأنف والأذن، والجراحة، والعيون، والعظام، والمسالك، والباطنة، بالإضافة إلى الأمراض الجلدية والعصبية، وأشار «عبدالغفار» إلى مناظرة ٣٣٠٠ مريض بمختلف محافظات الجمهورية، عن طريق تقنية الـ«فيديو كونفرانس» لاستصدار قرارات علاجهم دون الحاجة للحضور إلى مقر الإدارة العامة للمجالس الطبية، مؤكدا أن المدة الزمنية لإصدار قرارات العلاج على نفقة الدولة لا تتجاوز الأسبوع.

وزيرة البيئة: تطوير وتنمية السياحة البيئية يساهم في دعم الاقتصادات الوطنية

قالت وزيرة البيئة الدكتورة ياسمين فؤاد، إننا ندرك جيداً أهمية السياحة البيئية ودورها الهام في دعم إقتصادات الدول، حيث قمنا بمجهودات كبيرة في مجال تنمية وتطوير السياحة البيئية مع كل الشركاء الدوليين والوطنيين، من خلال مشروع دمج التنوع البيولوجي بالسياحة في مصر، بهدف تطوير السياحة البيئية والسياحة المستدامة والحفاظ على التوازن البيئي، لضمان استدامة النشاط السياحي وتعزيز القدرة التنافسية للمقصد السياحي المصري.

وأضافت فؤاد، خلال مشاركتها في ورشة العمل الإقليمية المنعقدة بمدينة العقبة بالأردن، أن مشروع دمج التنوع...

داليا أحمد

ألمح الموقع إلى أن الرحلة إلى مصر لا تكتمل بدون زيارة أهرامات الجيزة وأبو الهول

تقرير بريطاني: شرم الشيخ والغردقة بديلتان للمقاصد السياحية الأوروبية

ألقى موقع "The Independent" البريطاني، الضوء على أفضل الأنشطة السياحية التي يمكن للسائح القيام بها خلال زيارته لمصر.

وأشار التقرير، بحسب بيان صحفي لوزارة...

سفاري صحراوية، بالإضافة إلى المناظر الطبيعية لبحر الرمال العظيم في الصحراء الغربية لمصر، واصفًا إياها بأحد أفضل المواقع في العالم للتزلج على الرمال، وهو ما يمثل مغامرة ممتعة خاصة لمن...

مصر والاستمتاع بالمغامرات والمناظر الطبيعية.

وانتقل التقرير للحديث عن القيام برحلة بالبالون الطائر والتحليق فوق مدينة الأقصر لمشاهدة وادي الملوك ووادي الملكات وتمثالي ممنون ونهر النيل، علاوة على زيارة وادي الملوك الذي يحتوى على...

محمد علاء

التعاون الدولي والاتحاد الأوروبي ينظمان ورشة عمل للتعرف على أولويات الدعم الفني وبناء القدرات

نظمت وزارة التعاون الدولي وبعثة الاتحاد الأوروبي بمصر، ورشة عمل لمناقشة احتياجات والأولويات الفعلية للوزارات من بناء قدرات ودعم فني للوزارات والجهات المصرية بما يساهم في تنمية الكوادر البشرية بالجهات المصرية في قطاعات إدارة الموارد المائية والصرف الصحي والري من خلال برامج تدريبية متخصصة...

والجهات المقابلة من المؤسسات الأوروبية، كما تعمل آلية التايكس على تقديم الدعم الفني بمختلف أشكاله وبما يتضمن إيفاد الخبراء، وتنظيم ورش العمل وبرامج التدريب.

وقد جاء تنظيم هذه الورشة حرصاً من وزارة التعاون الدولي على تعظيم الاستفادة من هذه...

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

إيسترن كومباني: أسعار السجائر لم تتغير منذ مارس ٢٠٢٢

أعلنت الشركة الشرقية - إيسترن كومباني، أن أسعار منتجاتها ثابتة ولم تتغير منذ الزيادة الأخيرة في مارس ٢٠٢٢م مؤكدة بأن أسعار كافة منتجاتها ٢٤ جنيها للعلبة (٢٠ سيجارة) ومنها الكليوباترا الأكثر طلبا بالأسواق.

وأهابت الشركة في بيان، بالتجار والعاملين في سوق السجائر الالتزام بالأسعار الرسمية وعدم زيادتها لأن ذلك يضع مسؤول البيع تحت طائلة التهرب الضريبي.

وناشدت الشركة جموع المستهلكين باستخدام خاصية ال QR كود للتأكد من الأسعار الرسمية قبل الشراء حيث التزمت الشركة بطباعة الكود الخاص بالأسعار على كافة منتجاتها للتسهيل على المستهلكين التعرف على السعر الحالي للمنتجات.

قرار جديد يعطي «قبلة حياة» لشركات الأسمنت العاملة في مصر

جهاز «حماية المنافسة» يوافق علي مد قرار الإعفاء لتخفيض الطاقة الإنتاجية لدعم الصناعة والمصنعين وحماية العمالة والمستهلكين بهدف دخول استثمارات جديدة إلى السوق

وافق مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، على تجديد العمل بقرار الإعفاء من الحظر الوارد في المادة (٦) فقرة (د) من قانون حماية المنافسة بشأن اتفاق تخفيض الطاقات الإنتاجية من الأسمنت البورتلاندي بكافة أنواعه والموجهة للبيع بالسوق المحلي، وذلك بناء على طلبات التجديد المقدمة من قبل الشركات العاملة بصناعة الأسمنت البورتلاندي، ويسري القرار لمدة عام واحد ينتهي في ٣١ يوليو ٢٠٢٤ .

قرار التجديد جاء من أجل دعم الصناعة والمصنعين والحفاظ على مصالح المستهلكين فى توافر المنتج فى كافة المحافظات على مستوى الجمهورية، وحماية لتلك الصناعة الاستراتيجية، وتشجيعا للاستثمار من أجل الحفاظ على الأيدي العاملة وفرص العمل المباشرة وغير المباشرة الخاصة بتلك الصناعة، بالإضافة إلى زيادة الصادرات من الأسمنت، حيث أدى قرار الإعفاء إلى المحافظة على التعددية في السوق، إذ كان من المتوقع خروج عدد كبير من الشركات من السوق نتيجة الازمات الدولية وجائحة الكورونا وما تلاها من اتخاذ اجراءات أثرت على سلاسل الامداد وتوافر مدخلات الانتاج .

وبحسب خبراء ومصنعين فإن مد العمل بقرار الإعفاء سيؤدي إلى الحفاظ على التعددية في السوق وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال الحفاظ على استمرار عمل كافة الشركات في السوق، والحفاظ على العمالة الحالية والتي تتمثل في عمالة مباشرة تبلغ أكثر من ٥٠ ألف عامل، بالإضافة إلى العمالة غير المباشرة والتي تبلغ حوالي ٢٠٠ ألف عامل، حيث استفادت بعض الشركات برامج التعيينات وتدريب العاملين التي كانت متوقفة قبل قرار الإعفاء، وفرص العمل المباشرة وغير المباشرة ، ووفاء الشركات بكافة التزاماتها المالية تجاه البنوك والجهات المختلفة، وهو الامر الذى يعود بالنفع على الاقتصاد المصري بوجه عام، فضلاً على إزالة عوائق السوق بما يعمل على تشجيع بيئة الاستثمار ويسمح بضخ مزيد من الاستثمارات في هذا المجال.

ويسهم القرار كذلك في حث الشركات العاملة على تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من خلال تمكين الشركات من ضخ الاستثمارات اللازمة لتحسين كفاءتها الإنتاجية وخفض الانبعاثات الملوثة باستخدام الوقود البديل أو مصادر الطاقة المتجددة على المدى المتوسط والطويل، ما يحد من التلوث البيئي ويتماشى مع جهود الدولة لمجابهة تداعيات التغييرات المناخية، وفق ما أعدته ويحقق الأهداف البيئية لأجندة مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ والاستراتيجية القومية للتغير المناخي ٢٠٥٠.

كما أن القرار من شانه مساعدة الشركات على التغلب على المتغيرات العالمية من ارتفاع أسعار تداول الفحم ونقص المعروض منه وتأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية التي أدت إلى ارتفاع تكلفة استيراد مدخلات الإنتاج ، وبالتالي توصلت الدراسات التي أجراها الجهاز إلى ضرورة استمرار العمل بقرار الإعفاء، خاصة مع رصد النتائج الإيجابية التي تحققت منذ بدء العمل به والتي على رأسها زيادة الصادرات من الأسمنت، ورفع قدرة الشركات على النفاذ إلى الأسواق العالمية ، حيث تمكنت الشركات من تحقيق صادرات الأسمنت والكلنكر بكمية ٨،٨ مليون طن خلال الفترة الأولى لسريان قرار الإعفاء وتخطت الـ ١٢ مليون طن خلال الفترة الثانية لقرار الإعفاء، بزيادة نسبتها ٥٠٠٪ وتخطت الـ ٧٥٠٪ على التوالي بالمقارنة بصادرات سنة ٢٠٢٠ السابقة لقرار الاعفاء، وهو الأمر الذي أدى إلى توفير العملة الصعبة ومكن الشركات من تلبية احتياجاتها واستمرار توافر المنتج في الاسواق المصرية تلبية لاحتياجات المستهلك المصرى .

كما ترتب على القرار إعادة شركات كانت متوقفة عن العمل خلال الفترة السابقة لقرار الإعفاء الى السوق مرة أخرى، كما مكن الشركات العاملة من زيادة استغلال الطاقات الإنتاجية المرخصة لكل منهم نتيجة زيادة الصادرات وهو ما أدى لزيادة كفاءتها الإنتاجية، وتحسن قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها المالية خلال فترتي سريان قرار الإعفاء وكذلك مؤشراتها المالية بالمقارنة بالفترة السابقة على القرار.

وأشادت شعبة الأسمنت بغرفة صناعات مواد البناء باتحاد الصناعات المصرية، بالقرار وأنه جاء انتصارا للصناعة الوطنية ويأتي في إطار سياسة الدولة نحو دعم الصناعة والمصنعين.

وقال عبدالخالق فرحات رئيس شركة المتحدة لمواد البناء ، ان المصانع تم اخطارها بالقرار وقامت بخفض انتاجها كما هو متبع طبقا للقرار الذي تم مده لمدة عام ينتهي بحلول ٢٠٢٤.

شعبة الأسمنت بغرفة صناعات مواد البناء باتحاد الصناعات : القرار يأتي انتصارا للصناعة الوطنية و في إطار سياسة الدولة نحو دعم الصناعة والمصنعين

واضاف فرحات أن بعض المصانع تتأهب لزيادات جديدة في أسعار الأسمنت بداية من الأسبوع الجاري بعد اصدار القرار بخفض الإنتاج ، مشيرا إلى أن قرار خفض الإنتاج لاقى ترحيب كبير من جانب مصانع الأسمنت العاملة داخل السوق المحلية ، في ظل أهميته لهم لتمكين الشركات ، فضلاً عن تعزيز إمكانياتها للتوسع في خطط خفض الإنبعاثات الكربونية والإتجاه نحو الاستدامة خلال الفترة المقبلة.

ويصل قيمة إنتاج السوق المصرية من الأسمنت لنحو ٨٠ مليون طن، بينما الإنتاج الفعلي للأسمنت يقدر بما يقرب من ٥٥ مليون طن وذلك بحسب أحدث التقارير الصادرة عن اتحاد الصناعات المصرية.

كان جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية أصدر قرارا في يوليو ٢٠٢١ بالموافقة على طلب ٢٣ شركة من الشركات العاملة في قطاع الأسمنت البورتلاندي للاتفاق على تخفيض الطاقات الإنتاجية من الأسمنت البورتلاندي بكافة أنواعه والموجهة للبيع بالسوق المحلية.

وتضمن القرار أن الاتفاق محل القرار ينطبق عليه شروط الاتفاقات الأفقية في الأزمات في ضوء تداعيات أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد، حيث يعد خفض الطاقات الإنتاجية في هذه الحالة حلا مؤقتا لمعالجة اختلال التوازن بين العرض والطلب في هذا السوق، ويسهم في تحسين الكفاءة الاقتصادية.

وفي يوليو من العام الماضي، أخطر جهاز حماية المنافسة شركات الأسمنت بمد قراره بالموافقة على اتفاق خفض الإنتاج لمدة عام آخر، وتضمن القرار تقليص حجم خفض الإنتاج عن قرار ٢٠٢١.

كان عدد من شركات الأسمنت طالبت جهاز حماية المنافسة في نهاية يوليو الماضي، بمد القرار لمدة عام آخر مع اقتراب انتهاء مدة مد القرار، وفقا لما قاله أحمد شبرين كريم، رئيس شعبة الأسمنت باتحاد الصناعات في تصريحات سابقة .

وقدمت شركات الأسمنت طلبات إلى جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لتمديد قرار خفض الإنتاج.

وبحسب مصنعين بشركات الأسمنت فإن نظام حصص الإنتاج، الذي ينتهي العمل به في ٢٣ يوليو، يهدف إلى دعم أسعار الأسمنت وسط معاناة المنتجين من انخفاض الطلب وتخمة المعروض منذ فترة طويلة.

يذكر أن جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية أدخل نظام حصص الإنتاج لشركات الأسمنت في يوليو ٢٠٢١ لمدة عام واحد بناءً على طلب ٢٣ شركة محلية، وذلك بغرض إنهاء أزمة تخمة المعروض التي ألقت بظلال ثقيلة على الصناعة طوال عدة سنوات، ونص القرار على تخفيض الإنتاج بأكثر من ١٠٪. وجرى تمديد العمل بالقرار لعام آخر في يوليو ٢٠٢٢ استجابة لطلب الشركات آنذاك.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة العربية للأسمنت سيرخيو ألكانتاريا في تصريحات إعلامية إن انخفض الطلب المحلي على الأسمنت بنحو ٩٪ على أساس سنوي في النصف الأول من عام ٢٠٢٢، وهو ما اتفق معه رئيس القطاع التجاري والتسويق في شركة لافارج مصر وأوضح ألكانتاريا، أن انخفاض الطلب على الأسمنت بدأ منذ عام ٢٠٠٨، وحتى في عام ٢٠٢٠ الذي شهد اندلاع جائحة "كوفيد-١٩" لم يشهد مثل هذه المستويات المنخفضة من الطلب.

وفي الوقت نفسه، فإن أسعار الأسمنت المقومة بالدولار "لا تزال أقل بنسبة ٤٠٪ عن الأسعار المسجلة في نوفمبر ٢٠١٦، قبيل أول تخفيض كبير في قيمة الجنيه"، على حد قول الكانتاريا

وأضاف ألكانتاريا، أن لافارج مصر طلبت في خطابها الموجه لجهاز حماية المنافسة تمديد العمل بنظام الحصص لعامين إضافيين، موضحا أن بعض الشركات فقط ستكون قادرة على مواصلة التشغيل وإن كان ذلك "بخسائر فادحة" .

وبلغت صادرات مصر الأسمنت ٢٧٢ مليون دولار خلال أول ٥ شهور من عام ٢٠٢٢ مقابل ١٤٠ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة نمو سنوي ٩٤٪، وجاءت الدول الأفريقية غانا والكاميرون وساحل العاج في المراكز الثلاثة الأولى على الترتيب.

وبلغ حجم إنتاج مصر من الأسمنت، ٤٢,٢ مليون طن خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر من عام ٢٠٢٢ مقسمين بين ٣٩٥٣ ألف طن في يناير، و٣٩٠٤ ألف طن في فبراير، و٤٠١١ ألف طن في مارس، و٣٠٢٣ ألف طن في أبريل، و٣٢٢١ ألف طن في مايو، و٣٧٩٠ طن في يونيو، و٤١٦٢ طن في يوليو، و٣٨٩٢ طن في أغسطس، و٣٧٩١ ألف طن في سبتمبر، و٤٧٠٧ ألف طن في أكتوبر، و٣٧٣١ ألف طن في نوفمبر.

أسامة السيد

أوكيور الصينية تعتزم استثمار ٤ مليارات دولار لإنتاج الميدروجين في مصر

وقعت شركة "أوكيور إنرجي" الهندية عقودا مبدئية لاستثمار ٤ مليارات دولار في إنتاج الهيدروجين الأخضر بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، على أن تبرم العقود النهائية للمشروع خلال أشهر.

وتضم المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في مصر ٤ مناطق صناعية، في كل من: شرق بورسعيد، وغرب القنطرة، وشرق الإسماعيلية، والسخنة، فضلا عن ٦ موانئ، هي: غرب بورسعيد، وشرق بورسعيد، والعريش، والأدبية، والسخنة، والطور.

وقال يحيى الواثق بالله، رئيس جهاز التمثيل التجاري بوزارة التجارة والصناعة أن مشروع "أوكيور إنرجي" الهندية سيستغرق نحو ٦ سنوات.

وخلال "قمة المناخ كوب ٢٧"، التي عقدت في نوفمبر الماضي في شرم الشيخ، أعلنت مصر عن مشروعات عدة متعلقة بالهيدروجين الأخضر وتمويلات أخرى مرتبطة بالمناخ.

مصر للتأمين تطلق تطبيقا إلكترونيا يقدم خدمة فورية وتفاعلية

أكد عمر جودة عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة مصر للتأمين، أن الشركة تسعى دائما لتعظيم الاستفادة من التطور التكنولوجي والوصول لأكبر عدد من الشرائح المختلفة للعملاء والعمل على تقديم أفضل الحلول التأمينية المبتكرة في مصر والاستفادة من التطور التكنولوجي للوصول للعملاء بشكل أسرع وتحسين آلية التعامل مع العملاء، والعمل على إيجاد طرق تسويقية سريعة وفتح قنوات إتصال متعددة مع العملاء.

وأوضح أن شركة مصر للتأمين تسعى دائما إلى تحسين تجربتها مع العملاء والتواجد معهم من خلال الشراكات الفعالة والمثمرة مع العديد من الكيانات المميزة في مجال التكنولوجيا والمدفوعات الرقمية ومن ذلك الشراكة الاستراتيجية مع شركة إيجي إنشورتيك التي أثمرت عن توفير أحدث التقنيات وأدوات الذكاء الاصطناعي لتوفير الخدمات التأمينية عبر منصات ذكية؛ لتقديم تجربة فريدة لعملاء مصر للتأمين وميكنة كامل العملية التأمينية.

«العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية» تحقق أرباح بـ١٩٫٨ مليار جنيه عن العام المالي ٢٠٢٢

اجتمعت الجمعية العمومية لشركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية، بمقر الشركة بالحي الحكومي بالعاصمة الإدارية الجديدة، أسفر الاجتماع عن اعتماد وإقرار القوائم المالية متضمنة الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للشركة عن عام ٢٠٢٢ والتي حققت إجمالي أرباح قبل الضرائب بقيمة ١٩,٨ مليار جنيه مصري والتي تمثل ١٠٠٪ من رأس المال المصدر للشركة تقريبًا

كما بلغ صافي الربح بعد خصم الضرائب عن عام ٢٠٢٢ إجمالي مبلغ ١٦,١ مليار جنيه مصري وبلغت قيمة الضرائب عن عام ٢٠٢٢ مبلغ ٣,٧ مليار جنيه مقابل مبلغ ٦٥٧ مليون جنيه عن عام ٢٠٢١ بزيادة قدرها ٣ مليار جنيه وذلك بخلاف ضريبة القيمة المضافة والتي بلغت ١,٤ مليار جنيه وضريبة توزيعات الأرباح بقيمة ٣٤٠ مليون جنيه ليكون بذلك اجمالي ما تم سداده من ضرائب ٥,٥ مليار جنيه.

وبلغ نصيب السهم من الأرباح عن العام المالي ٢٠٢٢ مبلغ ٧٨,٧ جنيه مع ارتفاع قيمة الأصول عن العام المالي ٢٠٢٢ لتكون ٢٥٥ مليار بدلا من ١٠٤ مليارات عن العام المالي السابق.

الحكومة تقر تعديلاً بلائحة قانون شركات قطاع الأعمال

وافق مجلس الوزراء، خلال اجتماعه برئاسة مصطفى مدبولي، بمدينة العلمين الجديدة، تعديل نص المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، وذلك في إطار تبسيط الإجراءات الخاصة بالتصرف في خطوط الإنتاج الرئيسية التي أصبحت عديمة الجدوى الاقتصادية، وتمثل عبئًا على هذه الشركات، وتكبدها المزيد من الخسائر في حالة الاحتفاظ بتلك الأصول.

ونص التعديل على أن يستبدل نص المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بالنص الآتي: «لا يجوز للشركة التصرف بالبيع في أصل من خطوط الإنتاج الرئيسية، إلا بموافقة الجمعية العامة العادية للشركة القابضة، وذلك طبقا لمجموعة من القواعد، يأتي في مقدمتها أن يصبح تشغيل هذه الخطوط غير ذي جدوى اقتصادية بالنسبة لطبيعة نشاط الشركة، وأن يؤدي الاستمرار في تشغيل هذه الخطوط إلى تحميل الشركة خسائر مؤكدة، وحدوث تقادم تكنولوجي لخط الإنتاج وعدم تناسبه مع المستجدات والتطورات الحديثة، مما يؤدي إلى عدم قدرة الشركة على المنافسة في مجال نشاطها على الصعيدين المحلي والدولي في ضوء التقارير الفنية المعدة من الجهات الفنية المختصة بالشركة"، بحسب بيان صادر عن مجلس الوزراء.

كما تتضمن القواعد موافقة الجمعية العامة العادية للشركة التابعة المالكة لخط الإنتاج، وكذا أن يتولى تقييم خط الإنتاج مختص أو أكثر في هذا المجال، وتشكل بقرار من الوزير المختص لجنة متخصصة من عناصر فنية ومالية وقانونية من ذوي الخبرة داخل الشركة أو خارجها، بحيث تضم في عضويتها ممثلا عن الجهاز المركزي للمحاسبات، وتتولى التحقق من صحة التقييم، على ألا يقل سعر البيع عن القيمة المحددة وفقا للتقييم، ويتم البيع وفقا للإجراءات المعمول بها في الشركة مالكة الأصل.

وفي حالة عدم وصول أعلى سعر مقدم للقيمة التي انتهت إليها اللجنة المشكلة، يعرض الموضوع على الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة لاتخاذ قرار بالموافقة على البيع من عدمه.

اسلام عبدالفتاح

مشروع عملاق للهيدروجين الأخضر بطاقة ٤٠٠ ألف طن سنويًا

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعًا لمناقشة عرض مُقدم من إحدى الشركات الأجنبية الكبرى لإقامة محطة عملاقة للهيدروجين الأخضر في مصر، بحضور الدكتور محمد شاكر، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، والمهندس محمد صلاح الدين، وزير الدولة للإنتاج الحربي، وروبرتس لودافيكس، الرئيس التنفيذي للشركة المنفذة للمشروع، والمستشار أمجد سعيد، المستشار القانوني لوزير الكهرباء والطاقة المتجددة، والمهندس علاء حجر، وكيل وزارة البترول والثروة المعدنية للمكتب الفني، واللواء محمد مصطفى، مستشار وزير الدولة للإنتاج الحربي، والمهندس محمد أبو النجا، مستشار وزير الدولة للإنتاج الحربي.

وقال السفير نادر سعد، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، إن الاجتماع ناقش عرضًا مُقدمًا من إحدى الشركات الأجنبية الكبرى لإقامة محطة عملاقة لتوليد الهيدروجين الأخضر، من خلال استثمارات أجنبية مباشرة.

وأوضح أن قدرة المشروع من المقرر أن تبلغ ٤٠٠ ألف طن سنويًا، من خلال الاعتماد الكامل على الطاقة الشمسية بقدرة ١٥ جيجاوات، مُضيفًا أن إنتاج المحطة من الهيدروجين الأخضر سيتم تصديره بالكامل إلى أوروبا، إذ من المستهدف بلوغ صادرات هذا المشروع مليار دولار سنويًا، كما أن المشروع سيوفر العديد من فرص العمل.

وأضاف أنه سيتم البدء في دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع خلال الفترة المقبلة، وأنه تم اختيار موقع متميز لهذا المشروع، وفي ختام الاجتماع، رحّب رئيس الوزراء بهذا المشروع، طالبًا بدء إجراءات دراسات الجدوى الخاصة به.

محافظ الإسكندرية و«انطلاق» يوقعان بروتوكول تعاون لنشر وعي ريادة الأعمال

وقع اللواء محمد الشريف محافظ الإسكندرية، بروتوكول تعاون مع شركة «انطلاق» لدعم ريادة الأعمال والشركات الناشئة، وذلك في إطار اهتمام الدولة بقطاع الشركات الناشئة وملف ريادة الأعمال لنشر وعي ريادة الأعمال بين كافة القطاعات المجتمعية.

وفي كلمته، رحب الشريف بممثلي شركة انطلاق على أرض الإسكندرية مشيدًا باختيارهم لمحافظة الإسكندرية كنقطة انطلاق لبرنامجهم في دعم الكيانات الناشئة مؤكدًا أن اتفاقية التعاون تأتي في إطار تقديم كامل الدعم للشركات الناشئة في مجالات الاستثمار.

وأضاف الشريف إلى أن الإسكندرية هي العاصمة الاقتصادية لمصر، لما تمتلكه من مقومات اقتصادية جاذبة للاستثمار، مشيرا إلى أن ٤٠٪ من الاقتصاد المصري متواجد بالإسكندرية، كما أن نحو ٦٥٪ من صادرات مصر تتم من خلال موانئ محافظة الإسكندرية.

من جانبه، عبر محمد إيهاب، المدير التنفيذي لشركة انطلاق، عن سعادته بتوقيع أول شراكة إستراتيجية مع واحدة من أهم محافظات الجمهورية محافظة الإسكندرية مؤكدًا هدف الشركة لدعم قطاع ريادة الأعمال المصري لتحويل مصر إلى مركز إقليمي لريادة الأعمال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخلق حلقة وصل بين الجهات الحكومية والشركات الناشئة في الإسكندرية.

محافظ الإسكندرية و«انطلاق» يوقعان بروتوكول تعاون لنشر وعي ريادة الأعمال

xفي إطار المتابعة الدائمة والمستمرة لمعدلات الأداء وتنفيذ خطة التطوير والتحديث، وتغيير استراتيجية العمل من استخراج الخامات فقط إلى الاستخراج والتصنيع وتعظيم العوائد من خلال القيمة المضافة التي يمكن الحصول عليها بإقامة صناعات تحويلية يمكن تمويلها من خلال الموارد الذاتية خاصة في قطاع التعدين والصناعات المعدنية التابع للوزارة، تلقى الدكتور محمود عصمت وزير قطاع الأعمال العام تقريرًا حول أداء الشركة المصرية للسبائك الحديدية (إيفاكو) التابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية، والتي تعمل في صعيد مصر بمدينة إدفو محافظة أسوان.

استعرض الدكتور عصمت، مؤشرات الأداء في مواقع الشركة المختلفة ونتائج الأعمال خلال الفترة الماضية، ومدى الالتزام بتنفيذ عمرات الأفران والحالة الفنية لها وتوافر الخامات اللازمة وقطع الغيار والحرص على برامج الصيانة وفقا لتوقيتاتها المحددة بهدف إطالة العمر الافتراضي للأفران، وضرورة الحرص على مواصلة العمل بالطاقة الإنتاجية القصوى للوفاء بزيادة الطلب على التصدير وكذلك الوفاء باحتياجات السوق المحلية، حيث يبلغ إجمالي كميات الإنتاج من سبائك الفيروسيليكون وغبار السليكا نحو ٧٠ ألف طن/سنة، ويتم توجيه نحو ٨٠٪ من الإنتاج للتصدير خاصة إلى الدول الأوروبية، في حين تضاعفت أرباح الشركة هذا العام بما يعادل ٢٥ مرة بالمقارنة للعام الماضي.

تابع الدكتور محمود عصمت، مستجدات مشروعات التطوير داخل الشركة، وأهمها مشروع إنتاج السيليكون المعدني بتكنولوجيا أوروبية وبطاقة إنتاجية تصل إلى ٣٥ ألف طن سنويا، بالإضافة إلى مشروع زيادة إنتاج الفيروسيليكون بطاقة ١٥ ألف طن سنويا، مؤكدا على أهمية التوسع في صناعة السبائك الحديدية التي تدخل في العديد من الصناعات الهامة، من خلال تطوير وتحديث الأفران وإنتاج سبائك حديدية جديدة، في إطار السياسة العامة للدولة نحو دعم وتوطين الصناعة، وتعظيم عوائد الموارد الطبيعية وحسن استغلالها، وزيادة الصادرات في ظل وجود طلب في الأسواق العالمية على السبائك الحديدية.

يشار إلى أن الشركة المصرية للسبائك الحديدية تأسست عام ١٩٧٦، ولديها أربعة أفران تعمل في مجال إنتاج وتسويق الفيروسيليكون وغبار السيليكا وغيرها من السبائك الحديدية ومنتجات الاختزال الكهربائية. وتعتبر أكبر مركز صناعي متكامل لإنتاج سبائك الفيروسيليكون في الشرق الأوسط، والذي يستخدم في صناعات الحديد والصلب.

حسام هيبة: عرضنا على المستثمرين الأجانب الاستثمار بعملات بلادهم.. ونستعد لإطلاق حوافز جديدة للاستثمار الزراعي

قال حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، خلال مؤتمر صحفي، إنه تم إصدار نحو ٢٠ رخصة ذهبية لعدد من المشروعات الاستثمارية المختلفة.

وأضاف هيبة، أن هذه الرخص الذهبية تتنوع مجالاتها، وتشمل رخص الإنشاءات والحماية المدنية والموافقات البيئة، موضحا أن المشروعات الحاصلة على الرخصة الذهبية، تتضمن ٤ في قطاع الطاقة الخضراء، خاصة الهيدروجين الأخضر، وطاقة الرياح، إضافة إلى القطاع اللوجيستي، والخدمات، ومشروع لإنتاج الأمصال الطبية، وإنشاء فنادق.

والرخصة الذهبية، هي رخصة واحدة تُمنح للمشروعات الجديدة بهدف تسريع بدء النشاط الإنتاجي والاستثماري ولا تحتاج لموافقات من عدد من الجهات مثل الرخصة التقليدية.

ووفق نص المادة ٢٠ من قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ والمادتين ٤٢ و٤٣ من لائحته التنفيذية، فإنه يمكن تعريف الرخصة الذهبية بإنها موافقة واحدة على إقامة المشروع وتشغيله وإدارته بما في ذلك تراخيص البناء، وتخصيص العقارات اللازمة له، يجوز منحها للشركات بقرار من مجلس الوزراء.

ويجوز أن تتضمن هذه الموافقة سريان أحد الحوافز الواردة بهذا القانون على المشروع أو أكثر، وتكون هذه الموافقة نافذة بذاتها دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراء آخر.

وأكد رئيس هيئة الاستثمار، أن هناك تيسيرات لجذب الاستثمارات الأجنبية منها إصدار التراخيص اللازمة خلال ١٠ أيام من التقدم للحصول عليها.

مؤكدا علي إنه لم يخرج أي مستثمر من مصر الفترة الماضية، وجاء ذلك تعليقا على سؤال حول تصريحات رجل الأعمال سميح ساويرس، بعزمه الاستثمار في السعودية، وعدم ضخ استثمارات جديدة في مصر.

وأوضح هيبة، أن تصريحات ساويرس لا تعني أنه لن يستثمر في مصر مجددا، ولكنه ينتظر مرور مرحلة القلق المتعلقة بتوفر النقد الأجنبي.

وقال: "ساويرس يعمل في القطاع العقاري، وفي الوقت الذي قرر التوسع في الخارج، قرر ٥ مستثمرين في القطاع العقاري التوسع في مصر».

وأضاف أن الهيئة حددت ٦ قطاعات للتركيز عليها بالنسبة للاستثمار الأجنبي، يأتي على رأسها قطاع الطاقة الخضراء، وصناعة السيارات التي تم طرح استراتيجية لها مؤخرا.

وتابع أن مصر لديها ميزة تنافسية في هذه الصناعة، خاصة في مجال الصناعات المغذية.

وقال حسام هيبة، إن وحدة حل مشكلات المستثمرين التابعة لمجلس الوزراء، فحصت ١٩٤٩ شكوى استثمارية في الفترة من يونيو ٢٠٢٢ حتى مايو ٢٠٢٣، وتم الرد على ١٤٢١ شكوى، وتسوية ٧٥٪ منها لصالح المستثمرين.

وأضاف هيبة أن شكاوى المستثمرين تنوعت ما بين فرض رسوم إضافية وبدون وجه حق، وعدم وضوح الرسوم الضريبية، لذلك تم الاتفاق مع وزارة المالية على إعداد دليل ضريبي واضح ومفسر.

كما استصدرت الهيئة قرارا من المجلس الأعلى للاستثمار بعدم فرض أي رسوم على المستثمرين قبل الرجوع إلى الهيئة العامة للاستثمار والموافقة عليها أو رفضها.

وكانت الهيئة قد رفضت زيادة الرسوم من إحدى الجهات بسبب زيادة الأعباء على المستثمر.

كما أعلن حسام هيبة، عن تشكيل لجنة تضم في عضويتها كل رؤساء هيئة التنمية الصناعية ومصلحة الجمارك والضرائب؛ لبحث مشاكل المستثمرين ووضع حلول جذرية لتلك المشاكل والمشابه لها.

وأضاف رئيس هيئة الاستثمار، أن اللجنة تجتمع كل شهر لسرعة اتخاذ القرار، وأحيانا تتم الاجتماعات تليفونيا لحل المشاكل العاجلة، مؤكدا أن اللجنة وقراراتها تركت أثرا إيجابيا لدى الجميع وخاصة المستثمرين.

وأوضح رئيس الهيئة، أن المشاكل التي تواجه المستثمرين المتعلقة بأمور فنية وقانونية يتم مناقشتها وتفعيل آلية المشاكل على ٣ مستويات، الأولى لجنة تسويات المنازعات في الهيئة، والثاني لجنة حل مشاكل المستثمرين بمجلس الوزراء، والأخيرة اللجنة الوزارية برئاسة وزير العدل.

وأشار رئيس الهيئة، إلى حل ٧٥٪ من المشاكل خلال النصف الأول من العام الجاري، مؤكدا أنها كانت لصالح المستثمر، ومما يعطي صورة جيدة لدور الحكومة في إزالة المعوقات، وتمهيدا لزيادة مشاركة القطاع الخاص في الناتج القومي للبلاد.

وتابع أن من أبرز تلك المشكلات في المشروعات التي تتعلق بإجراءات لمشروعات استصلاح أراضي، كما أن هناك مشكلات موجودة منذ عام ١٩٩٦على سبيل المثال.

وقال حسام هيبة، إن تدفق الاستثمارات الأجنبية توقف "تقريبا" بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٦، بسبب القلق السياسي الذي كانت تعيشه البلاد.

رضوى عبدالله

وزارة العمل: إلغاء وإيقاف نشاط ٤ شركات إلحاق عمالة بالخارج

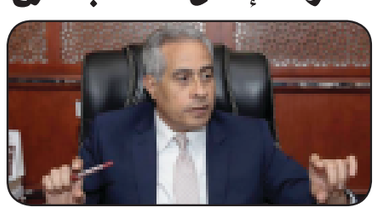

أ ش أ

أعلنت وزارة العمل، إلغاء تراخيص شركتي إلحاق عمالة بالخارج، وإيقاف نشاط شركتين أخريين؛ لمخالفتها أحكام قانون العمل والقرارات الوزارية المنفذة له.

وتأتي هذه القرارات في إطار توجيهات وزير العمل حسن شحاتة، بضرورة الحرص على حقوق العمالة المصرية الراغبة في السفر للعمل بالخارج، وعلى تواجدها اللائق بأسواق العمل الخارجية وتوجيهاته المستمرة بالقيام بالتفتيش على أوضاع ونشاط شركات إلحاق العمالة بالمحافظات؛ للتأكد من مراعاتها لأحكام القانون.

وأشارت الوزارة إلى صدور قرارات وزارية بإلغاء تراخيص شركتين هما "الطيور المهاجرة" ترخيص رقم (٦٥٨) و"تواصل" ترخيص رقم (٨٢٠) وإيقاف نشاط شركتي "العربي" ترخيص رقم (٩٢) و"ستاف أرابيا" ترخيص رقم (٩٩٧) وذلك لحين توفيق أوضاعها وفق شروط منح الترخيص التي حددتها الوزارة في قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣.

ولفتت إلى أن القانون حدد شروط إلغاء أو إيقاف الترخيص عند ثبوت بعض الحالات كفقد الشركة شرط من الشروط، أو تقاضي أية مبالغ من العامل نظير تشغيله بالمخالفة لأحكامه -نص القانون على أن تحصل الشركة على نسبة ٢٪ فقط من إجمالي راتب السنة الأولى فقط للمتعاقد نظير توفير فرصة العمل - أو أن الشركة قدمت بيانات غير صحيحة للحصول على الترخيص.

الحصاد

الرؤية الفاتية أمام عينيك

جمعية مستثمري العاشر توقع بروتوكول تعاون مع اتحاد المستثمرات العرب لدعم المبادرة الرئاسية حياة كريمة

وقعت جمعية مستثمري العاشر من رمضان بروتوكول تعاون مع جمعية سيدات الأعمال للتنمية التابعة لاتحاد المستثمرات العرب دعما للمبادرة الرئاسية "حيا كريمة" من أجل توفير الخدمات اللازمة لصغار المستثمرين وتوفير فرص العمل والتعاون في العديد من الأنشطة المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية والإجتماعية والتدريب ورفع كفائة العاملين.

وقع البروتوكول كلا: من أيمن رضا، الأمين العام لجمعية مستثمري العاشر من رمضان ممثلا عن الجمعية والدكتورة هدى جلال يسى، رئيس اتحاد المستثمرات العرب ، حيث أكدا حرصهما على المساهمة في تحقيق الحياة الكريمة لكافة فئات المواطنين من خلال تقديم مبادرات ومساهمات وطنية تتناغم مع ما تقوم به الدولة المصرية من مشروعات قومية كبرى في كافة المجالات بهدف زيادة الناتج المحلى وتوفير فرص العمل في مختلف القطاعات.

الحكومة تقر اتفاقيتي تأسيس شركتي إفريقيا ٥٠ لتطوير المشروعات وأخرى لتمويلها

وافق مجلس الوزراء، خلال اجتماعه، بمدينة العلمين الجديدة، على مشروعي قراري رئيس الجمهورية بشأن اتفاقيتي (تأسيس شركة إفريقيا ٥٠ لتطوير المشروعات)، و(تأسيس شركة إفريقيا ٥٠ لتمويل المشروعات) وانضمام جمهورية مصر العربية إلى الاتفاقيتين.

وتمت الإشارة إلى أن "صندوق إفريقيا ٥٠" يهدف إلى الاستثمار في مجال البنية التحتية، مع التركيز على قطاعات الطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمياه؛ وذلك بهدف الحد من العجز التمويلي الذي تعاني منه تلك القطاعات في القارة الأفريقية، بحيث يستهدف الصندوق تضييق الفترة الزمنية بين تاريخ طرح فكرة المشروع وجمع التمويل وحشد الموارد اللازمة، وهو ما من شأنه أن يسهم في تنفيذ عدد أكبر من مشروعات البنية التحتية على المدى القصير والمتوسط، بحسب مجلس الوزراء المصري.

يذكر أن الصندوق اتخذ شكل مؤسستين هما: "إفريقيا ٥٠ لتطوير المشروعات"، و"إفريقيا ٥٠ لتمويل المشروعات"، وفيما يخص المؤسسة الأولى فهي مؤسسة مالية تهدف إلى استثمار رأس المال في المراحل المبكرة من دورة تطوير المشروع حتى الإغلاق المالي، بينما تهدف المؤسسة الثانية إلى تطوير البنية التحتية في دول إفريقيا، من خلال تعبئة الموارد اللازمة للتمويل من مصادر متنوعة.

البترول تبحث إنشاء مصنع لإنتاج السيانيد صوديوم المستخدم في استخراج الذهب من الصخور

استقبل المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية، ستيفان ولبرز رئيس شركة سى واى بلس الألمانية، والوفد المرافق له، حيث تم بحث الفرص الاستثمارية المتاحة أمام الشركة فى مصر فى مجال التعدين والصناعات المكملة له، فى ظل رغبة الشركة فى إنشاء مصنع لإنتاج مركب السيانيد صوديوم الذى يستخدم فى معالجة واستخراج الذهب من الصخور.

وخلال اللقاء، أكد الملا أنه فى ظل التطور الملحوظ الذى يشهده مجال تعدين الذهب فى مصر، وفى ضوء نجاح مزايدة الذهب ودخول عدة شركات عالمية للعمل فى هذا المجال الواعد فى مصر، أصبح هناك احتياج لتوطين الصناعات المكملة لنشاط التعدين، مشيرا إلى أنه يجرى حاليا دراسة جدوى إنشاء مثل هذه المصانع، والتى ستوفر منتجات تستخدم فى نشاط التعدين، مما يحقق وفرا كبيرا من النقد الأجنبى المستخدم فى استيراد مثل هذه المنتجات.

ولفت إلى أن استراتيجية وزارة البترول والثروة المعدنية لتطوير قطاع التعدين تولى أهمية قصوى لتنفيذ اشتراطات التعدين الأخضر والالتزام بالتوافق البيئى للأنشطة التعدينية وخفض الانبعاثات من خلال الاستفادة من الشركات الرائدة عالميا فى هذا المجال والتى تمتلك خبرات وتكنولوجيات متطورة.

ومن جانبه، أكد رئيس الشركة أنها أحد أكبر الشركات العالمية الرائدة فى مجال السيانيد، وتقدم خدمات تكنولوجية متطورة وتسعى لتقديم نفسها كموفر للحلول المبتكرة، مشيراً إلى أن الشركة تقدم استخدامات آمنة ومسئولة للسيانيد، بدءا من الإنتاج ومروراً بعمليات النقل والتداول وحتى التطبيق والصرف وتكرس امكاناتها لتقديم حلول جديدة تركز على دفع الإنتاجية وإمكانية تطوير عملية معالجة التعدين للذهب بشكل مبتكر، وأشاد بما شهده مجال التعدين فى مصر من تطور كبير والذى جذب الشركات المختلفة للعمل والاستثمار فى مجال الثروة المعدنية فى مصر.

وخلال اللقاء، تم الاتفاق على تشكيل مجموعة عمل لدراسة جدوى تنفيذ مشروع مصنع إنتاج مركب السيانيد صوديوم، والإجراءات والخطوات اللازمة، ومناقشة الموقع المقترح لتنفيذ المشروع بالقرب من مناطق تعدين الذهب بالصحراء الشرقية، بالإضافة إلى قربه من مصادر المواد الخام الرئيسية المستخدمة فى إنتاج مركب السيانيد صوديوم، فضلاً عن بحث التكنولوجيات المستخدمة واحتياجات السوق المحلى من المنتج وإمكانية التصدير والتسويق.

اقتصادية قناة السويس تعلن افتتاح أحد خطوط إنتاج مصنع «ميديا» الصيني في «تيدا»

شهد وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، الاحتفال بتدشين خط إنتاج غسالات الأطباق لمصنع ميديا الصيني Midea داخل منطقة تيدا- مصر للتعاون الاقتصادي، بمنطقة السخنة المتكاملة التابعة للهيئة، بحضور إبراهيم عبد الخالق نائب رئيس الهيئة للاستثمار وعلاء عبدالكريم مستشار رئيس الهيئة لشئون الضرائب والجمارك.

يأتي ذلك استكمالاً لنجاح الجولة الترويجية لوفد الهيئة للصين خلال مايو الماضي، والتي تضمنت زيارة المقر الرئيسي لشركة ميديا لصناعات الأجهزة الكهربائية بمدينة جوانزو الصينية، والاتفاق على الافتتاح الرسمي لخط الإنتاج وإطلاق أول منتج بأياد مصرية خلال أغسطس الجاري للتصدير للسوق المحلي والخارجي، بحسب بيان صحفي.

وخلال الاحتفال بتدشين خط الإنتاج الجديد للشركة في توسعاتها داخل المنطقة، أعرب رئيس المنطقة الاقتصادية، عن سعادته البالغة بتواجد الشركة بالمنطقة وتشغيل الخط الإنتاجي لغسالات الأطباق الجديد، بهدف سد احتياجات السوق المحلي من الأجهزة المنزلية والتصدير للأسواق العالمية، مشيرًا إلى الدور الذي يلعبه الموقع الاستراتيجي للمنطقة الاقتصادية والتكامل بين المناطق الصناعية والموانئ التابعة للهيئة الذي يسمح بتيسير التصدير للمنتجات والسلع لمختلف الأسواق خاصة في ظل ما تتمتع به الهيئة من مزايا اتفاقيات التجارة الحرة والدولية مع العديد من دول العالم، مؤكدًا على مواصلة تقديم المنطقة الاقتصادية الدعم الكامل لجميع المستثمرين العاملين في نطاقها من خلال حزمات مختلفة من الحوافز الاستثمارية المالية وغير المالية.

رئيس القابضة للمياه: جائزة التميز فرصة حقيقية لتطوير الموارد البشرية وتحسين الأداء

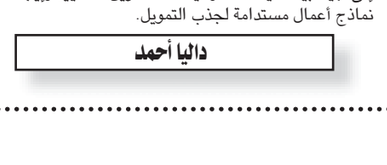

تابع المهندس ممدوح رسلان، رئيس الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، والدكتور صلاح بيومي نائب رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، آخر تطورات موقف المشاركين في جائزة التميز الداخلي للشركة القابضة من مراكز خدمة العملاء والخطوط الساخنة.

وأكد رسلان، في بيان، أن جائزة التميز الداخلي التي أطلقت بالشراكة مع وزارة التخطيط ممثلة في إدارة جائزة مصر للتميز الحكومي، هي فرصة حقيقية لتطوير المورد البشري، وتحسين الأداء على مستوى الفرد والشركة، وبناء كوادر متميزة وفقا لتقييم فعلي ومعايير محددة، وتأثير وفاعلية التميز في تقديم الخدمات ومردوده على رضا المواطنين.

ومن جانبه، قال الدكتور صلاح بيومي، نائب رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، إن الشركة حريصة على تطبيق هذا المشروع للوقوف على نقاط التميز الحالية وتطويرها، وتعزيز روح الابتكار والابداع والمكافأة على التميز، ونشر ثقافة الجودة والتميز، تحقيق معدلات أفضل لرضا المواطنين.

التخطيط تبحث المشاركة في قمة مخاطر الاستثمار بأفريقيا

التقى أحمد كمالي نائب وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مع أماني عصفور رئيس مجلس الأعمال الأفريقي، وأدوجا أدجي رئيس ومؤسس مجموعة "الابتكار والمعلومات للأعمال الناشئة"، وذلك لبحث سبل تعاون الوزارة كأول جهة حكومية بمؤتمر قمة مخاطر الاستثمار في أفريقيا والامتثال لها والمقرر عقدة على مدار يومي ٢-٣ من أكتوبر القادم، وشارك بالاجتماع سها أبو شقرة المساعد التنفيذي بمجلس الأعمال الأفريقي.

وخلال اللقاء، أكد كمالي أهمية منظمة مجلس الأعمال الأفريقي باعتبارها منظمة غير حكومية لتشجيع الروابط الاقتصادية بين الدول الأفريقية وبعضها وخاصة مع القطاع الخاص، مشيرًا إلى أهمية عمل المجلس نظرًا لضعف الروتبط الاقتصادية والتنموية في القارة الأفريقية، مؤكدًا اهتمام مصر بتوسيع دورها الاقتصادي من خلال التجارة والاستثمار بينها وبين الدول الأفريقية.

وأشار إلى أن مجموعة "الابتكار والمعلومات للأعمال الناشئة"، تنوي عقد مؤتمرها السنوي في مصر لأول مرة تحت عنوان "قمة مخاطر الاستثمار في أفريقيا والامتثال لها" في مصر أكتوبر القادم، موضحًا أن اختيار مصر لعقد المؤتمر يرجع لثقل مكانة مصر بين أشقائها من الدول الأفريقية وموقعها المتميز في قلب أفريقيا، فضلا عن كونها رئيسة مؤتمر الأطراف في دورته الـ٢٧ بالإنابة عن القارة الأفريقية.

دالیا أحمد

قطار الرقمنة يصل محطة الاستثمار وتأسيس الشركات

"تجربة حية" لتأسيس أول شركة إلكترونياً عبر المنصة الرقمية لهيئة الاستثمار بحضور رئيس الوزراء

تأسيس شركة دمياط لإنتاج الأمونيا الخضراء بالمنطقة الحرة العامة بدمياط كأول شركة تؤسس إلكترونياً في مصر

بعد أيام من إعلان الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة إطلاق المنصة الإلكترونية لتأسيس الشركات خلال أيام قليلة ، شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، افتراضياً من مقر الحكومة بمدينة العلمين الجديدة، "تجربة حية" لتأسيس أول شركة إلكترونياً عبر المنصة الرقمية للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، حيث شارك عبر تقنية الفيديو كونفرانس، المهندس طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية، والمستشار عمر مروان، وزير العدل، والدكتورة منال عوض محافظ دمياط، و حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة.

وأكد رئيس الوزراء أهمية تأسيس الشركات عبر منصة إلكترونية موحدة، مشيراً إلى أنها كانت أحد أهم قرارات اجتماع المجلس الأعلى للاستثمار الذي عُقد في مايو الماضي، برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي، معتبراً أنه تم تنفيذها في وقت قياسي، وتمثل نقلة نوعية، حيث تُضفي قدراً أكبر من مرونة الإجراءات بما يعزز خطط الدولة نحو تهيئة مناخ جاذب للاستثمار.

ووجه مدبولي بضرورة الترويج لهذه الخدمة المهمة على نطاق أوسع، لتعريف المستثمرين بالخطوات اللازمة للدخول إلى المنصة الالكترونية، واتباع كافة الخطوات وصولا إلى تأسيس الشركة إلكترونيا، والتيسير عليهم، كما شدد على أهمية استمرارية هذه الخدمة المهمة، وتوفير سُبل الدعم الفني لتلافي أية مشكلات.

وفي تجربة عملية قامت الهيئة بإتمام تأسيس شركة دمياط لإنتاج الأمونيا الخضراء بالمنطقة الحرة العامة بدمياط، كأول شركة تُؤسس إلكترونيًا في مصر، ضمن المرحلة الأولى لخدمة تأسيس الشركات بشكل متكامل عبر البوابة الالكترونية للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (www.gafi.gov.eg)، حيث قامت بعرض إجراءات التأسيس وكيل المؤسسين في الشركة.

من جانبه ، أكد حسام هيبة أن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، تكون بهذه الخطوة قد أطلقت خدمة تأسيس الشركات إلكترونيًا بشكل كامل، في إطار جهودها للتيسير على المستثمرين، وتطبيق أعلى درجات الشفافية، موضحاً أن المستثمر يستطع بداية من اليوم تأسيس شركته وسداد كافة الرسوم إلكترونيًا باستخدام التوقيع الإلكتروني، على أن تقوم الهيئة العامة للاستثمار بإنهاء باقي إجراءات التأسيس مع الجهات الخارجية المرتبطة بتأسيس الشركات، ثم إرسال الوثائق الخاصة بالشركة للمستثمر عن طريق البريد.

وقال هيبة إن إطلاق خدمة التأسيس عبر البوابة الإلكترونية جزء من خطط الهيئة لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستثمرين، والالتزام بأعلى بمعايير التنافسية والشفافية، مشيرًا إلى أن المستثمرين لن يواجهوا أي مظهر من مظاهر البيروقراطية مجددًا، وذلك دون تحمل أي عبء إضافي، حيث تتساوى تكلفة التأسيس الإلكتروني مع تكلفة التأسيس عبر مراكز خدمات المستثمرين التي تغطي كافة أنحاء الجمهورية.

وأضاف الرئيس التنفيذي للهيئة أن التأسيس الإلكتروني للشركات سيسهم في تحقيق قفزة لترتيب مصر في مؤشرات التنافسية وسهولة الأعمال وغيرها من المؤشرات والتقارير المهتمة ببيئة الاستثمار.

وأضاف أن البوابة الإلكترونية للهيئة العامة للاستثمار تتيح الإرشادات الخاصة بالتأسيس، بالإضافة إلى تعريف المستثمر بطبيعة الشركة الملائمة لنشاطه والمستندات والرسوم المطلوبة ومدة أداء الخدمة، ويمكن للمُستثمر متابعة حالة الطلب عبر بوابة الهيئة أو البريد الإلكتروني.

وعن إجراءات الإقامة للأجانب، قال إنه تم تحديد ١٠ أيام كحد أقصى للرد وفي حالة عدم الرد تعتبر الإجابة بالقبول والموافقة ، مشيرا إلى أنه تم فتح عمل مناطق حرة خاصة خدمية، مشيرًا إلى أن ذلك يسهم في جذب الاستثمارات.

حل العقبات أمام الاستثمار

وأكد حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، أن الحكومة المصرية جادة في العمل على حل أية مشاكل أو عقبات تواجه المستثمرين، وكشف هيبة أن وحدة حل مشاكل المستثمرين بمجلس الوزراء، منذ يونيو ٢٠٢٢ حتى مايو ٢٠٢٣ تم التعامل مع ١٩٤٩ شكوى، ١٤٢١ شكوى تم التعامل وفحصها وإفادة المستثمر بها منها ٧٥٪ كانت لصالح المستثمر.

وأضاف: بعض المشاكل المعروضة علينا منذ تواجه المستثمر منذ التسعينات، ونعمل على حلها بشكل فوري، مشيرًا إلى أنه لا يتم العمل على حل مشكلة المستثمر صاحب المشكلة فقط، ولكن العمل على إزالة هذه المشكلة تماما حتى لا تواجه مستثمر آخر.

واستكمل بقوله أن المستثمر يحتاج لمنظومة ضريبية واضحة، وهو ما تعمل عليه وزارة المالية تنفيذا للقرارات الصادرة عن المجلس الأعلى للاستثمار.

> **حسام هيبة: المستثمر يحتاج لمنظومة ضريبية واضحة والحكومة جادة فى إزالة المشاكل**

مدبولي: خطوة تضفي قدراً أكبر من مرونة الإجراءات وتيعزز خطط الدولة لجذب الاستثمار

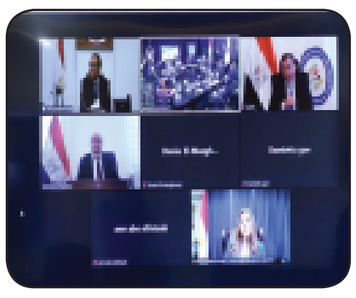

وقال حسام هيبة، إن عملية الترويج للاستثمار في مصر تتطلب تضافر الجهود، وتجعل القطاع الخاص له الريادة في الترويج، القطاع الخاص في مصر له تواجد في الاقتصاد الوطني منذ سنوات عديدة وله ثقله في الخريطة العالمية، ودوره مهم في عملية الترويج للاستثمار في مصر.

وأضاف، أنه منذ تولي المهمة تم البدء في وضع نظرة الهيئة لمجال الاستثمار في مصر، وبدأنا في دراسة الأطر العامة التي وضعتها الدولة المصرية وعلى رأسها رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ والوضع الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية العالمية، وتم وضع خطة بهدف الاستثمار المستدام، لخلق فرص عمل وتوطين الصناعة وإشراك القطاع الخاص وغير ذلك.

واستكمل أنه تم حصر إمكانيات مصر وميزاتها التنافسية الحقيقية، وبعد إجراء العديد من الدراسات تم كذلك تحديد التحديات للعمل على تذليلها، كما تم إطلاق منتدى الأعمال وتم دعوة مؤسسات الأعمال ومجتمع الأعمال في مصر، ووضعنا أجندة أعمال والاجتماع بشكل دوري للاستماع للجميع ومعرفة التحديات والعمل على حلها وإزالة المعوقات.

وأشار كذلك إلى أنه تم النظر لجميع القطاعات الاقتصادية في مصر، والعمل على اقتراح التعديلات اللازمة سواء كانت قانونية أو إدارية لسرعة الانجاز وإزالة أية تحديات وكان على رأسها القطاع العقاري وقطاع الصناعة، وغيرها من القطاعات.

كما تم تشكيل لجنة تحت مسمى "لجنة المبادىء" تتكون من هيئة التنمية الصناعية ورئيس مصلحة الضرائب والجمارك بالإضافة للهيئة، ودورها العمل على أيه مشاكل تواجه المستثمرين في قطاع الصناعة، وتم إرساء بعض المبادىء على رأسها تعميم أية قرار يصدر عن اللجنة إذا ثبت نجاح هذا القرار في حل مشكلة بعينها.

جذب الاستثمارات

من جانبه ، أكد الدكتور علاء عز الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية، أن أى دولة يتوجهون لها بالزيارة تدرس جيدا الوضع الاقتصادى فى مصر وما يحدث من نقلة نوعية حصلت وخاصة مع تولي الرئيس السيسي رئاسة المجلس الأعلى للاستثمار وإصدار الرخصة الذهبية.

وشدد الدكتور علاء عز في تصريحات له على أهمية الرخصة الذهبية التي أصبحت آلية لكل المستثمرين وليس القطاعات الاستراتيجية لجذب الاستثمارات، فضلا عن متابعة الجزء الخاص بسياسة ملكية الدولة والصناعات التي تتخارج منها الدولة، والقانون الجديد الذي يساوي بين الشركات المملوكة للدولة في الحوافز والرسوم والقطاع الخاص، وشراكة الحكومة والقطاع الخاص والاستثمار في مجال البنية التحتية.

وأوضح، أن مصر تسعى من خلال مئات التعديلات التشريعية والاجرائية أنها تيسر مناخ الأعمال، لفت إلى توجيه الرئيس السيسي بإنشاء الشركات أون لاين والحكومة الالكترونية ميزتها أنها ابعدت الموظف الذي قد يعرقل العمل الاستثماري ويجعل مناخ أداء الأعمال أفضل كثيرا، متوقع تقدم مصر في ترتيب جذب الاستثمار بكل الاصلاحات التي نفذت.

خطوات وإجراءات

وتتيح البوابة الإلكترونية للهيئة العامة للاستثمار الإرشادات الخاصة بتأسيس الشركات ، بالإضافة إلى تعريف المستثمر بطبيعة الشركة الملائمة لنشاطه والمستندات والرسوم المطلوبة ومدة أداء الخدمة، ويمكن للمُستثمر متابعة حالة الطلب عبر بوابة الهيئة أو البريد الإلكتروني.

وقبل البدء في إجراءات التأسيس يتم تجهيز كافة البيانات والمستندات المطلوبة حسب الشكل القانوني للشركة ، ويتم استخراج توقيع إلكتروني من خلال إحدى شركات التوقيع الالكتروني المرخص لها من هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات ، وهي شركة ايجيبت تراست وشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي .

وللبدء في إجراءات التأسيس يتم إتباع مجموعة من الإجراءات ، تشمل :

التسجيل وإنشاء حساب ومساحة عمل خاصة بالمستخدم على البوابة الإلكترونية للهيئة.

اختيار الشكل القانوني المناسب واستعراض الإجراءات والمستندات والرسوم المطلوبة وزمن أداء الخدمة وبدء تقديم طلب التأسيس

ملء بيانات الشركة (اسم الشركة- المساهمين- النشاط- الموقع- مجلس الإدارة) وتحميل المستندات المطلوبة وإرسال الطلب للمراجعة ويمكن متابعة حالة الطلب من خلال مساحة العمل الخاصة بالمستخدم والاشعارات المرسلة بالبريد الإلكتروني.

وسداد رسوم التأسيس الخاصة بكافة الجهات المشاركة في أداء الخدمة دفعة واحدة باستخدام بطاقة الائتمان الخاصة بالمستخدم.

توقيع المستخدم إلكترونيا على عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة باستخدام التوقيع الإلكتروني من خلال البوابة.

توقيع المستخدم إلكترونيا على محضر توثيق عقد التأسيس الصادر من مصلحة الشهر العقاري باستخدام الوقيع الالكتروني.

تتولى الهيئة إنهاء باقي إجراءات التأسيس نيابة عن العميل (تصديق نقابة المحامين- موافقة هيئة الرقابة المالية- الاتحاد العام للغرف التجارية- القيد بالسجل التجاري- استخراج البطاقة الضريبية- فتح الملف التأميني) وتسليم المخرجات بالبريد.

وهناك مستندات مطلوبة في خدمات تأسيس الشركات ، بالنسبة ل»شركة الشخص الواحد « وهي أحدث الأشكال القانونية للشركات فى القانون المصري ، استثناء من حكم المادة ٥٠٥ من القانون المدني التى توجب ان تتكون الشركة من شريكين على الأقل ، يجوز لكل شخص طبيعي ، أو اعتباري في حدود الأغراض التي أنشئ من أجلها ، أن يؤسس بمفرده شركة من شركات الشخص الواحد ، وتكون هذه الشركة محدودة المسئولية ، وألا يقل رأس المال عن خمسين ألف جنية مصري

أما النوع الثاني فهو «شركة مساهمة - التوصية بالأسهم « ، ويتم تعريف الشركة المساهمة وفقا للمادة ٢ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الذكر على أنها «شركة ينقسم رأس مالها الى اسهم متساوية القيمة يمكن تداولها على الوجه المبين في القانون وتقتصر مسئولية المساهم على اداء قيمة الاسهم التي اكتتب فيها ولا يسأل عن ديون الشركة الا في حدود ما اكتتب فيه من اسهم . ويكون للشركة اسم تجارى يشتق من الغرض من انشائها ويجوز أن يتضمن الاسم التجاري للشركة اسما أو لقبا لواحد أو أكثر من مؤسسيها . ويجوز طرح أسهمها للاكتتاب العام ويجوز أن تقيد في البورصة المصرية ويجب أن تقيد أسهمها لدى شركات الايداع والقيد المركزي ، ويتم تأسيسها بالهيئة وفقا لأحكام قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ أو القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، ولا يقل عدد المؤسسين في الشركات المساهمة عن ثلاثة -وكمبدأ عام لا يقل رأسمالها المصدر عن ٢٥٠ الف جنية مصري يسدد منها ١٠ ٪ عند التأسيس.

اسامة المنياوى

الإسكان: الانتهاء بنسبة ١٠٠٪ من سد جرانيوس نيريري بتنزانيا، و٧٠٪ من محطته الكهرومائية

تفقد وزير الإسكان، الدكتور عاصم الجزار، سير العمل بمشروع سد ومحطة "جوليوس نيريري" الكهرومائية، والذي تُنفذه التحالف المصري لشركتي "المقاولون العرب - السويدى إليكتريك"، على نهر روفيجى، بتنزانيا، ويرافقه السفير شريف عبد الحميد إسماعيل، سفير مصر بتنزانيا، واللواء محمود نصار، رئيس الجهاز المركزى للتعمير، والمهندس أحمد العصار، رئيس مجلس إدارة شركة المقاولون العرب، والمهندس أحمد السويدى، الرئيس التنفيذى لشركة السويدي إلكتريك، ومسئولو التحالف.

وأكد وزير الإسكان أن الدولة المصرية تولى اهتماما كبيرا بتنفيذ هذا المشروع الضخم، الذى يجسد العلاقات المتميزة بين مصر وتنزانيا، ويتم متابعة المشروع بشكل دورى من الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، نظراً للدور المنتظر للسد والمحطة في توفير الطاقة الكهربائية اللازمة لجمهورية تنزانيا، والسيطرة على فيضان نهر روفيجي، والحفاظ على البيئة، موضحاً أن هذا المشروع يؤكد قدرة وإمكانات الشركات المصرية في تنفيذ المشروعات الكبرى، وخاصة لأشقائنا في قارة أفريقيا.

رئيس مصلحة الجمارك: إجراءات جديدة لإعفاء شركات البترول من الغرامات

أكد الشحات غتوري، رئيس مصلحة الجمارك، أن بضائع النقل الدولي متعدد الوسائط يطبق عليها أحكام وقواعد نظام البضائع العابرة «الترانزيت» الواردة بالقانون، بحيث لا تخضع للمنع والتقييم والتفتيش عند نقاط الدخول والخروج، إلا في حالات الضرورة التي تراها المصلحة لازمة لذلك مثل حالات الاشتباه أو الإخلال بالأمن والنظام العام أو الصحة العامة، ويكون تمرير تلك الرسائل على أجهزة الفحص بالأشعة في إطار ما تحدده الجهات الرقابية والأمنية الدولية والمحلية، ولا يتم فتح تلك الرسائل إلا في الحالات التي يثبت فيها وجود كثافات أو أجسام غريبة.

وأشار «غتورى» إلى أنه تمت إضافة أنشطة جديدة تتعلق بإصلاح وتنظيف الحاويات لإعادة استخدامها مرة أخرى، لافتًا إلى أنه تم اتخاذ إجراءات جديدة لإعفاء الشركات البترولية من الغرامات وتحفيز الصادرات.

الرقابة المالية تصدر كتابًا دوريًا بشأن إجراءات تعزيز الأمن السيبراني بشركات التأمين

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور محمد فريد، الكتاب الدوري رقم ٣ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إجراءات تعزيز الأمن السيبراني بشركات التأمين، وذلك دعما للشركات للوصول إلى كافة فئات المجتمع، تحقيقا للشمول التأميني.

يأتي ذلك في إطار حرص الهيئة على تعزيز إجراءات الأمن السيبراني في قطاع التأمين المصري، وتسهيلا على الشركات حال التقدم للحصول على الترخيص لها بتقديم منتجات تأمينية إلكترونيا تطبيقا للقرار رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٢٣، بشأن الهوية الرقمية والعقود الرقمية والسجل الرقمي ومجالات استخدام التكنولوجيا المالية لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية، ومتطلبات الامتثال.

بموجب الكتاب الدوري تلتزم الشركات بالتجهيزات والبنية التكنولوجية وأنظمة المعلومات ووسائل الحماية والتأمين وفقا للقرار رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٢٣، والمتضمن أن تكون قاعدة بيانات عملاء الشركة داخل جمهورية مصر العربية، كما تلتزم الشركات باتخاذ كافة الإجراءات الواجبة لتعزيز منظومة الأمن السيبراني لديها وحماية الأنظمة والبيانات الحساسة، على أن يشمل ذلك اتباع ضوابط أمن المعلومات، وفقا للقرار رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٢٣، تقوم الشركات بإعداد دليل السياسات والإجراءات المتبعة فيما يخص أمن المعلومات.

الحصاد

الرؤية الفاتية أمام عينيك

المركزي للمحاسبات يصدر قرارا بشأن مراقبة حسابات "باكين»

أصدر الجهاز المركزي للمحاسبات، قراراً بإلغاء إسناد أعمال مراقبة حسابات شركة البويات والصناعات الكيماوية - باكين، إلى إدارة مراقبة حسابات القابضة للصناعات الكيماوية.

وأوضحت الشركة، في بيان لبورصة مصر، أن تنفيذ القرار اعتباراً من السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو الماضي (٢٠٢٣).

وكانت الجمعية العامة العادية لشركة البويات والصناعات الكيماوية - باكين، انتخبت مجلس إدارة الشركة لمدة ٣ سنوات بعد تنفيذ شركة الأصباغ الوطنية استحواذها على الشركة، وتقرر تعيين إبراهيم الصايغ رئيساً لمجلس إدارة الشركة ممثلا عن شركة الأصباغ الوطنية القابضة.

يبدأ العمل بها اعتبار من اليوم الأحد

البورصة تُقر تعديل قوائم الأوراق المالية المسموح بمزاولة الأنشطة المتخصصة عليها

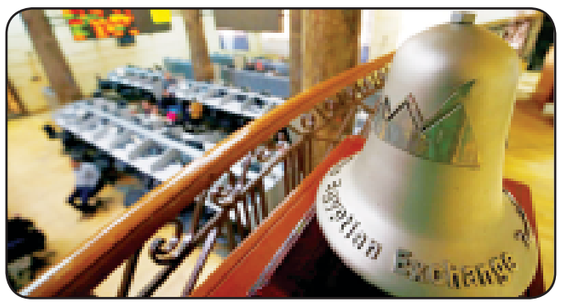

قررت البورصة المصرية تعديل قوائم الأوراق المالية المسموح بمزاولة الأنشطة المتخصصة عليها اعتبارا من اليوم الأحد الموافق ٢٠٢٣/٨/١٣ مع الاخذ فى الاعتبار المدد المنصوص عليها بمتن الإعلان .

وأشارت البورصة في بيان، إلى أن ذلك يأتي فى إطار المراجعة الدورية التى تقوم بها البورصة المصرية فى ضوء اعتماد الهيئة العامة للرقابة المالية لمعايير الأوراق المالية المسموح بمزاولة الأنشطة المتخصصة عليها (التداول فى ذات الجلسة - شراء الأوراق المالية بالهامش - اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع) وقرارات رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية أرقام ٦٢٠ لسنة ٢٠٢٠ و٦٢٢ لسنة ٢٠٢٠ و٦٢٣ لسنة ٢٠٢٠ و٩٢ لسنة ٢٠٢١ و١٣١ لسنة ٢٠٢٣ .

وبحسب البيان، جاءت التعديلات على النحو التالي:

• القائمة الأولى (أ) : تتكون من عدد ١٢٨ ورقة مالية وهى القائمة التي يسمح بمزاولة التداول فى ذات الجلسة عليها وكذلك التعامل عليها بالهامش وقبولها كضمان حتى نسبة ١٠٠٪ من قيمتها السوقية وتكون هى السوق النشط وذلك وفقا للمعايير التالية:

١. ألا يقل رأس المال السوقي للأسهم حرة التداول عن ٠,٠٠٢ من مجموع رأس المال السوقي للأسهم حرة التداول خلال فترة الدراسة.

٢. ألا يقل عدد أيام التداول على السهم عن نسبة ٩٥٪ من إجمالي عدد أيام التداول الفعلية فى السوق خلال فترة الدراسة.

٣. ألا يقل المتوسط اليومى لعدد شركات السمسرة المتعاملة على السهم عن نسبة ١٠٪ من المتوسط اليومي لعدد شركات السمسرة المتعاملة فى السوق خلال فترة الدراسة.

٤. ألا يقل المتوسط اليومي لعدد المتعاملين على السهم عن نسبة ٠,٣٪ متعامل يومياً من المتوسط اليومي لعدد العملاء المتعاملين في السوق خلال فترة الدراسة.

٥. ألا يقل معدل الدوران للأسهم حرة التداول عن ٢٠٪ خلال فترة الدراسة.

أو ألا يقل متوسط قيمة تداول السهم اليومي لتداول إجمالي الأسهم.

• القائمة الثانية (ب) : تتكون من عدد ٣٩ ورقة مالية وهى القائمة التي يسمح بمزاولة التداول فى ذات الجلسة عليها وكذلك التعامل عليها بالهامش وقبولها كضمان حتى نسبة ٨٠٪ من قيمتها السوقية وتكون هى السوق متوسط النشاط وذلك وفقا للمعايير التالية:

١. ألا يقل رأس المال السوقي للأسهم حرة التداول عن ٠,٠٠٠٥ من مجموع رأس المال السوقي للأسهم حرة التداول خلال فترة الدراسة.

٢. ألا يقل عدد أيام التداول على السهم عن نسبة ٧٥٪ من إجمالي عدد أيام التداول الفعلية في السوق خلال فترة الدراسة.

٣. ألا يقل المتوسط اليومى لعدد شركات السمسرة المتعاملة على السهم عن نسبة ٣٪ من المتوسط اليومي لعدد شركات السمسرة المتعاملة في السوق خلال فترة الدراسة.

٤. ألا يقل المتوسط اليومي لعدد المتعاملين على السهم عن نسبة ٠,٠٣٪ متعامل يومياً من المتوسط اليومي لعدد العملاء المتعاملين في السوق خلال فترة الدراسة.

٥. ألا يقل معدل الدوران للأسهم حرة التداول عن ٢٠٪ خلال فترة الدراسة.

أو ألا يقل متوسط قيمة تداول السهم اليومي عن ٠,٠٠١ من المتوسط اليومي لتداول إجمالي الأسهم.

• القائمة الثالثة (أخرى) : يدرج بها الأوراق المالية المقيدة التي لا تتوافر فيها المعايير الكمية والنوعية للإدراج بأى من القائمتين (أ) أو (ب).

وللجنة المُختصة في أي وقت النظر في نقل أيًا من الأوراق المالية المدرجة بقوائم الأوراق المسموح بمزاولة الآليات والأنشطة المتخصصة عليها بين تلك القوائم أو استبعادها بناء على تقديرها لأثر أيا مما يلي على استقرار المعاملات في السوق:

١-صدور قرارات من لجنة القيد بالبورصة ضد الشركة المصدرة نتيجة مخالفات من جانبها آخر ستة أشهر وعلى الأخص الإفصاحات المرتبطة بالقوائم المالية.

٢-رصد مخالفات للتداول مثل مخالفات الباب الحادي عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال خاصة في حال مشاركة أيًا من مسئولي الشركة المصدرة أو أشخاص مرتبطة بهم في تلك المخالفات خلال آخر ستة أشهر.

٣-تحريك دعاوى جنائية من الهيئة العامة للرقابة المالية ضد أيًا من مسئولي تلك الشركات تتعلق بالتلاعب على أوراقها المالية.

٤-عدم التزام الشركة المقيد أوراقها المالية بسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال المهلة التي تحددها البُورصة بتعيين راعي رسمي.

-لا يسمح بمزاولة اى انشطة متخصصة على الأوراق المالية بخلاف المدرجة على القائمتين (أ) و (ب) وذلك وفق الضوابط التالية:-

المتوسط اليومي لعدد شركات السمسرة المتعاملة في السوق خلال فترة الدراسة.

٤. ألا يقل المتوسط اليومي لعدد المتعاملين على السهم عن نسبة ٠,١٪ متعامل يوميا من المتوسط اليومي لعدد العملاء المتعاملين في السوق خلال فترة الدراسة.

٥. ألا يقل معدل الدوران للأسهم حرة التداول عن ١٠٪ خلال فترة الدراسة.

أو ألا يقل متوسط قيمة تداول السهم اليومي عن ٠,٠٠٠٥ من المتوسط اليومي لتداول إجمالي الأسهم.

-وتضاف وثائق صناديق المؤشرات المتداولة الى القائمة.

• القائمة الثالثة (أخرى) : يدرج بها الأوراق المالية المقيدة التي لا تتوافر فيها المعايير الكمية والنوعية للإدراج بأى من القائمتين (أ) أو (ب).

وللجنة المُختصة في أي وقت النظر في نقل أيًا من الأوراق المالية المدرجة بقوائم الأوراق المسموح بمزاولة الآليات والأنشطة المتخصصة عليها بين تلك القوائم أو استبعادها بناء على تقديرها لأثر أيا مما يلي على استقرار المعاملات في السوق:

١-صدور قرارات من لجنة القيد بالبورصة ضد الشركة المصدرة نتيجة مخالفات من جانبها آخر ستة أشهر وعلى الأخص الإفصاحات المرتبطة بالقوائم المالية.

٢-رصد مخالفات للتداول مثل مخالفات الباب الحادي عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال خاصة في حال مشاركة أيًا من مسئولي الشركة المصدرة أو أشخاص مرتبطة بهم في تلك المخالفات خلال آخر ستة أشهر.

٣-تحريك دعاوى جنائية من الهيئة العامة للرقابة المالية ضد أيًا من مسئولي تلك الشركات تتعلق بالتلاعب على أوراقها المالية.

٤-عدم التزام الشركة المقيد أوراقها المالية بسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال المهلة التي تحددها البُورصة بتعيين راعي رسمي.

-لا يسمح بمزاولة اى انشطة متخصصة على الأوراق المالية بخلاف المدرجة على القائمتين (أ) و (ب) وذلك وفق الضوابط التالية:-

١-يسمح بمزاولة آلية التداول فى ذات الجلسة على جميع الأوراق المالية المدرجة بقوائم الأنشطة المتخصصة "أ" و"ب"، مع إعطاء شركات السمسرة الحق في تحديد قائمة الأوراق المالية التي تسمح بالتعامل عليها بتلك الآلية من بين الأوراق المالية المدرجة بتلك القوائم.

٢-يسمح بمزاولة عمليات الشراء بالهامش على الأوراق المالية المدرجة بالقوائم (أ) و (ب) وأن تقبل الأوراق المالية المدرجة بالقائمة (أ) كضمان للتعامل بالهامش حتى نسبة ١٠٠٪ من قيمتها السوقية وتقبل المدرجة بالقائمة (ب) حتى نسبة ٨٠٪ من قيمتها السوقية وذلك كله وفق تحليل المخاطر لدى كل شركة سمسرة حاصلة على موافقة الهيئة على مزاولة عمليات شراء الاوراق المالية بالهامش.

٣-يكون للجنة المُختصة إجراء مُراجعات لما هو مُدرج بالقوائم دوريًا وكلما دعت الحاجة لذلك وبحد أقصى مرة كل ستة أشهر، ويتم نشر ما يصدر من قرارات وفق أحكام هذا القرار من خلال الوسائل المعدة لذلك بالبورصة فور صدورها، ويتم إبلاغ الهيئة العامة للرقابة المالية.

وذلك دون الإخلال بالأحكام والضوابط الواردة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٤ بشأن تنظيم مزاولة شركات السمسرة في الأوراق المالية وأمناء الحفظ لعمليات شراء الأوراق المالية بالهامش المعدل بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٧٢ لسنة ٢٠٢٢ الصادر في تاريخ ٢٠٢٢/٠٨/٣١ والمنشور بالوقائع المصرية في ٢٠٢٢/٠٩/١٤.

٤-تدرج أسهم الطروحات الجديدة ضمن القوائم (أ) و (ب) اعتبارا من أول جلسة تداول لها عقب تنفيذ الطرح متى استوفت معايير كمية تقارن مع مناظرة لمعايير تحديد القوائم (أ) و (ب) عن فترة ستة أشهر سابقة لتاريخ تنفيذ الطرح على النحو التالي:

١. أن يكون رأس المال السوقي للأسهم حرة التداول المطروحة يقع ضمن نطاق أعلى ٣٠٪ من الترتيب التنازلي للأوراق المالية المدرجة في القائمة المرشح الانضمام إليها.

٢. أن يكون عدد شركات السمسرة المشاركة في جانب الطلب في عملية الطرح العام يقع ضمن نطاق أعلى ٣٠٪ من الترتيب التنازلي لأعداد شركات السمسرة التي تم التداول من خلالها على الأوراق المالية المدرجة في القائمة المرشح الانضمام إليها.

٣. أن يكون عدد المساهمين المشاركين في الطرح لايقل عن ثلاثة أضعاف الحد الأدنى الواجب توافره ضمن شروط القيد.

٥-يكون للجنة المختصة بالبورصة أن تدرج أسهم الطروحات الجديدة – التي تتم خلال الثلاثة أشهر الأولى من فترة المراجعة الدورية متى أستوفت المعايير المعتمدة حسب قوائم الأنشطة المتخصصة بناء على دراسة أول (٢٠) جلسة تداول فعلى تالية لأول جلسة بدء التداول وذلك حال عدم استيفاء شروط إدراج أسهم الطروحات الجديدة أعلاه.

• قائمة الأوراق المالية المسموح عليها اجراء تعاملات اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع: وتتكون من عدد ٦٧ ورقة مالية وفقا للمعايير الكمية التالية (وذلك مع عدم الاخلال بالمعايير النوعية لاختيار الأوراق المالية المسموح بمزاولة الأنشطة المتخصصة عليها):

١. ألا يقل رأس المال السوقي للأسهم حرة التداول عن ٠,٠٠١

٢. ألا يقل عدد أيام التداول على السهم عن نسبة ٩٥٪

٣. ألا يقل المتوسط اليومي لعدد شركات السمسرة المتعاملة على السهم عن نسبة ١٠٪

٤. ألا يقل المتوسط اليومي لعدد المتعاملين على السهم عن نسبة ٠,٣٪

٥. ألا يقل معدل الدوران للأسهم حرة التداول عن نسبة ٢٠٪

أو ألا يقل متوسط قيمة تداول السهم اليومي عن ٠,٠٠١

٦. عدد أسهم الشركة المصدرة ٣٠٠ مليون فأكثر.

-وتضاف وثائق صناديق المؤشرات المتداولة الى القائمة.

وبمراعاة ما يلي:

١- السماح بالتداول فى ذات الجلسة والشراء بالهامش على الاوراق المالية المدرجة بالقائمة (أ) وبالقائمة (ب) بالنسب المقررة.

٢- الأوراق المالية التى استبعدت من القائمة (أ) والقائمة (ب) فلا يسمح بالتداول عليها فى ذات الجلسة كما لا يسمح بالتعامل عليها بالشراء بالهامش ولكن يسمح فقط بالتصرف فى الأرصدة الحالية مع اتباع الضوابط المنظمة للتعامل بالهامش.

٣- الاوراق المالية التى انتقلت بين القائمة (أ) والقائمة (ب) يسمح بالتعامل عليها بالهامش وفق النسب المنظمة لشراء الأوراق المالية بالهامش والنسب المعمول بها بشأن الضمانات المقررة لكل قائمة.

٤- عدم التقيُد بمُهلة زمنية للتوافق مع نسب الشراء بالهامش المقررة لكل قائمة حال استبعاد الورقة المالية من القائمة أو انتقالها الى قائمة أخرى.

آيه سعد الدين

لـ«تطبيق الشمول المالي»..

رئيس البورصة ووزير الرياضة يبحثان توعية الشباب داخل الأندية

التقى الدكتور أشرف صبحي، وزير الشباب والرياضة، ورامي الدكاني، رئيس مجلس إدارة البورصة، لبحث التعاون المشترك بين الطرفين.

ناقش الاجتماع سبل التعاون بين وزارة الشباب والرياضة والبورصة المصرية من خلال برامج نشر الوعي بالبورصة المصرية داخل الأندية ومراكز الشباب في ضوء توجه الدولة نحو تطبيق الشمول المالي.

أثنى وزير الشباب والرياضة على التعاون المثمر مع البورصة المصرية والسعي نحو تكثيف البرامج والمشروعات المشتركة خلال الفترة المقبلة في إطار النجاحات التي تحققت على مستوى برامج التوعية المالية التي تم تنفيذها الفترة الماضية.

وشهد اللقاء اقتراح تعميم فكرة الانتخابات الإلكترونية في الجمعيات العمومية للأندية الرياضية، وطرح شركات الخدمات الرياضية في البورصة المصرية.

من جانبه، قال رامي الدكاني، رئيس البورصة المصرية، إن هذا الاجتماع يأتي في إطار التنسيق بين البورصة المصرية ووزارة الشباب والرياضة من أجل تعزيز مساهمة منظومة سوق المال في دعم وتطوير الاستثمارات في كل المجالات الرياضية، وتمكين وزارة الشباب والرياضة من الاستفادة من الأصول الضخمة التي تمتلكها.

وأوضح «الدكاني» أن لدى شركة مصر لنشر المعلومات (المملوكة للبورصة المصرية) العديد من الحلول التقنية التي تعزز من ممارسات الحوكمة ومستويات الشفافية من خلال التمكن من انعقاد وإدارة الجمعيات العامة ومجالس الإدارة بشكل رقمي فعال وكفء، بما يعمل على توفير جزء كبير من تكاليف الانتقال والإقامة وأيضًا توفير عدد كبير من ساعات العمل المرتبطة بتلك الفعاليات بما يؤدي إلى تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.

وقال «الدكاني» إن البورصة المصرية تستهدف الوصول إلى مختلف فئات الشباب في كل مناطق الجمهورية لرفع مستوى الوعي بطبيعة عمل البورصة والدور الهام الذي تقوم به داخل المنظومة الاقتصادية للدولة، وأيضا تغيير الصورة الذهنية القديمة للبورصة وتعريف الشباب بالمزايا والعوائد التي يمكنهم تحقيقها عن طريق استثمارهم في سوق الأوراق المالية.

الرقابة المالية تقر إجراءات بلتون القابضة للاستحواذ على كاش للتمويل متناهي الصغر

أعلنت شركة بلتون المالية القابضة، حصولها على عدم ممانعة من الهيئة العامة للرقابة المالية للسير في إجراءات الفحص النافي للجهالة لشركة كاش للتمويل متناهي الصغر.

جاء ذلك في بيان للشركة إلى بورصة مصر، في ضوء توقيع الشركة مذكرة تفاهم بهدف الاستحواذ على إحدى الشركات المصرية المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر.

وكانت بلتون القابضة أعلنت الاكتتاب في كامل أسهم زيادة رأس مال الشركة البالغة ٥ مليارات سهم بقيمة ١٠ مليارات جنيه، بعد تغطية الاكتتاب في المرحلة الثانية لزيادة رأس مال الشركة بنسبة ٥,٤٩ مرة، وبلغت نسبة التخصيص ١٨,٢٢٪.

وبلغت نسبة تغطية المرحلة الأولى لزيادة رأس مال بلتون القابضة نحو ٩٧,٩٩٪ إذ تم الاكتتاب في ٤,٨٩٩ مليار سهم خلال المرحلة الأولى للاكتتاب.

وحققت بلتون المالية القابضة، خلال الربع الأول من العام الجاري، خسائر بلغت ٥٢,٠٣ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية مارس ٢٠٢٣، مقابل أرباح بلغت ٣,٨٣٥ مليون جنيه في الفترة المقارنة من ٢٠٢٢، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأقلية.

وارتفع إجمالي إيرادات الشركة إلى ١٣٦,٧٥ مليون جنيه بنهاية مارس الماضي، مقابل إيرادات قدرها ١٠٧,٢٦ مليون جنيه في الربع الأول من العام الماضي.

وعلى مستوى الأعمال المستقلة، بلغت خسائر الشركة نحو ٧١,٣٧ مليون جنيه في الربع الأول من العام الجاري، مقابل ١٨,٩٣ مليون جنيه خسائر في الفترة المقارنة من العام الماضي.

داليا احمد

أبرزهم أشرف سالمان وأحمد مروان

الرقابة المالية تعلن قائمة المرشحين لاتحاد الأوراق المالية

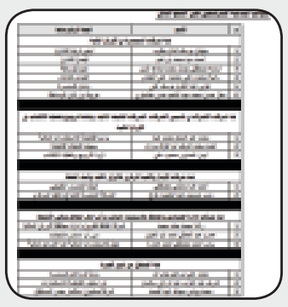

أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية، أسماء المرشحين لانتخابات مجلس إدارة الاتحاد المصري للأوراق المالية عن دورته (٢٠٢٣-٢٠٢٦)، وذلك في ضوء ما تقوم به الهيئة من إجراءات للعمل على استكمال منظومة الأنشطة غير المصرفية، والعمل على استقرار الأسواق وحماية مصالح المتعاملين بها.

وضمت القوائم المبدئية للمرشحين على فئة شركات السمسرة في الأوراق المالية كل من جيهان يعقوب، وأحمد إبراهيم، وأسامة صلاح الدين، ورانيا الجندي، وعوني عبد العزيز، ومعتز عشماوي، وبفئة شركات الاشتراك في تأسيس الشركات كل من محمد عياد، وأحمد مروان، وأيمن الصاوي، وبفئة شركات الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية وأمناء الحفظ هما ياسر زعزع، وأحمد إكرام، وبفئة شركات إدارة الصناديق والمحافظ والاستثمار المباشر ورأس المال المخاطر كل من راندا حامد، وعمرو أبو العنين، وياسر عمارة، وبفئة المستقل من ذوي الخبرة محمد جاب الله، وأشرف سالمان، ومحمد يونس.

وكانت هيئة الرقابة المالية، قد قررت تشكيل لجنة للإشراف على انتخابات مجلس إدارة الاتحاد برئاسة أشرف محمد غنيم، نائب رئيس الإدارة المركزية للإلزام، وعضوية كل من هدى علي علي العزب، مدير عام الإدارة العامة لقيد وترخيص المهنيين بالهيئة، وأحمد قطب غزولي، مدير إدارة مراجعة وتحقيقات سوق المال بالهيئة، وسليمان نظمي جرجس، رئيس اللجنة التأسيسية للاتحاد ويجوز للجنة الاستعانة بمن تراه من الهيئة أو الاتحاد لمعاونتها في أداء مهامها.

تتولى لجنة الإشراف مهام الإعداد للانتخابات، وتسجيل الحضور والتحقق من الالتزام بما ينص عليه النظام الأساسي للاتحاد فيما يتعلق بمن يحق لهم التصويت، وتضطلع بالإشراف على سلامة التصويت والقيام بفرز الأصوات بعد استبعاد الأصوات غير الصحيحة، وإعداد محضر بما تم في الانتخابات والأصوات الحاصل عليها كل مرشح وإعلان النتيجة، ويجوز بموافقة الهيئة إجراء الانتخابات باستخدام الأنظمة التكنولوجية المؤمنة.

ايجيترانس تبدأ عملية الدمج مع نوسكو في الربع الرابع من ٢٠٢٣

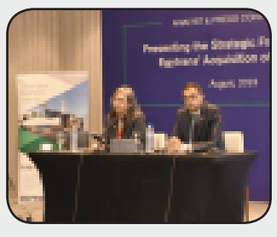

أعلنت ايجيترانس، المتخصصة في تقديم حلول النقل والخدمات اللوجستية، عن قرار المساهمين بالموافقة بالإجماع على تنفيذ استحواذ ايجيترانس على نسبة ٩٩,٩٪ من أسهم رأسمال الشركة الوطنية لخدمات النقل وأعالي البحار (نوسكو) من خلال مبادلة الأسهم، وذلك خلال اجتماع الجمعية العمومية غير العادية الذي عقد يوم ٩ من يوليو الماضي.

ويصل رأس مال الشركة، التي ستحمل اسم "ايجيترانس نوسكو" بعد الصفقة، إلى ٢٢٤,٩ مليون جنيه. وتعد تلك الصفقة بمثابة علامة فارقة تعزز من مكانة ايجيترانس السوقية وتوسيع منصتها التشغيلية للاستفادة من سوق الخدمات اللوجستية المتنامي.

• يتم الاستحواذ من خلال مبادلة الأسهم باستبدال سهم واحد من رأس مال ايجيترانس مقابل ٠,٠٤٧ سهم من رأس مال نوسكو، مع زيادة إجمالي رأس مال ايجيترانس إلى حوالي ٢٢٤,٩ مليون جنيه.

• سيمتلك مساهمي ايجيترانس الحاليين ٧٠,١٧٪ من الشركة، بينما سيمتلك مساهمي نوسكو النسبة المتبقية البالغة ٢٩,٨٣٪.

• تمت الموافقة على الصفقة بالقيمة العادلة للسهم وفقا لتقييم شركة آرتشر للاستشارات المالية بقيمة ٥٨,٣٣ جنيه مصري للسهم الواحد لشركة نوسكو، و٢,٥٩٤ جنيه مصري للسهم لشركة ايجيترانس.

• من المتوقع إتمام الصفقة في الربع الأخير من عام ٢٠٢٣. وعن الهيكل الجديد للشركة، سيستمر جمال محرم في منصب رئيس مجلس الإدارة للشركة (ايجيترانس نوسكو).

البورصة تربح ١٧,٩ مليار جنيه خلال جلسات الأسبوع الماضي.. وخبراء: تسير على النهج الصحيح

ارتفع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية "إيجي إكس ٣٠" بنسبة ١,٤٨٪ ليغلق عند مستوى ١٧٧١٠,٢٠ نقطة، خلال جلسات الأسبوع الماضي، وصعد مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة "إيجي إكس ٧٠ متساوي الأوزان"، بنسبة ١,٥٤٪ ليغلق عند مستوى ٣٥٧٩,٦٩ نقطة، وسجل مؤشر "إيجي إكس ١٠٠ متساوي الأوزان" نموًا بنسبة ١,٧٤٪ ليغلق عند مستوى ٥٢٨٧,١٠ نقطة، وسجل مؤشر "إيجي إكس ٣٠ محدد الأوزان" ش بنسبة ١,٧٥٪ ليغلق عند مستوى ٢١٤٩٩,٢٧ نقطة، وصعد مؤشر تميز بنسبة ٤,٧٢٪ ليغلق عند مستوى ٥٤٠٠,٧٣ نقطة.

رأس المال السوقي

وربح رأس المال السوقي للبورصة المصرية، نحو ١٧,٩ مليار جنيه خلال جلسات الأسبوع الماضي، ليغلق عند مستوى ١,٢٠٢ تريليون جنيه، بنسبة نمو ١,٥٪، وصعد رأس المال السوقي للمؤشر الرئيسي من ٧٦١,٨ مليار جنيه إلى ٧٧٥,٢ مليار جنيه، بنسبة نمو ١,٨٪، وقفز رأس المال لمؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة من ٢٤٠,٥ مليار جنيه إلى ٢٤٥,٢ مليار جنيه بنسبة نمو ١,٩٪.

كما ارتفع رأس المال لمؤشر الأوسع نطاقًا من تريليون جنيه إلى ١,٠٢ تريليون جنيه بنسبة نمو ١,٨٪، وصعد رأس المال السوقي لبورصة النيل من ١,٨ مليار جنيه إلى ١,٩ مليار جنيه بنسبة نمو ٢,١٪.

إجمالي قيمة التداول

وبالنسبة للتداول ارتفع إجمالي قيمة التداول بالبورصة المصرية إلى ١٣,٨ مليار جنيه خلال الأسبوع الماضي، في حين بلغت كمية التداول نحو ٤,٢١١ مليار ورقة منفذة على ٣٦٢ ألف عملية، وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها ١٣ مليار جنيه، وكمية التداول بلغت ٤,٥١١ مليار ورقة منفذة على ٣٥٧ ألف عملية خلال الأسبوع قبل الماضي، واستحوذت الأسهم على ٩٧,٦٪ من إجمالي قيمة التداول داخل المقصورة، في حين مثلت قيمة التداول للسندات نحو ٢,٤٪، وفقًا للتقرير الأسبوعي للبورصة المصرية.

ووزعت إجماليات التداول للشركات المدرجة في مؤشرات البورصة بين ٩,٧ مليار جنيه بالمؤشر الرئيسي للبورصة بحجم تداول ١,٦ مليار ورقة مالية منفذة، وعدد عمليات ١٨٦,٩ ألف عملية، وبلغت قيمة التداول بـ»إيجي إكس ٧٠» نحو ١,٧ مليار جنيه، بحجم تداول ١,٦ مليار ورقة مالية منفذة من خلال ١٠٣,٢ ألف عملية، وبلغت قيمة التداول بـ»إيجي إكس ١٠٠» نحو ١١,٤ مليار جنيه بحجم تداول ٣,٢ مليار ورقة مالية منفذة من خلال ٢٩٠,١ ألف عملية.

شهادات الإيداع الدولية

وكشف تقرير البورصة المصرية الأسبوعي، عن أرصدة الشركات من شهادات الإيداع الدولية حتى نهاية الأسبوع الماضي، إذ تراجع رصيد شهادات إيداع البنك التجارى الدولى إلى ٢١٣,٠٩٨ مليون شهادة، وإيديتا للصناعات الغذائية إلى ١٢٨,٨٦٦ مليون شهادة.

فيما استقر رصيد شهادات إيداع كل من شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير إلى ٥٨٢,٣٨٨ مليون شهادة، ومجموعة أي أف جي القابضة إلى ٣٦٩,٩٠٧ مليون شهادة، والمصرية للاتصالات عند ٢٧٣,٢٧١ مليون شهادة، وحديد عز عند ٧٣,٦٦٣ مليون شهادة.

التداول بثلاث علامات عشرية

وأعلنت البورصة المصرية عن قائمة الأوراق المالية المسموح بالتداول عليها بثلاث علامات عشرية خلال الأسبوع الجاري بناء على أسعار إغلاق الأسبوع الماضي، وضمت ٨٤ شركة، وجاءت أبرز الشركات الموجودة بالقائمة: جولدن بيراميدز بلازا، مصر الوطنية للصلب-عتاقة، اودن للاستثمارات المالية، مجموعة عامر القابضة (عامر جروب)، برايم القابضة للاستثمارات المالية، العربية لإدارة وتطوير الأصول، المطورون العرب القابضة، العرفة للاستثمارات والاستشارات.

نهاية جلسات الأسبوع

وتراجعت مؤشرات قطاعات البورصة المصرية، خلال تعاملات جلسة الخميس، نهاية جلسات الأسبوع الماضي، على رأسها خدمات النقل والشحن بنسبة ١,٨٪، أعقبه قطاع المنسوجات والسلع المعمرة بنسبة ١,١٪، يليه قطاعي العقارات، والتجارة والموزعون بنسبة ١٪، وهبط قطاع الورق ومواد التعبئة والتغليف بنسبة ٠,٩٪، وانخفض قطاعي السياحة والترفيه، والاتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات بنسبة ٠,٨٪.

وهبطت قطاعات الرعاية الصحية والأدوية، والخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، ومواد البناء، والخدمات المالية غير المصرفية بنسبة ٠,٧٪، ٠,٦٪، ٠,٥٪، ٠,٥٪، على التوالي، ثم قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ بنسبة ٠,٤٪، وأخيرًا قطاع الموارد الأساسية بنسبة ٠,٠١٪.

فيما ارتفعت قطاعات البنوك، والمقاولات والإنشاءات الهندسية، والخدمات التعليمية بنسبة ١,٣٪، ٠,٢٪، ٠,٢٪، على التوالي.

تسير على النهج الصحيح

أكد خبراء سوق المال أن البورصة المصرية تسير على النهج الصحيح نحو توسيع قاعدة العملاء وزيادة جاذب الطلب، من خلال نشر الوعي الثقافي بسوق الأوراق المالية ودور البورصة في الاقتصاد الكلي، وذلك من خلال قيمها بحملات ترويجية محليًا لاستقطاب فئات جديدة من الشباب وأصحاب الأعمال.

وقال إيهاب رشاد، محلل مالي، إن الحملة الترويجية التي تقوم بها البورصة المصرية حاليًا بمنطقة العالمين الجديدة خلال تلك الفترة فكرة تدعم نشر الوعي عن سوق المال بين فئات عديدة من المجتمع.

وأشار إلى أن تقييم الفكرة يعتمد على نتائجها سواء جذب شرائح جديدة للسوق أو زيادة عدد المتعاملين بالبورصة، مشيرا إلى أن منطقة العالمين الجديدة بالساحل الشمالي تعتبر منطقة جيدة للدعاية خلال الفترة الصيفية لأنه يجمع عددا كبيرا من المستثمرين المحتملين في نطاق واحد.

وأوضح، أن تلك الفترة تعتبر فرصة جيدة للاجتماع بفئات عديدة في نطاق واحد وعمل لقاءات للتوعية بسوق المال وبطرق الاستثمار في البورصة المصرية ومميزات الأوراق المالية بتقبل المكسب والخسارة وذلك بوجود رئيس البورصة المصرية وأعضاء من مصر المقاصة.

واعتبر أن سوق المال مازال يحتاج إلى التوسع في الترويج المحلي خلال الفترة الحالية لاستقطاب عدد أكبر من المتعاملين لأن عدد المتعاملين بسوق المال يمثل نسبة قليلة للغاية مقارنة بالكثافة السكانية للدولة فهي لا تمثل ١٪ من عدد الأفراد في حين أن هناك أسواق خارجية تمثل نسبة المتعاملين بسوق المال لديهم حوالي ٥٠٪ من مستثمريها.

وأشار إلى أن تحريك سعر الصرف ومرونته خلال الفترة الماضية رفعت عدد المتعاملين بسوق المال من ٣٠٠ ألف متعامل إلى ما يقرب من ٨٠٠ ألف حاليا باعتبار سوق المال ملاذ آمن للحفاظ على قيمة الجنيه مقابل سعر الدولار.

واعتبر أن سوق المال يحتاج حاليا إلى استقرار سعر الصرف والقضاء على الأسواق الموازية ليكون أكثر جذبا للمستثمرين الأجانب الذين يضعون نصب أعينهم استقرار سعر الصرف بالدولة التي يمكنهم ضخ استثماراتهم بها، موضحا أنه لجني ثمار الترويج الخارجي ولتحقيق هدفه لابد معه أن يستقر سعر الصرف.

وأكدت داليا السواح، محلل مالي، إن الحملات الترويجية التي تقوم بها البورصة المصرية خلال الفترة الحالية تحمل فكر جديد الغرض منه استقطاب كل فئات المجتمع العمرية والاجتماعية.

وائل خطاب

إيرادات إي إف جي القابضة ترتفع 51 ٪ بالربع الثاني من 2023

أعلنت مجموعة إي إف جي القابضة عن النتائج المالية والتشغيلية خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٣، حيث بلغت الإيرادات ٣,١ مليار جنيه، وهو نمو سنوي بمعدل ٥١٪ وذلك بفضل الأداء القوي للقطاعات الثلاثة للمجموعة: بنك الاستثمار (إي إف جي هيرميس)، و aiBANK، ومنصة التمويل غير المصرفي (إي إف جي فاينانس). ورغم ارتفاع المصروفات التشغيلية للمجموعة بمعدل سنوي ٥٣٪، إلا أن مجموعة إي إف جي القابضة حققت نموًا في الأرباح التشغيلية بمعدّل سنوي ٤٦٪ ليصل إلى ٩٨٨ مليون جنيه، مصحوبًا بنمو صافي الربح قبل خصم الضرائب بمعدل سنوي ٣٧٪ ليصل إلى ٨٤٢ مليون جنيه خلال نفس الفترة.

وبناءً على ذلك، ارتفع صافي الربح بعد خصم الضرائب وحقوق الاقلية بمعدل سنوي ٢٠٪ ليصل إلى ٤٠٥ ملايين جنيه خلال الربع الثاني من العام الجاري.

أرباح مصر للفنادق تقفز إلى 820 مليون جنيه خلال العام المالي الماضي

أظهرت المؤشرات المالية لشركة مصر للفنادق، خلال العام المالي الماضي ٢٠٢٢- ٢٠٢٣، ارتفاع أرباح الشركة بنسبة ١٣٤٪ على أساس سنوي.

وأوضحت الشركة في بيان لبورصة مصر، أنها حققت أرباحاً بلغت ٨١٩,٧٦ مليون جنيه خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٢ حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣، مقابل أرباح بلغت ٣٥٠,٦ مليون جنيه بالعام المالي السابق.

وارتفعت مبيعات الشركة خلال العام المالي الماضي إلى ٩٧٥,٩٨ مليون جنيه، مقابل مبيعات بلغت ٥٢٥,٨٤ مليون جنيه بالعام المالي السابق.

يشار إلى أن مصر للفنادق، حققت صافي ربح بقيمة ٦٥٨,٤٤ مليون جنيه خلال الفترة من يوليو إلى مارس ٢٠٢٣، مقابل أرباح بقيمة ٢٧٤,٢٦ مليون جنيه في الفترة المقارنة من العام المالي الماضي.

وارتفعت إيرادات الشركة خلال التسعة أشهر إلى ٦٨٨,٧٧ مليون جنيه، مقابل إيرادات بلغت ٣٨٩,٥٩ مليون جنيه في الفترة المقارنة من العام المالي الماضي.

«جولد مان ساكس" يشتري حصة في "كوبر للاستثمار التجاري" عبر حقوق الاكتتاب

اشترى بنك الاستثمار العالمي "جولد مان ساكس" الأمريكي، حصة في شركة "كوبر للاستثمار التجاري والتطوير العقاري"، وذلك عبر حقوق الاكتتاب التي تمنح مالكها أهلية الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال، وذلك من خلال الدخول في المرحلة الأولى للاكتتاب في زيادة رأس مال الشركة، علما بأن بنك الاستثمار العالمي "جولد مان ساكس" هو أحد المساهمين بالشركة ليرفع حصته بذلك عبر الدخول في الاكتتاب بالمرحلة الأولى.

وكانت نسبة تغطية المرحلة الأولى للاكتتاب في زيادة رأس مال شركة "كوبر للاستثمار التجاري والتطوير العقاري" قد بلغت نحو ٩٠,٤٢٪ إذ تم الاكتتا

الحصاد

الرؤية الفاتية أمام عينيك

المركزي للمحاسبات يصدر قرارا بشأن مراقبة حسابات "باكين»

أصدر الجهاز المركزي للمحاسبات، قراراً بإلغاء إسناد أعمال مراقبة حسابات شركة البويات والصناعات الكيماوية - باكين، إلى إدارة مراقبة حسابات القابضة للصناعات الكيماوية.

وأوضحت الشركة، في بيان لبورصة مصر، أن تنفيذ القرار اعتباراً من السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو الماضي (٢٠٢٣).

وكانت الجمعية العامة العادية لشركة البويات والصناعات الكيماوية - باكين، انتخبت مجلس إدارة الشركة لمدة ٣ سنوات بعد تنفيذ شركة الأصباغ الوطنية استحواذها على الشركة، وتقرر تعيين إبراهيم الصايغ رئيساً لمجلس إدارة الشركة ممثلا عن شركة الأصباغ الوطنية القابضة.

يبدأ العمل بها اعتبار من اليوم الأحد

البورصة تُقر تعديل قوائم الأوراق المالية المسموح بمزاولة الأنشطة المتخصصة عليها

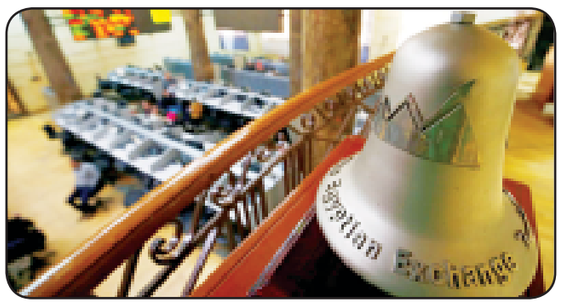

قررت البورصة المصرية تعديل قوائم الأوراق المالية المسموح بمزاولة الأنشطة المتخصصة عليها اعتبارا من اليوم الأحد الموافق ٢٠٢٣/٨/١٣ مع الاخذ فى الاعتبار المدد المنصوص عليها بمتن الإعلان .

وأشارت البورصة في بيان، إلى أن ذلك يأتي فى إطار المراجعة الدورية التى تقوم بها البورصة المصرية فى ضوء اعتماد الهيئة العامة للرقابة المالية لمعايير الأوراق المالية المسموح بمزاولة الأنشطة المتخصصة عليها (التداول فى ذات الجلسة - شراء الأوراق المالية بالهامش - اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع) وقرارات رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية أرقام ٦٢٠ لسنة ٢٠٢٠ و٦٢٢ لسنة ٢٠٢٠ و٦٢٣ لسنة ٢٠٢٠ و٩٢ لسنة ٢٠٢١ و١٣١ لسنة ٢٠٢٣ .

وبحسب البيان، جاءت التعديلات على النحو التالي:

• القائمة الأولى (أ) : تتكون من عدد ١٢٨ ورقة مالية وهى القائمة التي يسمح بمزاولة التداول فى ذات الجلسة عليها وكذلك التعامل عليها بالهامش وقبولها كضمان حتى نسبة ١٠٠٪ من قيمتها السوقية وتكون هى السوق النشط وذلك وفقا للمعايير التالية:

١. ألا يقل رأس المال السوقي للأسهم حرة التداول عن ٠,٠٠٢ من مجموع رأس المال السوقي للأسهم حرة التداول خلال فترة الدراسة.

٢. ألا يقل عدد أيام التداول على السهم عن نسبة ٩٥٪ من إجمالي عدد أيام التداول الفعلية فى السوق خلال فترة الدراسة.

٣. ألا يقل المتوسط اليومى لعدد شركات السمسرة المتعاملة على السهم عن نسبة ١٠٪ من المتوسط اليومي لعدد شركات السمسرة المتعاملة فى السوق خلال فترة الدراسة.

٤. ألا يقل المتوسط اليومي لعدد المتعاملين على السهم عن نسبة ٠,٣٪ متعامل يومياً من المتوسط اليومي لعدد العملاء المتعاملين في السوق خلال فترة الدراسة.

٥. ألا يقل معدل الدوران للأسهم حرة التداول عن ٢٠٪ خلال فترة الدراسة.

أو ألا يقل متوسط قيمة تداول السهم اليومي لتداول إجمالي الأسهم.

• القائمة الثانية (ب) : تتكون من عدد ٣٩ ورقة مالية وهى القائمة التي يسمح بمزاولة التداول فى ذات الجلسة عليها وكذلك التعامل عليها بالهامش وقبولها كضمان حتى نسبة ٨٠٪ من قيمتها السوقية وتكون هى السوق متوسط النشاط وذلك وفقا للمعايير التالية:

١. ألا يقل رأس المال السوقي للأسهم حرة التداول عن ٠,٠٠٠٥ من مجموع رأس المال السوقي للأسهم حرة التداول خلال فترة الدراسة.

٢. ألا يقل عدد أيام التداول على السهم عن نسبة ٧٥٪ من إجمالي عدد أيام التداول الفعلية في السوق خلال فترة الدراسة.

٣. ألا يقل المتوسط اليومى لعدد شركات السمسرة المتعاملة على السهم عن نسبة ٣٪ من المتوسط اليومي لعدد شركات السمسرة المتعاملة في السوق خلال فترة الدراسة.

٤. ألا يقل المتوسط اليومي لعدد المتعاملين على السهم عن نسبة ٠,٠٣٪ متعامل يومياً من المتوسط اليومي لعدد العملاء المتعاملين في السوق خلال فترة الدراسة.

٥. ألا يقل معدل الدوران للأسهم حرة التداول عن ٢٠٪ خلال فترة الدراسة.

أو ألا يقل متوسط قيمة تداول السهم اليومي عن ٠,٠٠١ من المتوسط اليومي لتداول إجمالي الأسهم.

• القائمة الثالثة (أخرى) : يدرج بها الأوراق المالية المقيدة التي لا تتوافر فيها المعايير الكمية والنوعية للإدراج بأى من القائمتين (أ) أو (ب).

وللجنة المُختصة في أي وقت النظر في نقل أيًا من الأوراق المالية المدرجة بقوائم الأوراق المسموح بمزاولة الآليات والأنشطة المتخصصة عليها بين تلك القوائم أو استبعادها بناء على تقديرها لأثر أيا مما يلي على استقرار المعاملات في السوق:

١-صدور قرارات من لجنة القيد بالبورصة ضد الشركة المصدرة نتيجة مخالفات من جانبها آخر ستة أشهر وعلى الأخص الإفصاحات المرتبطة بالقوائم المالية.

٢-رصد مخالفات للتداول مثل مخالفات الباب الحادي عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال خاصة في حال مشاركة أيًا من مسئولي الشركة المصدرة أو أشخاص مرتبطة بهم في تلك المخالفات خلال آخر ستة أشهر.

٣-تحريك دعاوى جنائية من الهيئة العامة للرقابة المالية ضد أيًا من مسئولي تلك الشركات تتعلق بالتلاعب على أوراقها المالية.

٤-عدم التزام الشركة المقيد أوراقها المالية بسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال المهلة التي تحددها البُورصة بتعيين راعي رسمي.

-لا يسمح بمزاولة اى انشطة متخصصة على الأوراق المالية بخلاف المدرجة على القائمتين (أ) و (ب) وذلك وفق الضوابط التالية:-

المتوسط اليومي لعدد شركات السمسرة المتعاملة في السوق خلال فترة الدراسة.

٤. ألا يقل المتوسط اليومي لعدد المتعاملين على السهم عن نسبة ٠,١٪ متعامل يوميا من المتوسط اليومي لعدد العملاء المتعاملين في السوق خلال فترة الدراسة.

٥. ألا يقل معدل الدوران للأسهم حرة التداول عن ١٠٪ خلال فترة الدراسة.

أو ألا يقل متوسط قيمة تداول السهم اليومي عن ٠,٠٠٠٥ من المتوسط اليومي لتداول إجمالي الأسهم.

-وتضاف وثائق صناديق المؤشرات المتداولة الى القائمة.

• القائمة الثالثة (أخرى) : يدرج بها الأوراق المالية المقيدة التي لا تتوافر فيها المعايير الكمية والنوعية للإدراج بأى من القائمتين (أ) أو (ب).

وللجنة المُختصة في أي وقت النظر في نقل أيًا من الأوراق المالية المدرجة بقوائم الأوراق المسموح بمزاولة الآليات والأنشطة المتخصصة عليها بين تلك القوائم أو استبعادها بناء على تقديرها لأثر أيا مما يلي على استقرار المعاملات في السوق:

١-صدور قرارات من لجنة القيد بالبورصة ضد الشركة المصدرة نتيجة مخالفات من جانبها آخر ستة أشهر وعلى الأخص الإفصاحات المرتبطة بالقوائم المالية.

٢-رصد مخالفات للتداول مثل مخالفات الباب الحادي عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال خاصة في حال مشاركة أيًا من مسئولي الشركة المصدرة أو أشخاص مرتبطة بهم في تلك المخالفات خلال آخر ستة أشهر.

٣-تحريك دعاوى جنائية من الهيئة العامة للرقابة المالية ضد أيًا من مسئولي تلك الشركات تتعلق بالتلاعب على أوراقها المالية.

٤-عدم التزام الشركة المقيد أوراقها المالية بسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال المهلة التي تحددها البُورصة بتعيين راعي رسمي.

-لا يسمح بمزاولة اى انشطة متخصصة على الأوراق المالية بخلاف المدرجة على القائمتين (أ) و (ب) وذلك وفق الضوابط التالية:-

١-يسمح بمزاولة آلية التداول فى ذات الجلسة على جميع الأوراق المالية المدرجة بقوائم الأنشطة المتخصصة "أ" و"ب"، مع إعطاء شركات السمسرة الحق في تحديد قائمة الأوراق المالية التي تسمح بالتعامل عليها بتلك الآلية من بين الأوراق المالية المدرجة بتلك القوائم.

٢-يسمح بمزاولة عمليات الشراء بالهامش على الأوراق المالية المدرجة بالقوائم (أ) و (ب) وأن تقبل الأوراق المالية المدرجة بالقائمة (أ) كضمان للتعامل بالهامش حتى نسبة ١٠٠٪ من قيمتها السوقية وتقبل المدرجة بالقائمة (ب) حتى نسبة ٨٠٪ من قيمتها السوقية وذلك كله وفق تحليل المخاطر لدى كل شركة سمسرة حاصلة على موافقة الهيئة على مزاولة عمليات شراء الاوراق المالية بالهامش.

٣-يكون للجنة المُختصة إجراء مُراجعات لما هو مُدرج بالقوائم دوريًا وكلما دعت الحاجة لذلك وبحد أقصى مرة كل ستة أشهر، ويتم نشر ما يصدر من قرارات وفق أحكام هذا القرار من خلال الوسائل المعدة لذلك بالبورصة فور صدورها، ويتم إبلاغ الهيئة العامة للرقابة المالية.

وذلك دون الإخلال بالأحكام والضوابط الواردة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٤ بشأن تنظيم مزاولة شركات السمسرة في الأوراق المالية وأمناء الحفظ لعمليات شراء الأوراق المالية بالهامش المعدل بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٧٢ لسنة ٢٠٢٢ الصادر في تاريخ ٢٠٢٢/٠٨/٣١ والمنشور بالوقائع المصرية في ٢٠٢٢/٠٩/١٤.

٤-تدرج أسهم الطروحات الجديدة ضمن القوائم (أ) و (ب) اعتبارا من أول جلسة تداول لها عقب تنفيذ الطرح متى استوفت معايير كمية تقارن مع مناظرة لمعايير تحديد القوائم (أ) و (ب) عن فترة ستة أشهر سابقة لتاريخ تنفيذ الطرح على النحو التالي:

١. أن يكون رأس المال السوقي للأسهم حرة التداول المطروحة يقع ضمن نطاق أعلى ٣٠٪ من الترتيب التنازلي للأوراق المالية المدرجة في القائمة المرشح الانضمام إليها.

٢. أن يكون عدد شركات السمسرة المشاركة في جانب الطلب في عملية الطرح العام يقع ضمن نطاق أعلى ٣٠٪ من الترتيب التنازلي لأعداد شركات السمسرة التي تم التداول من خلالها على الأوراق المالية المدرجة في القائمة المرشح الانضمام إليها.

٣. أن يكون عدد المساهمين المشاركين في الطرح لايقل عن ثلاثة أضعاف الحد الأدنى الواجب توافره ضمن شروط القيد.

٥-يكون للجنة المختصة بالبورصة أن تدرج أسهم الطروحات الجديدة – التي تتم خلال الثلاثة أشهر الأولى من فترة المراجعة الدورية متى أستوفت المعايير المعتمدة حسب قوائم الأنشطة المتخصصة بناء على دراسة أول (٢٠) جلسة تداول فعلى تالية لأول جلسة بدء التداول وذلك حال عدم استيفاء شروط إدراج أسهم الطروحات الجديدة أعلاه.

• قائمة الأوراق المالية المسموح عليها اجراء تعاملات اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع: وتتكون من عدد ٦٧ ورقة مالية وفقا للمعايير الكمية التالية (وذلك مع عدم الاخلال بالمعايير النوعية لاختيار الأوراق المالية المسموح بمزاولة الأنشطة المتخصصة عليها):

١. ألا يقل رأس المال السوقي للأسهم حرة التداول عن ٠,٠٠١

٢. ألا يقل عدد أيام التداول على السهم عن نسبة ٩٥٪

٣. ألا يقل المتوسط اليومي لعدد شركات السمسرة المتعاملة على السهم عن نسبة ١٠٪

٤. ألا يقل المتوسط اليومي لعدد المتعاملين على السهم عن نسبة ٠,٣٪

٥. ألا يقل معدل الدوران للأسهم حرة التداول عن نسبة ٢٠٪

أو ألا يقل متوسط قيمة تداول السهم اليومي عن ٠,٠٠١

٦. عدد أسهم الشركة المصدرة ٣٠٠ مليون فأكثر.

-وتضاف وثائق صناديق المؤشرات المتداولة الى القائمة.

وبمراعاة ما يلي:

١- السماح بالتداول فى ذات الجلسة والشراء بالهامش على الاوراق المالية المدرجة بالقائمة (أ) وبالقائمة (ب) بالنسب المقررة.

٢- الأوراق المالية التى استبعدت من القائمة (أ) والقائمة (ب) فلا يسمح بالتداول عليها فى ذات الجلسة كما لا يسمح بالتعامل عليها بالشراء بالهامش ولكن يسمح فقط بالتصرف فى الأرصدة الحالية مع اتباع الضوابط المنظمة للتعامل بالهامش.

٣- الاوراق المالية التى انتقلت بين القائمة (أ) والقائمة (ب) يسمح بالتعامل عليها بالهامش وفق النسب المنظمة لشراء الأوراق المالية بالهامش والنسب المعمول بها بشأن الضمانات المقررة لكل قائمة.

٤- عدم التقيُد بمُهلة زمنية للتوافق مع نسب الشراء بالهامش المقررة لكل قائمة حال استبعاد الورقة المالية من القائمة أو انتقالها الى قائمة أخرى.

آيه سعد الدين

لـ«تطبيق الشمول المالي»..

رئيس البورصة ووزير الرياضة يبحثان توعية الشباب داخل الأندية

التقى الدكتور أشرف صبحي، وزير الشباب والرياضة، ورامي الدكاني، رئيس مجلس إدارة البورصة، لبحث التعاون المشترك بين الطرفين.

ناقش الاجتماع سبل التعاون بين وزارة الشباب والرياضة والبورصة المصرية من خلال برامج نشر الوعي بالبورصة المصرية داخل الأندية ومراكز الشباب في ضوء توجه الدولة نحو تطبيق الشمول المالي.

أثنى وزير الشباب والرياضة على التعاون المثمر مع البورصة المصرية والسعي نحو تكثيف البرامج والمشروعات المشتركة خلال الفترة المقبلة في إطار النجاحات التي تحققت على مستوى برامج التوعية المالية التي تم تنفيذها الفترة الماضية.

وشهد اللقاء اقتراح تعميم فكرة الانتخابات الإلكترونية في الجمعيات العمومية للأندية الرياضية، وطرح شركات الخدمات الرياضية في البورصة المصرية.

من جانبه، قال رامي الدكاني، رئيس البورصة المصرية، إن هذا الاجتماع يأتي في إطار التنسيق بين البورصة المصرية ووزارة الشباب والرياضة من أجل تعزيز مساهمة منظومة سوق المال في دعم وتطوير الاستثمارات في كل المجالات الرياضية، وتمكين وزارة الشباب والرياضة من الاستفادة من الأصول الضخمة التي تمتلكها.

وأوضح «الدكاني» أن لدى شركة مصر لنشر المعلومات (المملوكة للبورصة المصرية) العديد من الحلول التقنية التي تعزز من ممارسات الحوكمة ومستويات الشفافية من خلال التمكن من انعقاد وإدارة الجمعيات العامة ومجالس الإدارة بشكل رقمي فعال وكفء، بما يعمل على توفير جزء كبير من تكاليف الانتقال والإقامة وأيضًا توفير عدد كبير من ساعات العمل المرتبطة بتلك الفعاليات بما يؤدي إلى تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.

وقال «الدكاني» إن البورصة المصرية تستهدف الوصول إلى مختلف فئات الشباب في كل مناطق الجمهورية لرفع مستوى الوعي بطبيعة عمل البورصة والدور الهام الذي تقوم به داخل المنظومة الاقتصادية للدولة، وأيضا تغيير الصورة الذهنية القديمة للبورصة وتعريف الشباب بالمزايا والعوائد التي يمكنهم تحقيقها عن طريق استثمارهم في سوق الأوراق المالية.

الرقابة المالية تقر إجراءات بلتون القابضة للاستحواذ على كاش للتمويل متناهي الصغر

أعلنت شركة بلتون المالية القابضة، حصولها على عدم ممانعة من الهيئة العامة للرقابة المالية للسير في إجراءات الفحص النافي للجهالة لشركة كاش للتمويل متناهي الصغر.

جاء ذلك في بيان للشركة إلى بورصة مصر، في ضوء توقيع الشركة مذكرة تفاهم بهدف الاستحواذ على إحدى الشركات المصرية المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر.

وكانت بلتون القابضة أعلنت الاكتتاب في كامل أسهم زيادة رأس مال الشركة البالغة ٥ مليارات سهم بقيمة ١٠ مليارات جنيه، بعد تغطية الاكتتاب في المرحلة الثانية لزيادة رأس مال الشركة بنسبة ٥,٤٩ مرة، وبلغت نسبة التخصيص ١٨,٢٢٪.

وبلغت نسبة تغطية المرحلة الأولى لزيادة رأس مال بلتون القابضة نحو ٩٧,٩٩٪ إذ تم الاكتتاب في ٤,٨٩٩ مليار سهم خلال المرحلة الأولى للاكتتاب.

وحققت بلتون المالية القابضة، خلال الربع الأول من العام الجاري، خسائر بلغت ٥٢,٠٣ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية مارس ٢٠٢٣، مقابل أرباح بلغت ٣,٨٣٥ مليون جنيه في الفترة المقارنة من ٢٠٢٢، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأقلية.

وارتفع إجمالي إيرادات الشركة إلى ١٣٦,٧٥ مليون جنيه بنهاية مارس الماضي، مقابل إيرادات قدرها ١٠٧,٢٦ مليون جنيه في الربع الأول من العام الماضي.

وعلى مستوى الأعمال المستقلة، بلغت خسائر الشركة نحو ٧١,٣٧ مليون جنيه في الربع الأول من العام الجاري، مقابل ١٨,٩٣ مليون جنيه خسائر في الفترة المقارنة من العام الماضي.

داليا احمد

أبرزهم أشرف سالمان وأحمد مروان

الرقابة المالية تعلن قائمة المرشحين لاتحاد الأوراق المالية

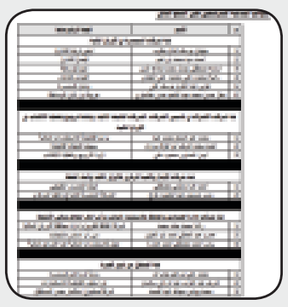

أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية، أسماء المرشحين لانتخابات مجلس إدارة الاتحاد المصري للأوراق المالية عن دورته (٢٠٢٣-٢٠٢٦)، وذلك في ضوء ما تقوم به الهيئة من إجراءات للعمل على استكمال منظومة الأنشطة غير المصرفية، والعمل على استقرار الأسواق وحماية مصالح المتعاملين بها.

وضمت القوائم المبدئية للمرشحين على فئة شركات السمسرة في الأوراق المالية كل من جيهان يعقوب، وأحمد إبراهيم، وأسامة صلاح الدين، ورانيا الجندي، وعوني عبد العزيز، ومعتز عشماوي، وبفئة شركات الاشتراك في تأسيس الشركات كل من محمد عياد، وأحمد مروان، وأيمن الصاوي، وبفئة شركات الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية وأمناء الحفظ هما ياسر زعزع، وأحمد إكرام، وبفئة شركات إدارة الصناديق والمحافظ والاستثمار المباشر ورأس المال المخاطر كل من راندا حامد، وعمرو أبو العنين، وياسر عمارة، وبفئة المستقل من ذوي الخبرة محمد جاب الله، وأشرف سالمان، ومحمد يونس.

وكانت هيئة الرقابة المالية، قد قررت تشكيل لجنة للإشراف على انتخابات مجلس إدارة الاتحاد برئاسة أشرف محمد غنيم، نائب رئيس الإدارة المركزية للإلزام، وعضوية كل من هدى علي علي العزب، مدير عام الإدارة العامة لقيد وترخيص المهنيين بالهيئة، وأحمد قطب غزولي، مدير إدارة مراجعة وتحقيقات سوق المال بالهيئة، وسليمان نظمي جرجس، رئيس اللجنة التأسيسية للاتحاد ويجوز للجنة الاستعانة بمن تراه من الهيئة أو الاتحاد لمعاونتها في أداء مهامها.

تتولى لجنة الإشراف مهام الإعداد للانتخابات، وتسجيل الحضور والتحقق من الالتزام بما ينص عليه النظام الأساسي للاتحاد فيما يتعلق بمن يحق لهم التصويت، وتضطلع بالإشراف على سلامة التصويت والقيام بفرز الأصوات بعد استبعاد الأصوات غير الصحيحة، وإعداد محضر بما تم في الانتخابات والأصوات الحاصل عليها كل مرشح وإعلان النتيجة، ويجوز بموافقة الهيئة إجراء الانتخابات باستخدام الأنظمة التكنولوجية المؤمنة.

ايجيترانس تبدأ عملية الدمج مع نوسكو في الربع الرابع من ٢٠٢٣

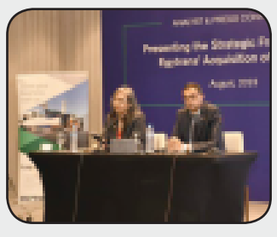

أعلنت ايجيترانس، المتخصصة في تقديم حلول النقل والخدمات اللوجستية، عن قرار المساهمين بالموافقة بالإجماع على تنفيذ استحواذ ايجيترانس على نسبة ٩٩,٩٪ من أسهم رأسمال الشركة الوطنية لخدمات النقل وأعالي البحار (نوسكو) من خلال مبادلة الأسهم، وذلك خلال اجتماع الجمعية العمومية غير العادية الذي عقد يوم ٩ من يوليو الماضي.

ويصل رأس مال الشركة، التي ستحمل اسم "ايجيترانس نوسكو" بعد الصفقة، إلى ٢٢٤,٩ مليون جنيه. وتعد تلك الصفقة بمثابة علامة فارقة تعزز من مكانة ايجيترانس السوقية وتوسيع منصتها التشغيلية للاستفادة من سوق الخدمات اللوجستية المتنامي.

• يتم الاستحواذ من خلال مبادلة الأسهم باستبدال سهم واحد من رأس مال ايجيترانس مقابل ٠,٠٤٧ سهم من رأس مال نوسكو، مع زيادة إجمالي رأس مال ايجيترانس إلى حوالي ٢٢٤,٩ مليون جنيه.

• سيمتلك مساهمي ايجيترانس الحاليين ٧٠,١٧٪ من الشركة، بينما سيمتلك مساهمي نوسكو النسبة المتبقية البالغة ٢٩,٨٣٪.

• تمت الموافقة على الصفقة بالقيمة العادلة للسهم وفقا لتقييم شركة آرتشر للاستشارات المالية بقيمة ٥٨,٣٣ جنيه مصري للسهم الواحد لشركة نوسكو، و٢,٥٩٤ جنيه مصري للسهم لشركة ايجيترانس.

• من المتوقع إتمام الصفقة في الربع الأخير من عام ٢٠٢٣. وعن الهيكل الجديد للشركة، سيستمر جمال محرم في منصب رئيس مجلس الإدارة للشركة (ايجيترانس نوسكو).

البورصة تربح ١٧,٩ مليار جنيه خلال جلسات الأسبوع الماضي.. وخبراء: تسير على النهج الصحيح

ارتفع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية "إيجي إكس ٣٠" بنسبة ١,٤٨٪ ليغلق عند مستوى ١٧٧١٠,٢٠ نقطة، خلال جلسات الأسبوع الماضي، وصعد مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة "إيجي إكس ٧٠ متساوي الأوزان"، بنسبة ١,٥٤٪ ليغلق عند مستوى ٣٥٧٩,٦٩ نقطة، وسجل مؤشر "إيجي إكس ١٠٠ متساوي الأوزان" نموًا بنسبة ١,٧٤٪ ليغلق عند مستوى ٥٢٨٧,١٠ نقطة، وسجل مؤشر "إيجي إكس ٣٠ محدد الأوزان" ش بنسبة ١,٧٥٪ ليغلق عند مستوى ٢١٤٩٩,٢٧ نقطة، وصعد مؤشر تميز بنسبة ٤,٧٢٪ ليغلق عند مستوى ٥٤٠٠,٧٣ نقطة.

رأس المال السوقي

وربح رأس المال السوقي للبورصة المصرية، نحو ١٧,٩ مليار جنيه خلال جلسات الأسبوع الماضي، ليغلق عند مستوى ١,٢٠٢ تريليون جنيه، بنسبة نمو ١,٥٪، وصعد رأس المال السوقي للمؤشر الرئيسي من ٧٦١,٨ مليار جنيه إلى ٧٧٥,٢ مليار جنيه، بنسبة نمو ١,٨٪، وقفز رأس المال لمؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة من ٢٤٠,٥ مليار جنيه إلى ٢٤٥,٢ مليار جنيه بنسبة نمو ١,٩٪.

كما ارتفع رأس المال لمؤشر الأوسع نطاقًا من تريليون جنيه إلى ١,٠٢ تريليون جنيه بنسبة نمو ١,٨٪، وصعد رأس المال السوقي لبورصة النيل من ١,٨ مليار جنيه إلى ١,٩ مليار جنيه بنسبة نمو ٢,١٪.

إجمالي قيمة التداول

وبالنسبة للتداول ارتفع إجمالي قيمة التداول بالبورصة المصرية إلى ١٣,٨ مليار جنيه خلال الأسبوع الماضي، في حين بلغت كمية التداول نحو ٤,٢١١ مليار ورقة منفذة على ٣٦٢ ألف عملية، وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها ١٣ مليار جنيه، وكمية التداول بلغت ٤,٥١١ مليار ورقة منفذة على ٣٥٧ ألف عملية خلال الأسبوع قبل الماضي، واستحوذت الأسهم على ٩٧,٦٪ من إجمالي قيمة التداول داخل المقصورة، في حين مثلت قيمة التداول للسندات نحو ٢,٤٪، وفقًا للتقرير الأسبوعي للبورصة المصرية.

ووزعت إجماليات التداول للشركات المدرجة في مؤشرات البورصة بين ٩,٧ مليار جنيه بالمؤشر الرئيسي للبورصة بحجم تداول ١,٦ مليار ورقة مالية منفذة، وعدد عمليات ١٨٦,٩ ألف عملية، وبلغت قيمة التداول بـ»إيجي إكس ٧٠» نحو ١,٧ مليار جنيه، بحجم تداول ١,٦ مليار ورقة مالية منفذة من خلال ١٠٣,٢ ألف عملية، وبلغت قيمة التداول بـ»إيجي إكس ١٠٠» نحو ١١,٤ مليار جنيه بحجم تداول ٣,٢ مليار ورقة مالية منفذة من خلال ٢٩٠,١ ألف عملية.

شهادات الإيداع الدولية

وكشف تقرير البورصة المصرية الأسبوعي، عن أرصدة الشركات من شهادات الإيداع الدولية حتى نهاية الأسبوع الماضي، إذ تراجع رصيد شهادات إيداع البنك التجارى الدولى إلى ٢١٣,٠٩٨ مليون شهادة، وإيديتا للصناعات الغذائية إلى ١٢٨,٨٦٦ مليون شهادة.

فيما استقر رصيد شهادات إيداع كل من شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير إلى ٥٨٢,٣٨٨ مليون شهادة، ومجموعة أي أف جي القابضة إلى ٣٦٩,٩٠٧ مليون شهادة، والمصرية للاتصالات عند ٢٧٣,٢٧١ مليون شهادة، وحديد عز عند ٧٣,٦٦٣ مليون شهادة.

التداول بثلاث علامات عشرية

وأعلنت البورصة المصرية عن قائمة الأوراق المالية المسموح بالتداول عليها بثلاث علامات عشرية خلال الأسبوع الجاري بناء على أسعار إغلاق الأسبوع الماضي، وضمت ٨٤ شركة، وجاءت أبرز الشركات الموجودة بالقائمة: جولدن بيراميدز بلازا، مصر الوطنية للصلب-عتاقة، اودن للاستثمارات المالية، مجموعة عامر القابضة (عامر جروب)، برايم القابضة للاستثمارات المالية، العربية لإدارة وتطوير الأصول، المطورون العرب القابضة، العرفة للاستثمارات والاستشارات.

نهاية جلسات الأسبوع

وتراجعت مؤشرات قطاعات البورصة المصرية، خلال تعاملات جلسة الخميس، نهاية جلسات الأسبوع الماضي، على رأسها خدمات النقل والشحن بنسبة ١,٨٪، أعقبه قطاع المنسوجات والسلع المعمرة بنسبة ١,١٪، يليه قطاعي العقارات، والتجارة والموزعون بنسبة ١٪، وهبط قطاع الورق ومواد التعبئة والتغليف بنسبة ٠,٩٪، وانخفض قطاعي السياحة والترفيه، والاتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات بنسبة ٠,٨٪.

وهبطت قطاعات الرعاية الصحية والأدوية، والخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، ومواد البناء، والخدمات المالية غير المصرفية بنسبة ٠,٧٪، ٠,٦٪، ٠,٥٪، ٠,٥٪، على التوالي، ثم قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ بنسبة ٠,٤٪، وأخيرًا قطاع الموارد الأساسية بنسبة ٠,٠١٪.

فيما ارتفعت قطاعات البنوك، والمقاولات والإنشاءات الهندسية، والخدمات التعليمية بنسبة ١,٣٪، ٠,٢٪، ٠,٢٪، على التوالي.

تسير على النهج الصحيح

أكد خبراء سوق المال أن البورصة المصرية تسير على النهج الصحيح نحو توسيع قاعدة العملاء وزيادة جاذب الطلب، من خلال نشر الوعي الثقافي بسوق الأوراق المالية ودور البورصة في الاقتصاد الكلي، وذلك من خلال قيمها بحملات ترويجية محليًا لاستقطاب فئات جديدة من الشباب وأصحاب الأعمال.

وقال إيهاب رشاد، محلل مالي، إن الحملة الترويجية التي تقوم بها البورصة المصرية حاليًا بمنطقة العالمين الجديدة خلال تلك الفترة فكرة تدعم نشر الوعي عن سوق المال بين فئات عديدة من المجتمع.

وأشار إلى أن تقييم الفكرة يعتمد على نتائجها سواء جذب شرائح جديدة للسوق أو زيادة عدد المتعاملين بالبورصة، مشيرا إلى أن منطقة العالمين الجديدة بالساحل الشمالي تعتبر منطقة جيدة للدعاية خلال الفترة الصيفية لأنه يجمع عددا كبيرا من المستثمرين المحتملين في نطاق واحد.

وأوضح، أن تلك الفترة تعتبر فرصة جيدة للاجتماع بفئات عديدة في نطاق واحد وعمل لقاءات للتوعية بسوق المال وبطرق الاستثمار في البورصة المصرية ومميزات الأوراق المالية بتقبل المكسب والخسارة وذلك بوجود رئيس البورصة المصرية وأعضاء من مصر المقاصة.

واعتبر أن سوق المال مازال يحتاج إلى التوسع في الترويج المحلي خلال الفترة الحالية لاستقطاب عدد أكبر من المتعاملين لأن عدد المتعاملين بسوق المال يمثل نسبة قليلة للغاية مقارنة بالكثافة السكانية للدولة فهي لا تمثل ١٪ من عدد الأفراد في حين أن هناك أسواق خارجية تمثل نسبة المتعاملين بسوق المال لديهم حوالي ٥٠٪ من مستثمريها.

وأشار إلى أن تحريك سعر الصرف ومرونته خلال الفترة الماضية رفعت عدد المتعاملين بسوق المال من ٣٠٠ ألف متعامل إلى ما يقرب من ٨٠٠ ألف حاليا باعتبار سوق المال ملاذ آمن للحفاظ على قيمة الجنيه مقابل سعر الدولار.

واعتبر أن سوق المال يحتاج حاليا إلى استقرار سعر الصرف والقضاء على الأسواق الموازية ليكون أكثر جذبا للمستثمرين الأجانب الذين يضعون نصب أعينهم استقرار سعر الصرف بالدولة التي يمكنهم ضخ استثماراتهم بها، موضحا أنه لجني ثمار الترويج الخارجي ولتحقيق هدفه لابد معه أن يستقر سعر الصرف.

وأكدت داليا السواح، محلل مالي، إن الحملات الترويجية التي تقوم بها البورصة المصرية خلال الفترة الحالية تحمل فكر جديد الغرض منه استقطاب كل فئات المجتمع العمرية والاجتماعية.

وائل خطاب

إيرادات إي إف جي القابضة ترتفع 51 ٪ بالربع الثاني من 2023

أعلنت مجموعة إي إف جي القابضة عن النتائج المالية والتشغيلية خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٣، حيث بلغت الإيرادات ٣,١ مليار جنيه، وهو نمو سنوي بمعدل ٥١٪ وذلك بفضل الأداء القوي للقطاعات الثلاثة للمجموعة: بنك الاستثمار (إي إف جي هيرميس)، و aiBANK، ومنصة التمويل غير المصرفي (إي إف جي فاينانس). ورغم ارتفاع المصروفات التشغيلية للمجموعة بمعدل سنوي ٥٣٪، إلا أن مجموعة إي إف جي القابضة حققت نموًا في الأرباح التشغيلية بمعدّل سنوي ٤٦٪ ليصل إلى ٩٨٨ مليون جنيه، مصحوبًا بنمو صافي الربح قبل خصم الضرائب بمعدل سنوي ٣٧٪ ليصل إلى ٨٤٢ مليون جنيه خلال نفس الفترة.

وبناءً على ذلك، ارتفع صافي الربح بعد خصم الضرائب وحقوق الاقلية بمعدل سنوي ٢٠٪ ليصل إلى ٤٠٥ ملايين جنيه خلال الربع الثاني من العام الجاري.

أرباح مصر للفنادق تقفز إلى 820 مليون جنيه خلال العام المالي الماضي

أظهرت المؤشرات المالية لشركة مصر للفنادق، خلال العام المالي الماضي ٢٠٢٢- ٢٠٢٣، ارتفاع أرباح الشركة بنسبة ١٣٤٪ على أساس سنوي.

وأوضحت الشركة في بيان لبورصة مصر، أنها حققت أرباحاً بلغت ٨١٩,٧٦ مليون جنيه خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٢ حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣، مقابل أرباح بلغت ٣٥٠,٦ مليون جنيه بالعام المالي السابق.

وارتفعت مبيعات الشركة خلال العام المالي الماضي إلى ٩٧٥,٩٨ مليون جنيه، مقابل مبيعات بلغت ٥٢٥,٨٤ مليون جنيه بالعام المالي السابق.

يشار إلى أن مصر للفنادق، حققت صافي ربح بقيمة ٦٥٨,٤٤ مليون جنيه خلال الفترة من يوليو إلى مارس ٢٠٢٣، مقابل أرباح بقيمة ٢٧٤,٢٦ مليون جنيه في الفترة المقارنة من العام المالي الماضي.

وارتفعت إيرادات الشركة خلال التسعة أشهر إلى ٦٨٨,٧٧ مليون جنيه، مقابل إيرادات بلغت ٣٨٩,٥٩ مليون جنيه في الفترة المقارنة من العام المالي الماضي.

«جولد مان ساكس" يشتري حصة في "كوبر للاستثمار التجاري" عبر حقوق الاكتتاب

اشترى بنك الاستثمار العالمي "جولد مان ساكس" الأمريكي، حصة في شركة "كوبر للاستثمار التجاري والتطوير العقاري"، وذلك عبر حقوق الاكتتاب التي تمنح مالكها أهلية الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال، وذلك من خلال الدخول في المرحلة الأولى للاكتتاب في زيادة رأس مال الشركة، علما بأن بنك الاستثمار العالمي "جولد مان ساكس" هو أحد المساهمين بالشركة ليرفع حصته بذلك عبر الدخول في الاكتتاب بالمرحلة الأولى.

وكانت نسبة تغطية المرحلة الأولى للاكتتاب في زيادة رأس مال شركة "كوبر للاستثمار التجاري والتطوير العقاري" قد بلغت نحو ٩٠,٤٢٪ إذ تم الاكتتا

الحصاد

الرؤية الفاتية أمام عينيك

الحكومة تنفي الإفراج عن شحنات قمح فاسدة وغير صالحة للاستهلاك

نفى المركز الإعلامي لمجلس الوزراء، ما تداولته بعض المواقع الإلكترونيـة وصفحات التواصل الاجتماعـي من أنباء تزعم الإفراج عن شحنات قمح فاسدة وغير صالحة للاستهلاك.

وتواصل المركـز الإعلامي، مع وزارة الزراعة واسـتصلاح الأراضي، والتي نفت تلك الأنباء، مُؤكدةً أنه لا صحة للإفراج عن شحنات قمح فاسدة أو غير صالحة للاستهلاك، مُشددة على أن جميع شـحنات القمح التي يتم استيرادها والإفراج عنها آمنة وسليمة تماما ومطابقة لكافة المواصفات القياسية.

وقالت الوزارة إن جميعالشحنات المستوردة تخضع للفحص والرقابة من قبل إدارة الحجر الزراعي المصري، بالتعاون مع هيئة سـلامة الغذاء، من خلال سـحب عينات منها وتحليلها بالمعامل المختصة للتأكد من سلامتها.

وزيرا التموين والزراعة يتفقان على القواعد المنظمة لموسم قصب وبنجر السكر

عقد وزيرا التموين والتجارة الداخلية والزراعة واستصلاح الأراضي، اجتماعًا مع رؤسـاء مجالس إدارات شـركات إنتاج السـكر من بنجر السكر، وبحضور هشام الحصري رئيس لجنة الزراعة والري بمجلس النواب وكذلك الرئيس التنفيذي لشركة السكر والصناعات التكاملية وذلك للاتفاق علي القواعد والضوابط المنظمة لموسم انتاج قصب السكر ومحصول بنجـر السـكر ٢٠٢٣-٢٠٢٤ (وذلك للزراعات التقليدية الخاصة بالتعاقد مع المزارعين).

ووجـه الدكتور علـي المصيلحي وزير التمويـن والتجارة الداخليـة والسـيد القصير وزيـر الزراعة واسـتصلاح الأراضي، الشكر للقيادة السياسية التي وجهت بالاهتمام بالمزارعـين وتنمية المحاصيـل الاسـتراتيجية، كما وجه الوزيران بإنشـاء وحـدة للبحوث والتطويـر بالتعاون مع الشـركات المنتجة للسـكر ووزارة الزراعة واسـتصلاح الأراضي بهدف تنمية ورفع إنتاجية محصول الفدان ليعود بالخير علي المزارعين.

وتم التأكيد في الاجتماع علي أهمية وضع ضوابط التوريد والاسـتلام والنقـل لمحصول بنجر السـكر مـع التأكيد علي وجود لجان للاسـتلام داخل المصانـع اثناء التوريد بالاشتراك مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

وشـدد الوزيران على أهمية إعلان أسـعار توريد البنجر وقصب السكر من جانب الشركات تشجيعًا للمزارعين علي التوريد في الموسم الجدي، مع وجود احتياطي استراتيجي آمن من سـلعة السـكر يكفي إحتياجات البلاد حتي الأول من مارس ٢٠٢٤.

اسلام عبدالفتاح

«التنمية الصناعية» تبحث التعاون وترويج الاستثمار مع كوريا الجنوبية

اسـتقبل المهندس محمد عبدالكريم، رئيـس الهيئة العامة للتنميـة الصناعية سـفير كوريا الجنوبيـة بالقاهرة، كيم يونجهيـون لبحث فـرص التعاون الصناعي بـين البلدين والترويج للاسـتثمارات الكوريـة الجنوبية بمصر ومتابعة موقف الشركات الصناعية الكورية القائمة بمصر.

وأكد عبدالكريم فى بيان للهيئة عمق العلاقات السياسـية والاقتصاديـة بين مصر وكوريا الجنوبية، مشـيراً إلى أن هنـاك فرصاً واعـدة للتعاون الصناعي المشـترك فى ظل البيئة الاسـتثمارية المواتية فى مصـر حالياً لجذب رؤوس الأموال الأجنبية رغم كافة التحديات العالمية وتداعيات أزمة كورونا والحرب الأوكرانية.

أوضـح أن الدولـة قامت بعدة مشـروعات عملاقة مؤخراً لتطوير البنيـة التحتيـة وشـبكات المرافـق فضـلا عن الإصلاحات الإجرائية والتشـريعية، ما أثمر عن تحسـن ملموس شـعرت به كافة الشركات الكورية والعالمية العاملة فى مصر، ما عزز دوافعها نحو التوسع.

رحـب رئيس الهيئـة بالتعاون المثمر مع السـفارة الكورية الجنوبية فى دعم خطط الهيئة للترويج للاستثمار الصناعى فـى مصر أمـام الشـركات الكورية وتعريفهـم بالفرص الاسـتثمارية المتاحة، مشـيراً إلى أن المباحثـات تناولت التعـاون فى مجـال تعميق التصنيع المحلـى وخاصة فى مجـال الإلكترونيات التى تسـعى الدولة إلى توطينها نظراً للنجاح الكبير الذى حققته الشركات الكورية فى مصر.

مشيراً إلى أن شـركتى سامسونج وإل جى من الشركات العالمية الرائدة فـى صناعة الإلكترونيات والأجهزة المنزلية لإنتاج التليفزيونات والغسالات والهواتف الذكية والتابلت، وتقومان بتصـدير معظم إنتاجهما بالنسـبة للتليفزيونات وتحقق نسـبة قيمة مضافة محلية تقترب من ٥٠٪، وتسعى تلك الشـركات لإضافة منتجات جديـدة وتعميق التصنيع المحلى فى منتجاتها تدريجياً بضخ المزيد من الاستثمارات، مؤكداً دعم الهيئة الكامل لتلك الشركات وخططها التوسعية وحل أى معوقات تواجه استثماراتها فى مصر.

السلع التموينية تعلن ممارسة لتوريد زيت عباد مستورد لصالح القابضة للصناعات الغذائية

أعلنت الهيئة العامة للسـلع التموينية عن ممارسـة رقم (١) لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ لتوريد زيت عباد مستورد مكرر معبأ، في عبوات ١ لتر لصالح الشـركة القابضـة للصناعات الغذائيّة وبحد أدنى ٥٠٠٠ طن خالص الرسـوم الجمركية والتخليص والنقل تسليم مخازن الشركة القابضة للصناعات الغذائية.

ومن المقرر التسـليم خلال شـهر أكتوبـر و/أو نوفمبر و/أو ديسمبر ٢٠٢٣.

وأشـارت الهيئة إلى أنه سيتم تقديم أسـعار العروض على أسـاس CIF $ للطن بالسـداد At Sight وبتسـهيلات موردين ١٨٠ يومـا، لافتة إلـى أن مصروفـات التخليص الجمركي والتفريغ والنقل للطن يتم سدادها بالجنيه المصري شاملة ضريبة القيمة المضافة حتى مخازن الشركة القابضة للصناعات الغذائية.

وأوضحـت أيضًا أن العروض تكون سـارية الصلاحية من تاريـخ جلسـة فض المظاريف وحتى نهاية شـهر ديسـمبر ٢٠٢٣.

الزراعة: تكثيف حملات التفتيش على صناعة وتداول الأعلاف لمتابعة الإفراجات

قام قطـاع تنمية الثـروة الحيوانية والداجنـة التابع لوزارة الزراعة بتكثيـف حمـلات التفتيش الفجائيـة على تصنيع وتـداول الأعلاف بمحافظات (دمياط، ومطروح، والشـرقية، والقليوبيـة، والغربيـة) شـملت الحمـلات بعـض المخازن ومصانع الأعلاف، وسـيارات نقل وتداول الأعلاف، ومحال الاتجار في الأعلاف.

وتوجهـت لجان مشـتركة من كل مـن قطاع تنميـة الثروة الحيوانيـة والداجنـة، والمركز الإقليمـي للأغذية والأعلاف، ومديريـة الزراعة المختصة، بمفاجأة عـدة مصانع لتصنيع الأعلاف، ومحال الاتجار في الأعلاف.

وتـم مراجعة التسـجيلات التي يتم على أساسـها تصنيع الأعلاف، وسـحب العينات من الخامـات العلفية والأعلاف المصنعة لإجـراء الفحوصات والاختبـارات المعملية اللازمة للتأكد مـن إنتاج أعلاف طبقا للمواصفات القياسـية تحقق أعلى معدلات أداء.

وقد أسـفرت حملات التفتيش عن تأكيد التـزام العديد من مصانع الأعـلاف بالإجراءات النظامية فـي إنتاج الأعلاف طبقا للتسجيلات المعتمدة في وزارة الزراعة.

حلم تصنيع أول سيارة كهربائية مصرية يقترب من التحقيق

وزير التعليم العالي والبحث العلمي يشهد توقيع عقود تصميم وتصنيع أول سيارة كهربائية مصرية محلية الصنع .. ويؤكد : خطوة في إطار استراتيجية الحكومة لتعميق التصنيع المحلي وتطوير الصناعة طبقًا للمواصفات الوطنية ، والاستفادة من مخرجات البحث العلمي

شـهد الدكتور أيمن عاشـور وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الأسـبوع الماضي ، حفل توقيع عقـود تصميـم وتصنيـع أول سـيارة كهربائية مصريـة محلية الصنع، وذلـك بمقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمـي بالعاصمة الإدارية، ومثل أكاديميـة البحث العلمـي والتكنولوجيا في توقيع العقود الدكتور محمود صقـر، رئيس الأكاديمية، مـع شـركات من القطـاع الخـاص، بحضور د. ياسـر رفعت نائب الوزير لشـئون البحث العلمي، ود. ولاء شـتا الرئيس التنفيذي لهيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ود. عمر الحسـيني عميد كليـة الهندسـة جامعة عـين شـمس، ود. محمد عبدالعزيز رئيس قسـم السـيارات بكلية الهندسة جامعة عين شـمس، وجاء ذلك بناء على توجيهات رئيس مجلس الـوزراء الدكتور المهندس مصطفى مدبولي أثنـاء تفقده معرض مصـر الأول لحقوق الملكية الفكرية الذي نظمته الأكاديمية في سـبتمبر ٢٠٢٢.

كما تم أيضًا خـلال الفعاليات، توقيع عقد الدورة الخامسـة من "رالي القاهرة للسيارات الكهربائية محليـة الصنـع" بـين أكاديمية البحـث العلمي والتكنولوجيـا وجامعة عين شـمس، وعلي هامش التوقيع كرم وزير التعليـم العالي والبحث العلمي فريق سـباقات كلية الهندسـة جامعة عين شمس لفوزه بالمركـز الأول في مجال تصميم سـيارات السـباق الكهربائية في مسابقة فورميولا الطلاب، والتي أقيمت بالمملكة المتحدة، مشـيدًا بما حققـه الفريق مـن إنجاز متميـز بتفوقـه في المسـابقة علـى ٣٧ فريقًا من مختلف أنحاء العالم، مشـيرًا إلى أن هذا الإنجاز يُعـزز مكانة وتميـز الجامعات المصرية، مؤكدًا دعمه وتشـجيعه الكامل لكافـة الفرق الطلابية من الجامعات المصرية على المشـاركة في المسـابقات الإقليمية والدولية فـي مختلف المجالات، لافتًا إلى أن مصـر تمتلك ثروة بشـرية هائلة من الشـباب المبدع القادر على المسـاهمة فـي تحقيق النهضة والتقدم لوطننا العزيز.

وأعرب الوزير عن سـعادته بالمسـتوى الذي حققه طلاب كلية هندسـة عين شـمس، مؤكدًا أن حلمه منـذ كان عميـدًا للكلية خلال الفتـرة من ٢٠١٤-٢٠٢٠ أصبح واقعًا عندمـا نجح طلاب الكلية في تصنيع وصيانة سـيارة كهربية وفقًا لأحدث النظم والتطبيقـات العالمية، مشـيرًا إلـى أن طلاب كلية الهندسـة بالجامعة اسـتطاعوا الفوز على طلاب أكبر وأعرق الجامعات بالعالم.

تصنيع محلي

وفـي كلمته أوضح الدكتور محمـود صقر، رئيس أكاديمية البحـث العلمي والتكنولوجيـا أن توقيع عقود تصميم وتصنيع أول سيارة كهربائية مصرية محلية الصنـع يأتي ضمن برنامـج «نقل وتطوير المنتجات وتعميق التصنيـع المحلي» والذي أطلقته الأكاديمية فـي فبراير ٢٠٢٣ بنـاء على توجيهات رئيس مجلـس الوزراء، وقد تقـدم من خلالها ٢٦ مقترحـا من ٢١ جهـة (جامعات، قطـاع خاص، أفـراد، قطاع عـام، مراكز بحثية)، وبعـد التقييم الفني والعلمـي للمقترحات وافـق أعضاء اللجنة الفنية للتقييم المكونة مـن خبراء أكاديميين وخبراء من الصناعة علي تنفيـذ مقترحين، وقال صقر إن البرنامج يهدف إلى تعزيز وتعميق التصنيع المحلي في مجال السـيارات الكهربائيـة، وذلك في إطار تحقيق اسـتراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار في مصر ٢٠٣٠.

وكشف رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا محمود صقر عـن تفاصيل عقود تصميم وتصنيع أول سـيارة كهربائيـة محلية الصنع مـع شـركاء الصناعـة «شـركتا متجر وايجبت سـات اوتو»، وذلك ضمن برنامج «نقل وتطوير المنتجات وتعميق التصنيـع المحلـي» والذي أطلقتـه الأكاديمية في فبراير الماضي بناء على توجيهات مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء.

وأوضـح رئيـس الأكاديمية أنه من المقـرر بعد ٩ أشـهر طرح أول سـيارة كهربائيـة محلية الصنع وعلامة تجارية (ماركة) مصرية في الأسواق، وذلك في إطار اسـتراتيجية الحكومـة لتعميق التصنيع المحلي وتطوير الصناعة طبقا للمواصفات الوطنية، والاسـتفادة من مخرجـات البحـث العلمي ودعم تحويل البحـوث التطبيقية إلـى منتجات صناعية، بحسب وكالة أنباء الشرق الأوسط.

وفي ختام كلمته أعـرب رئيس الأكاديمية الدكتور محمود صقر عن سـعادته بنجاح مبـادرة "رالي القاهـرة للسـيارات الكهربائيـة محليـة الصنع" التي تم تدشـينها فـي ٢٠١٧، والتي تم توقيع عقد الدورة الخامسـة منه بـين أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيـا وجامعة عين شـمس، لافتًا أنه على مـدار أربع دورات أسـفرت عن تدريـب أكثر من ٢٥٠٠ طالـب وتأهيلهم لسـوق العمـل في مجال تصنيع السـيارات، وتصنيع وتطوير ٦١ سـيارة سباق من ٢٩ جامعة مصرية.

وفي سياق متصل أوضح الدكتور محمد عبد العزيز، رئيس قسم هندسة السيارات بكلية الهندسة جامعة عين شـمس والباحث الرئيسي لمشروع الرالي، أن جامعة عين شمس تتولى الإشراف الفني والتنظيمي للمسابقة منذ عام ٢٠١٧، وهي خطوة من الخطوات التي بدأت بمُبادرة للوصول في النهاية إلى تصنيع كامل لسـيارة كهربائية مصريـة طبقًا لخطة وزارة التعليـم العالي والبحث العلمي، ممثلة في أكاديمية البحث العلمي، وعن المواسـم السابقة أشار دكتور محمد عبد العزيز أن الموسـم الأول والثاني عُقدوا بالعاصمـة الإدارية، بينما عُقد الموسـم الثالث في أهرامـات الجيزة، وعن الموسـم الرابع فأقيم في مدينة السلام شرم الشيخ.

ومن جانبه، قال رئيس مجلس إدارة شركة "ايجبت سـات اوتو" محمـد الغمري "إنه تـم توقيع عقد تصميم وتصنيع أول سيارة كهربية مصرية الصنع بين أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا والشركة، استعدادا لطرحها في الأسواق الربع الأول من عام ٢٠٢٤ بطرازيـن ويصل مدى السـير إلى ٢٠٠ كم بشحنة واحدة».

وأضاف أنه من المخطط أن تتعدى نسـبة التصنيع المحلي للسيارة ٦٠٪ عند بدء إطلاقها العام القادم وبسعر يتراوح ما بين ١٠٠ و ١٥٠ ألف جنيه، لافتا إلى أنه سـيتم تصنيع السـيارة بمصانع الشركة، الجاري إنشـاؤها على مساحة ٥٠ ألف متر مربع بمدينة العاشر من رمضان.

وأشـار الغمري إلى دور أكاديميـة البحث العلمي والتكنولوجيـا فـي توفيـر الدعم المـادي لتمويل مشـروع نقـل التكنولوجيـا وتصميـم وتصنيع السيارة الكهربية المصرية ليصبح هذا المشروع هو أول مشـروع تشـارك فيه أكاديمية البحث العلمي ليس فقط بتوفير التمويل ولكن كشريك مؤسس.

وأوضح أن الفريق الفني بشـركة "ايجبت سـات اوتـو" عقد مؤخرا ما يزيد علـى ٣٠ لقاء مع كبرى الشـركات العالميـة العاملة فـي توفيـر مكونات السـيارات الكهربية بالصين لبحث اختيار أفضل المكونات للسـيارة المصرية لضمـان الجودة التي يتوقعها المستخدم المصري.

وقال الدكتور محمـد الغمري، رئيس مجلس إدارة الشركة الصنعة للسـيارة الكهربائية المصرية، إن الشـركة تهدف لتصدير السيارة للخارج حيث إن هذه السـيارة سـعرها الحالي يعتبر منافسا حتى للسيارات الصينية.

واضاف أن تكلفة شراء سيارة من الصين تعتبر أكبر من تكلفة شـرائها من مصر بالنسبة لجميع الدول فـي المنطقة بدءً من المنطقـة الأفريقية ودول المنطقة العربية مثل ليبيا والعراق، بالإضافة إلى أن تكلفة الشحن من مصر لأي دولة أفريقية أقل كثيرًا من الشحن من الصين.

واسـتكمل: «كمـا أن مصـر ترتبط بهـذه الدول باتفاقيات تجارة حرة وبالتالي اسـتيراد السـيارة من مصر سـتكون معافاة مـن الجمارك داخلها»، لافتًا إلى أن السـيارة الكهربائية المصرية سيكون بهـا بعـض المواصفات غيـر موجودة بالسـيارة المستوردة.

وأوضح مواصفات السـيارة الكهربائية، مؤكدًا أن شكلها الخارجي حديث جدًا، طولها ٣ متر ونصف عرض متر و٦٠ سـم وارتفاع متـر ونصف، وهي مجهزة بثلاث شاشـات من الداخل بمقاسـات ١٠ و٧ و٤ بوصة.

وأكد أنه سـتتم إضافة بعض المزايا للسـيارة مثل خاصيـة العمـل ببصمة الوجه وبالتالـي لن تعمل السـيارة سـوى مع مالكها، مع إمكانية السـماح لشـخص معين بقيادة السـيارة فـي وقت محدد باستخدام الـQR كود.

محمد محيي الدين

رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا : من المقرر بعد 9 أشهر طرح أول سيارة كهربائية محلية الصنع بعلامة تجارية مصرية في الأسواق

تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك بهدف تشجيع تجارة الترانزيت المباشر وتحفيز الصادرات

وزير المالية: تبسيط الإجراءات لتقليص زمن الإفراج الجمركي وتقديم البيان الجمركي إلكترونيا فور تفريغ الواردات

رئيس مصلحة الجمارك : إجراءات جديدة لإعفاء الشركات البترولية من الغرامات وتحفيز الصادرات .. والسماح بتعديل الكميات المصدرة مستنديا وفقا ل " المشحونة فعليا " خلال 72 ساعة

أصـدر الدكتـور محمد معيط وزيـر المالية، قرارًا بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانـون الجمـارك؛ بما يسـهم فـى تعزيز الحوكمة وتبسـيط الإجـراءات لتقليص زمن الإفراج الجمركي، على نحو يتسق مع جهود جعل مصر مركزًا إقليميًا لتجارة الترانزيت، وتعزيز المسـار الوطنى لتحفيز الصادرات، وتيسير حركة التجارة الداخلية والخارجية؛ من أجل دعم بنية الاقتصاد المصري.

تضمـن القـرار الـوزارى، تقديـم البيـان الجمركي إلكترونيًا عن كل البضائع الواردة فور تفريغهـا مالم تخزن فى السـاحات أو المخـازن المرخصة جمركيًا؛ بمـا يؤدى إلى تسريع وتيرة الإفراج الجمركي.. إضافة إلى تشـجيع تجارة الترانزيت المباشر من خلال السـماح بقبول «وثائـق التأمين»، كضمان مقبـول جمركيًـا بـدلا من الاقتصـار على الضمـان النقدي والضمـان البنكي؛ لما فى ذلك من تسـهيلات على مجتمع الأعمال، مع توسـيع مفهوم «الترانزيت المباشر» بحيث يصبح الإجراء الجمركـى الذى يتم بموجبه نقل البضائع تحت رقابة الجمارك من وسيلة نقـل واردة إلى وسـيلة نقل صـادرة داخل الدائرة الجمركية إلى دولة أجنبية أثناء فترة تواجدها على الأرضفة «ساحات الترانزيت المباشر» .

مـن جانبه ، أكد الشـحات غتـورى رئيس مصلحة الجمـارك، أن بضائع النقل الدولي متعدد الوسـائط يطبق عليها أحكام وقواعد نظام البضائـع العابرة «الترانزيت» الواردة بالقانـون، بحيث لا تخضع للمنـع والتقييم والتفتيش عند نقاط الدخول والخروج، إلا في حالات الضـرورة التى تراها المصلحة لازمة لذلك مثل حالات الاشتباه أو الإخلال بالأمن والنظام العام أو الصحة العامة، ويكون تمرير تلك الرسـائل على أجهزة الفحص بالأشعة فى إطار ما تحدده الجهات الرقابية والأمنية الدولية والمحلية، ولا يتم فتح تلك الرسائل إلا فى الحالات التى يثبت فيها وجود كثافات أو أجسام غريبة.

وأشـار إلى أنه تمت إضافة أنشـطة جديدة تتعلق بإصـلاح وتنظيـف الحاويات لإعادة استخدامها مرة أخرى، لافتًا إلى أنه تم اتخاذ إجراءات جديدة لإعفاء الشـركات البترولية مـن الغرامات وتحفيز الصـادرات حيث تم السـماح لهذه الشـركات بتعديـل الكميات المصدرة مسـتنديًا وفقًا لـ«المشحونة فعليًا» خلال ٧٢ سـاعة بعدما تبين أن هناك فوارق فى الكميـات نتيجة لطبيعة المـواد البترولية إذ يتـم ضخها عبر أنابيب من المسـتودعات وصولًا إلى وسـيلة النقل حيث يتبقى كميات فـى هذه الأنابيب، تمثل الفـارق بين ما كان فى المسـتودع، وما تم شحنه ، موضحا أنه تم السماح للمستخلصين الجمركيين بإعادة القيد في حالة زوال أسباب إلغاء التراخيص أو مرور سنة على "قرار الإلغاء" .

٩٩,٦٪ تراجعا في واردات مصر من الهواتف المحمولة خلال ٥ أشهر

شـهدت واردات مصـر الهواتـف المحمولـة «الموبايلات» تراجعـا منذ بداية العام الجاري، حيـث هبطت إجمالـي قيمـة واردات الهواتف بنسـبة ٩٩,٦٪ خـلال الـ٥ أشـهر الأولى من عام ٢٠٢٣، لتسجل ١,٢٣ مليون دولار، مقابل ٣٣٩,٢٣ مليـون دولار خـلال نفس الفترة من العام الماضـي ٢٠٢٢، بقيمة انخفاض ٣٣٧,٩ مليون دولار.

ووفقا لنشـرة التجارة الخارجية الصادرة عن الجهـاز المركـزى للتعبئة العامـة والإحصاء، تراجعـت قيمـة واردات مصـر مـن الهواتف المحمولـة خـلال شـهر مايو الماضي بنسـبة ٩٧,٩٪، لتسـجل ٢٨٢ ألـف دولار، مقابـل ١٣,٥٩ مليـون دولار خلال مايو ٢٠٢٢، بقيمة انخفاض ١٣,٣١ مليون دولار.

وبحسب النشرة، انخفضت قيمة واردات مصر من أجهزة الاتصالات والسنترالات خلال مايو الماضي بنسـبة ٣٨,٢٪ لتسجل ٣٦,٦٨ مليون دولار، مقابـل ٥٩,٤١ مليون دولار خلال مايو ٢٠٢٢، بانخفاض قيمته ٢٢,٧٣ مليون دولار.

كما انخفضت قيمـة واردات مصر من أجهزة الاتصـالات والسـنترالات خلال الـ ٥ أشـهر الأولـى مـن ٢٠٢٣، بنسـبة ٤,٧ ٪ لتسـجل نحو ٣٠٧ مليـون دولار، مقابل ٣٢٢,٤ مليون دولار خـلال مايـو ٢٠٢٢، بانخفـاض قيمته ١٥,٤ مليـون دولار، فيما لم تشـهد الفترة من بداية يناير حتى مايو ٢٠٢٣، تسـجيل أي قيم لواردات أجزاء أجهزة الهاتف والبرق.

وكانـت واردات مصر مـن هواتف المحمول قد واصلت انخفاضها خلال العام الجاري، حيث سـجلت انخفاضًا بنحـو ٣٠٨,٣ مليون دولار خـلال الربـع الأول من ٢٠٢٣، لتسـجل ٤٣٨ ألف دولار، مقابل ٣٠٨,٧٤ مليون دولار خلال الربع الأول ٢٠٢٢ بنسبة تراجع ٩٩,٨٪، وفقا لبيانات سابقة للجهاز المركزى للإحصاء.

مذكرة تفاهم بين التصديري للصناعات الكيماوية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

وقـع المجلـس التصديـري للصناعـات الكيماويـة والأسـمدة مذكـرة تفاهـم مع مشروع "تطوير التجارة وتنمية الصادرات فـي مصر، الممول مـن الوكالـة الأمريكية للتنميـة الدوليـة «USAID Trade Reform & Development in Egypt - TRADE Project»، والذي يهـدف إلى وضـع إطار لمجـالات التعاون والأنشـطة المشتركة التي سـيتم القيام بها علـى مدار الثلاث سـنوات القادمة؛ بهدف تعزيز صادرات شـركات قطاع الصناعات الكيماوية والأسـمدة الصغيرة والمتوسطة، خاصة الشركات ذات الجاهزية للتصدير.

ووفـق بيان للمجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسـمدة، فإن مجالات التعاون تشـمل تقديم الدعـم الفني، وبنـاء قدرات الشـركات في عدة محاور، ومنها الاندماج فـي سلاسـل القيمـة العالميـة، والتجارة الإلكترونيـة، والتحول الرقمـي، مع إعطاء أهميـة خاصة للشـركات المـدارة من قبل سيدات الأعمال، وإعداد دراسات الأسواق، وبناء قدرات المجلس كجهة داعمة للتصدير، من خـلال تطوير الخدمـات المقدمة لقطاع الصناعـات الكيماوية والأسـمدة، وتقديم برامـج تدريبية للفريـق التنفيذي بالمجلس، بالإضافـة إلـى تطوير سياسـات التجارة والاستثمار، وتحسـين البيئة المؤسسية في هذه المجالات.

سيد الجارحي

وزارة التموين تصدر قرارات جديدة لتنظيم تداول الأرز

نشـرت الوقائـع المصريـة في العـدد ١٧٣، بتاريـخ ٩ أغسـطس ٢٠٢٣، قـرار وزارة التمويـن والتجارة الداخلية رقم ١١٠ لسـنة ٢٠٢٣، بشـأن تنظيم تـداول الأرز صادر فى ٢٠٢٣-٨-١.

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وتعديلاته؛

وعلى المرسـوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشـئون التسـعير الجبري وتحديد الأرباح وتعديلاته؛

وعلـى قانـون الهيئة القومية لسـلامة الغذاء الصادر بالقانون رقم ١ لسـنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية؛

وعلى قـرار وزيـر التموين رقم ١٦٤ لسـنة ١٩٩٢ في شـأن الإعلان عن المخازن والسلع المخزونة وحظر حبسها عن التداول؛

وعلى قرار وزير التموين رة الداخلية رقم ٢١٧ لسنة ٢٠١٧؛

وعلـى قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٣٣٠ لسـنة ٢٠١٧ بتعديـل بعض أحكام القرار رقم ٢١٧ لسنة ٢٠١٧؛

وعلـى قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقـم ٤٥ لسـنة ٢٠٢٢ بحظر تداول السـلع الغذائية مجهولة المصدر؛

وعلـى قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٥ لسـنة ٢٠٢٣ بشـأن تحديـد أوزان عبوات الأرز المعدة للبيع للمستهلك؛

وعلـى قـرار مجلـس إدارة الهيئـة القومية لسـلامة الغذاء رقم ١١ لسـنة ٢٠٢٠ بشأن قواعد تطبيق اشـتراطات سـلامة الغذاء في المنشآت الغذائية؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة القومية لسلامة الغذاء رقم ٤ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم حصول منشآت التخزين على ترخيص تداول الغذاء؛

وعلى المواصفة القياسـية المصرية رقم ١٥٤٦ لسـنة ٢٠١١ بشـأن بيانات بطاقـة منتجات المواد الغذائية المعبأة؛

وعلى المواصفة القياسـية المصرية رقم ٢٢٤٤ لسنة ٢٠٠٦ بشأن الأرز؛

وعلى المواصفة القياسـية المصرية رقم ٢٢٤٤ لسنة ٢٠٢٣ بشأن الأرز؛ وعلى موافقة اللجنة العليا للتموين؛

قرر:

«المادة الأولى»

تلتـزم كافة الشـركات والمنشـآت التي تقوم بتعبئـة الأرز الحر غيـر المربوط بأن تدون في مـكان ظاهر على العبوات المعـدة للبيع باللغة العربيـة وبخط واضح يصعب إزالته أو محوه في ظـروف التـداول العادية "اسـم وعنوان جهـة التعبئة – الوزن الصافى – سعر البيع المستهلك – تاريخ الإنتاج – مدة الصلاحية" ويدون بلد المنشأ.

الهيئة العامة للتنمية الصناعية تطرح أراض صناعية جديدة في ١٤ محافظة

أعلنـت الهيئة العامة للتنميـة الصناعية عن إطلاق المرحلـة الخامسـة مـن الخريطـة الإلكترونيـة للاسـتثمار الصناعـي، والتي تضـم طرح فرص اسـتثمارية جديـدة علـى قطـع أراضـي كاملة المرافـق في القطاعات الصناعية ذات الأولوية التي تسـتهدفها الهيئة لتشجيع الاسـتثمار الصناعي المحلـي والأجنبي، فـي ضوء إسـتراتيجية وزارة التجـارة والصناعة وتلبية للطلبـات المتزايدة على الأراض الصناعية.

أشـار م. عبـد الكريم إلـى أن هذا الطـرح يعتبر هـو الطـرح الثاني في أقل من ٨ شـهور، وتهدف الهيئـة من خلال تلك الطروحات المتتالية إلى إتاحة فرص استثمارية جديدة ومتنوعة، وتوطين الصناعة وتعميق المنتج المحلي لتحقيق التكامل بين سلاسل التوريـد المحليـة، والاندماج في سلاسـل التوريد العالمية بما يسهم في سد الفجوات السوقية المحلية ودعم الصادرات المصرية.

وأضاف أنه تيسـيرا على السـادة المسـتثمرين وتخفيفـا للأعبـاء الماليـة عليهم تم طرح أسـعار الأراضـي بالتكلفة الفعلية للمرافـق، كما تقرر ان يكـون مقابل حق الانتفاع السـنوى بواقع ٥٪ من سـعر متر التمليـك وذلك طبقًا لقـرار دولة رئيس مجلـس الـوزراء رقـم ٣٣٠٨ /٢٠٢٢ المنشـور بالجريدة الرسـمية فـى ضوء توجيهـات القيادة السياسية التى لا تدخر وسعا فى توفير كافة سبل الدعم للصناعة المصرية.

ومن الجديـر بالذكر أنه تم طرح ٢٣٠ قطعة بمدينة السـادات بالمنوفية، و٦٣ قطعة بمدينة العاشر من رمضان في الشـرقية، و٣٦ قطعة بمدينة ٦ أكتوبر الجديـدة بالجيزة، و١٦٢ قطعة بمدينتى قطط ونجع حمـادي بمحافظـة قنـا، و٢١ قطعـة بمدينة كوم اوشـيم بالفيوم، و٣٤ قطعة بالمطاهرة شـرق النيل بالمنيـا، و٢٩ قطعة بمدن الأحايـوة والكوثر وغرب طهطا بمحافظة سوهاج، و٢٩ قطعة بمدينة دشلوط بأسـيوط، و٢٢ قطعـة بمدينة البغـدادى بمحافظة الأقصـر، و١٣ قطعـة بالداخلة بمحافظـة الوادي الجديد، كما تم طـرح ١٢ قطعة بجمصة بمحافظة الدقهليـة، و٢٩ قطعـة بجنوب الرسـوة بمحافظة بورسـعيد، و٨٨ قطعة بمدينة بئـر العبد بمحافظة شمال سـيناء، و٢٢ قطعة بالمحلة الكبرى بمحافظة الغربية.

كما أن الحجز وسـحب كراسـات الشروط وتقديم المستندات سيتم إلكترونيا وبشكل كامل عن طريق الموقـع الإليكترونـي (www.ida.gov.eg)، ثم اختيار (خريطة الاسـتثمار الصناعي) كما سيتاح أمام المستثمرين سحب الكراسات اوتلاين بدءا من الأربعاء ١٦ اغسـطس الجاري وحتى ٦ سـبتمبر ٢٠٢٣، علـى ان يتم تلقى طلبات المسـتثمرين ممن قاموا بسـحب كراسات الشـروط منذ بدء الطرح وحتى ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٣.

هـذا، وقد تـم إتاحـة ١٥٢ نشـاط صناعي على الخريطة الاسـتثمارية، بعد إجراء دراسـة تحليلية للواردات لهذه الأنشطة لتوضيح بعضا من الفرص الاسـتثمارية الواعـدة بقطـاع الصناعة المصرى تسهم فى سد فجوة استيرادية بمليارات الدولارات وتعميق التصنيع المحلي بها.

كما أكد عبد الكريم على استمرار تقديم التيسيرات والحوافز للمتقدمين علـى الأراضي وبطرق أخرى إضافـة إلى مـا سـبق، وابرزها إقـرار تكاليف معيارية مخفضة بنسـبة ٥٠٪، والإعفاء من رسوم تقديم العروض نهائيًا، وكذلك إلغاء الضمان المالي، وتبسـيط دراسـة الجدوى المطلوبة بشـكل كامل والإكتفاء بنموذج مبسط للملامح المشروع، وتخفيض جديـة الحجـز ليصبح ١٠٪ مـن القيمـة المعلنة للأرض، ووصف الخريطة على أنها منصة تفاعلية وبوابـة معلوماتيـة متكاملة لتقديـم خدمة مميكنة بحياديـة ووفق معايير آلية ثابتة وسـريعة تتمتع بالشـفافية التامة وتوفر للمستثمر بيانات تفصيلية حول المقومات الإسـتثمارية لكل منطقة وشـبكات الترفيق، والتشريعات المنظمة، والحوافز المتاحة.

سليمان علام

finance Investment Group
www.efinanceinvestment.com

ريـــادة ســـوق التكنولـــوجيا المالـــية
نحـــو مستقـــبل أخضـــر

الشراكة مع الحكومة المصرية في رحلة التحول الرقمي المالي لتقليل التعامل الورقي من خلال رقمنة العمليات الداخلية والخدمات المقدمة للعملاء.

دمج التحول الرقمي في برامج الشمول المالي وتطبيق سياسة الشمول الرقمي لكافة فئات المجتمع عبر منصات تستهدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

التحول الرقمي للعديد من القطاعات الاقتصادية بما في ذلك؛ القطاع المالي وقطاع الرعاية الصحية والزراعة والسياحة والبترول والصناعة لدعم وتحفيز فرص نمو تلك القطاعات

شهادات الإدخار الثلاثية بالدولار الأمريكي

شهادة إيليت 7%
أعلى عائد إدخار للمصريين والأجانب
شهادة القمة 9%

شهادة إيليت
• فئة الشهادة 1,000 دولار ومضاعفاتها
• يصرف العائد ربع سنوياً بالدولار الأمريكي
• الشهادة مدتها ثلاث سنوات
• يمكن الإقتراض بضمان الشهادة بحد أقصى 10 مليون جنيه مصري
• يمكن الحصول على الشهادة من خلال القنوات الإلكترونية للبنك وكذلك فروع البنك داخلياً وخارجياً

شهادة القمة
• فئة الشهادة 1,000 دولار ومضاعفاتها
• يصرف العائد مقدماً للثلاث سنوات (27%) تراكمي بالجنيه المصري
• الشهادة مدتها ثلاث سنوات
• يمكن الحصول على الشهادة من خلال القنوات الإلكترونية للبنك وكذلك فروع البنك داخلياً وخارجياً

تسترد الشهادات بالدولار الأمريكي

* تطبق الشروط والأحكام

بنك مصر BANQUE MISR
19888
www.banquemisr.com
الرقم الضريبي: 200-005-316

أي شروة ممكن تعملك شروة

ممكن تكسب 125 الف جنيه كل ما تشتري بكريديت كارد البنك الأهلي المصري

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
رقم التسجيل الضريبي ٤٦٢ - ... - ٢٠٠

احذر
لا تشارك بياناتك أو أرقامك السرية مع أحد

19623
تطبق الشروط والأحكام

PARK LANE
COMPOUND HOOD.
10% خصم مقدم
10 سنوات تقسيط
ELATTAL HOLDING
SINCE 1948
19431
www.elattal.com